



بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَسِرَاجًا مُبِينًا
وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ

نيل المرام

شرح

بلوغ المرام من أدلة الأحكام

تأليف

الشيخ محمد بن ياسين بن عبد الله

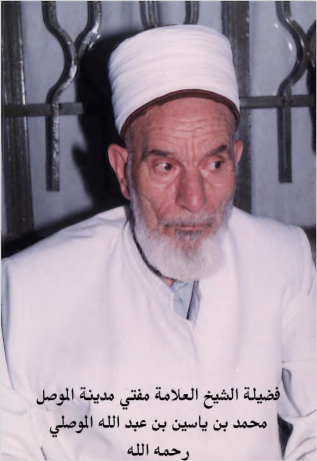
من علماء
الموصل

الجزء الأول





کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



فضيلة الشيخ العلامة مفتي مدينة الموصل
محمد بن ياسين بن عبد الله الموصل
رحمه الله

١٠٠

١٠١

١٠٢

سید کاظم
مفتی محمد شفیع صاحب
دعوتِ اسلامی
۱۹۹۴



الافتتاح

قال الله عز وجل (وما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً
لِّلْعَالَمِينَ)

الى قائد الفجر المحجلين وحيب الله رب
العالمين وخاتم النبيين والمرسلين سيدنا وشفيعنا
وحبيبنا ونبينا ومهادينا محمد المصطفى المختار وآله
وأصحابه الأطهار ومن تبعهم بإحسان الى يوم
الدين، والى العلماء العاملين والشافخ الكاملين،
والى والديننا ومن علمنا وله الحق علينا أن نتعلم منا
من المخلصين لله رب العالمين، والى طالبي الحقيقة
وناشري العلم والمسامحين في الخيرات ابتغاء مرضاة
الله باخلاص وتقين، أهدي هذا السفر الجليل
سائلاً المولى القدير حسن الثواب انه هو العزيز
الوهاب.

محمد بن عبيد الله

1

2

3

4

5

المقدمة وخطبة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله فاطر السموات والأرض،
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، الحمد لله حمداً يوافي
نعمه ويكافئ مزيده، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات كلها.

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا وهاذينا وشفيعنا
محمد رسول الله. اللهم صل وسلم وبارك وأنعم على من أرسلته رحمة
للعالمين، عبدك ورسولك محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم
القرشي الطاهر الزكي وعلى آله الأخيار وأصحابه الأبرار ولزواجه
وفرياته ومن اتبع هداه واقتفى أثره وسار على صراطه المستقيم الى يوم
الدين. وعلى جميع اخوانه من الانبياء والمرسلين وعلى الشهداء
والصالحين، وعلى الشياخ الكاملين ووالدينا ومن علمنا وله الحق
علينا وامة محمد أجمعين وعلى الغنى العاملين، اللهم واجعلنا منهم يا
رب العالمين.

أما بعد: فقد قال الله تعالى في محكم كتابه وهو أصدق
القاتلين «وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا»^(١). وقال تعالى «فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى
اللَّهِ»^(٢) وقال عز وجل «وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ
أُنِيبُ»^(٣).

أقول: ولما كان الاشتغال بالعلوم الشرعية تعليماً وتعليماً وتصنيفاً
وتدويناً من أفضل الطاعات وأرجى القربات عند خالق الأرض
والسموات عزمت وأنا العبد الفقير إلى رحمة الله الغني بعد أن
استحضرت الله عز وجل أن أنقل وأجمع من دواوين الإسلام شرحاً

(١) سورة بقره (٢٥٥) آية ١٧٤.

(٢) سورة آل عمران (٣) آية ١٥٩.

(٣) سورة هود (١١) آية ٨٨.

موجزاً على كتاب «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للمحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى وسميت كتابي «نبيل المرام» شرح بلوغ المرام» سائلاً المولى الكريم العون والتوفيق في البدء والختام وأن يجعله ذخراً لي يوم الزحام ويدخلني الجنة دار السلام مع المتقين الكرام .

ولقد سبقني إلى شرح كتاب بلوغ المرام الشيخ القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي رحمه الله ثم جاء بعده محمد بن اسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المتوفي سنة ١١٨٣ هجرية رحمه الله .
 قألف كتاب «سبل السلام» اختصر فيه شرح المغربي كما ذكر في المقدمة . ثم جاء الشيخ أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني رحمه الله قألف كتابه «فتح العلام» ويكاد يكون نسخة أخرى من سبل السلام مع حذف وتغيير بسيط والفضل للسابق .

هذا وإن كتابي نبيل المرام جهد مُقَلّ أسأل الله عز وجل أن يجعله من دواوين الإسلام المستبرة عند الأئمة الأعلام ، اقتصر في عليه على ما رأيته مستنداً إلى نص من القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة أو إجماع الأمة أو القياس بشرطه عند علماء الأصول أو ما كان مقبولاً عند الفقهاء مستنداً إلى دليل ، يحدفت الأراء الغريبة والفتاوى الشاذة سائلاً المولى الكريم أن يعينني على إكماله وأن يُيسّر لي نشره على أوسع نطاق وأن يتغمني به وينفع من قرأه أو قرأ قسماً منه ، آمين .
 تقبل منا إنك أنت السميع العليم .^(١)

(١) سورة البقرة آية (١٦٥) .

ترجمة المؤلف حفظه الله

هو محمد بن ياسين بن عبدالله تلقى مبادئ العلوم في سنجار عن المشايخ يونس البكري والسيد ناصر وأحمد عبدالحميد الحمداني وآخرين، ثم رحل إلى الموصل فتلقى العلم عن المشايخ عبدالله النعمة وصهر النعمة وبشير الصقال وعبدالغني الخبار وملا عثمان الجبوري وآخرين، ولد على الراجح سنة ١٣٤٣ هجرية الموافق سنة ١٩٢٥ ميلادية.

ثم دخل كلية الشريعة ببغداد وتلقى العلم عن المشايخ الحاج حمدي الاعظمي وقاسم القيسي وعبدالقادر الخطيب ونجم الدين السواعظ وآخرين رحمهم الله. حصل على الاجازة العلمية من الشيخ بشير الصقال حفظه الله في ١٨ شعبان سنة ١٣٨٦ هجرية الموافق ١ / كانون الثاني سنة ١٩٦٦ ميلادية وتحتت الاجازة بهذه الوصية المباركة اسأل الله عز وجل ان ينفعنا بها ويوفقنا لما يحبه ويرضاه انه قريب مجيب :-

«ووصيتي لياه تقوى الله في السر والعلانية والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وحفظ الأمانة والتجنب عن الخيانة والوفاء بالمعهود وبذل المجهود في صيانة العلم عن كل ما يشبه ابتغاء لموضة الله عز وجل ورسوله محمد ﷺ والتمسك بها بقرب إلى الجنة من قول وعمل ويبعد عن النار فإن الأجساد على حرها لا تقوى. والحث على الاشتغال بالأسباب فإن من قصد باب الكريم ما خاب.

والوصية : أن لا يبخل بالأفائدة ولا يتكبر عن الاستفادة من كل انسان، وأن يحفظ الأعضاء واللسان وأن يتجنب الرياء والمراء والجidal، ولا يتهاونك على حب الجاه والمال. وسأله تعالى التوفيق وحسن الختام وأن يجعلنا ممن تعلم العلم للعمل لا للافتخار

والاختصاص ، وأن يدخلنا جوار سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه وكل من تسبى بشريته وأهنتى هديه إلى يوم القيامة آمين والحمد لله رب العالمين .

هذه تراجم مختصرة للأئمة الأعلام الذين يكثر ذكرهم في كتاب بلوغ الرام وفي الشرح نيل الرام ، ورحم الله عمره نعمين . ونسأل الله تعالى أن يوفقنا وآياكم لمراضيه ويعمل مستطاب حاد وحائكه خيراً من ماضيه ومنه وكرمه ، آمين والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وهذا أول شروع في المقصود فأقول مستعيناً بالله العلي العظيم :

أخرج البغوي في مصابيح السنة : *

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمع النبي ﷺ يوماً يتدارون^(١) في القرآن فقال : إنما هلك من كان قبلكم بهذا . ضربوا كتاب الله بعضه ببعض وإنما أنزل كتاب الله يصدق بعضه بعضاً ، فلا تكذبوا بعضه ببعض فما علمتهم منه ففعلوا وبه جهت ففعلوه إلى عايله . وقال : ألا سألوا إذ لم يعلموا ، فمن شدة غري سؤالي .

وعن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوته ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين » .

* رجب سنة ١٣٩٩ هجرية

الموافق ٢٩ : ٥ : ١٩٧٩ ميلادية

محمد ياسين عبد الله

* مصابيح السنة . ج ١ . ص ٢٢

(١) يتدارون : يتجادلون .

كلوا : استخرجوا وأخرجوه .

(٢) عدوته : المؤيدون بالعدا

التحريف : صرف الكلام عن حقيقته

الغالين : من الغلاة كجور الله نظريون

الانتحال : التقليد لا يستمر

بسم الله الرحمن الرحيم

التراجم

الامام الحافظ ابن حجر العسقلاني مؤلف كتاب بلوغ المرام^(١):

هو أحمد بن علي بن محمد الشافعي المعروف بابن حجر العسقلاني حامل لواء السنة وأوحد الحفاظ . ولد بمصر في شعبان سنة ٧٧٣ هجرية وبها نشأ وحفظ القرآن الكريم والحاوي ومختصر ابن الحاجب وغيرهما ، وسافر بصحبة أحد أوصيائه إلى مكة المكرمة ليمسح بها . ثم حب اليه الحديث فاشتغل بطلبه من كبار شيوخه في البلاد الحجازية والشامية والمصرية ولا سيما الحافظ العراقي . ولولم يكن له إلا كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري لكفى في الاشارة بذكره ، والوقوف على جلالة قدره فإن هذا الكتاب هو بحق قاموس السنة ، وقد بدأ بتأليفه في مفتتح سنة ٨١٧ بعد أن أكمل مقدمته في سنة ٨١٢ وانتهى منه في غرة رجب سنة ٨٤٢ هجرية ، أولم عند ختمه وليمة حضرها وجوه المسلمين أنفق فيها خمسمائة دينار فجاءه الله عن السنة خير الجزاء ، هذا إلى تواضعه وحلمه وأحنته وصبره وبهائه وظرفه وقبائه وصومه واحتياظه وورعه وبذله وكرمه وبغضه لنفسه ، وميله إلى النكت الظرفية وفريد أدبه مع الأئمة المتقدمين والمتأخرين ومع كل من يجالسه من صغير وكبير .

وقد اختاره الله لجلوره بعد عشاء ليلة السبت ثلثين عشر ذي الحجة سنة ٨٥٢ هجرية أجزل الله له الثواب .^(٢)

أبو حنيفة:

هو الامام البارع أبو حنيفة النعمان بن ثابت ، ولد سنة ٨٠

(١) مجلي: الأولى سنة ١٣٥١ هجرية رقم ١٧٧ / مطبعة مصطفى البابي الحلبي

(٢) باعتصار من مختصر كتاب بلوغ المرام . ص ٢٠٠ .

هجرية وتوفي ببغداد سنة خمسين ومائة وهو ابن سبعين سنة .
 أخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان وكان في زمنه أربعة من
 الصحابة رضي الله عنهم : أنس بن مالك وعبد الله بن أبي أوفى ،
 وسهل بن سعد ، وأبو الطفيل رضي الله عنهم أجمعين ذهب بثابت أبو
 ثابت إلى سيدنا علي كرم الله وجهه فدعا له بالبركة وفي ذريته . قال
 أبو نعيم « كان أبو حنيفة حسن الوجه ، حسن الثياب ، طيب الريح ،
 حسن المجلس ، كثير الكرم ، حسن المذاكرة لأخوانه » .
 قال أبو حنيفة رحمه الله « دخلت على أبي جعفر المنصور أمير
 المؤمنين فقال لي : « يا أبا حنيفة من أخذت العلم ؟ قلت عن حماد
 - يعني بن أبي سليمان - عن إبراهيم - يعني النخعي - عن عمر بن
 الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
 رضي الله عنهم . فقال أبو جعفر « بخ بخ . استوفيت يا أبا حنيفة » .
 ودخل أبو حنيفة يوماً على المنصور . فقال المنصور « هذا عالم أهل
 الدنيا اليوم » .

وعن أبي يوسف رحمه الله قال « إنني لأدعو لأبي حنيفة قبل
 والذي ، ولقد سمعت أبا حنيفة يقول : « إنني لأدعو خيلاً مع والذي » .
 توفي رحمه الله ببغداد سنة خمسين ومائة وقبره فيها معروف
 بزار^(١) .

الامام أحمد :

هو أبو عبد الله بن محمد بن حنبل ، ولد في شهر ربيع الأول سنة
 أربع وستين ومائة ، وطلب هذا الشأن صغيراً ورحل لطلبه إلى الشام
 والحجاز واليمن وغيرها حتى اجتمع العلماء على إمامته وتقواه وورعه
 وزهده .

(١) تليق الأسماء لتتروني عن ٢١٦-٢٢٢ القصص منه .

قال أبو زرعة : « كانت كُتبه إثني عشر جملاً وكان يحفظها عن ظهر قلبه وكان يحفظ ألف ألف حديث » . وقال الشافعي رحمه الله : « خرجت من بغداد وما خلفت بها أنقى ولا أزهد ولا أروع ولا أعلم من أحد بن حنبل » .

ألف رحمه الله المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضعاً وانتضاءً فإنه لم يدخل فيه إلا ما يحتاج به مع كونه انتقاءً من أكثر من سبعة آلاف حديث وخمسين ألف حديث ، وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائتين - على الصحيح - ببغداد مدينة السلام^(١) .

الأمام النووي :

هو الشيخ العلامة محي الدين أبو زكريا شيخ الإسلام ، استاذ الثأخرين وحجة الله على اللاحقين والداعي إلى سبيل السالفين . كان محي رحمه الله زاهداً لم يبال بخراب الدنيا إذا صير دينه ريعاً معموراً له الزهد والقناعة ومتابعة السالفين من أهل السنة والجماعة والمصابرة على أنواع الخير لا يصرف ساعة في غير طاعة . هذا مع التفنن في أصناف العلوم فقهاً ومتوناً أحاديث وأسماء رجال ولغة وصرفاً وغير ذلك .

ولد النووي في المحرم سنة ٦٣١ هجرية بنوى وكان أبوه من أهلها المتوسطين بها ، وانتقل إلى رحمة الله تعالى في الرابع والعشرين من رجب سنة ٦٧٦ هجرية^(٢) .
الأمام مالك بن أنس :

هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث ينتهي نسبه إلى أيوب بن قحطان الأصبحي . جده أبو عامر

(١) المجموع ، ج ١ ص ٣ .

(٢) مقدمة سبل السلام ، ج ١ ص ١١ .

صحابي جليل شهد المغازي كلها مع النبي ﷺ خلا بداراً .
أخذ مالك عن تسمية شيخ فأكثر، وما أنشئ حتى شهد له
سبعون إماماً أنه أهل لذلك، وكتب بيده مائة ألف حديث، وجلس
للدروس وهو ابن سبعة عشر عاماً، وصارت حلفته أكبر من حلقة
مشايخه في حياتهم .

وكان الناس يزدحون على بابه لأخذ الحديث والفقه، وإذا أراد
الجلوس للحديث القتل وتطبيب وإس ثياباً جديداً وتعمم وقعد على
منصته يخشع وخضوع ووقار، ويخبر المجلس بالعود من أوله إلى
فراقه تعظيماً لحديث رسول الله ﷺ .

ولد سنة ثلاث وتسعين على الأشهر وتوفي مالك وهو ابن سبع
وثمانين سنة يوم الأحد لعشر خلون وقيل لأربع عشرة خلعت من ربيع
الأول سنة تسع وسبعين ومائة رحمه الله ورضي عنه ^(١) .

الأمام الشافعي :

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن
شافع بن السائب بن عبد الله بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب
بن عبد مناف بن قصي القرشي المطلب الشافعي الحجازي المكي ،
يلتقي نسبه مع رسول الله ﷺ في عبد مناف .

ولد سنة ١٥٠ هجرية وهي السنة التي توفي فيها أبو حنيفة رحمه
الله . ولد بغزة وقيل بفسطاط وهما من الأرض المقدسة التي بارك الله
فيها فأبناها على مرحلتين من بيت المقدس ثم حل إلى مكة وهو ابن
ستين، وتوفي بمصر عصر سنة ٢٠٤ هجرية وهو ابن أربع وخمسين سنة .
نشأ رحمه الله يتيماً في حجر أمه في قلة عيش وضيق حال وكان في
صباه يجالس العلماء ويكتب ما يستفيد في العظام ونحوها حتى ملأ

(١) شرح الزركلي على ترمذ . ج ١ . ص ١٠٢ . مختصراً

منها خبائياً، ثم رحل الشافعي من مكة الى المدينة قاصداً الأخذ عن - أبي عبدالله مالك بن أنس - رحمه الله .

فلما قدم عليه قرأ عليه الموطأ حفظاً فاعجبت قراءته ولازمه وقال له مالك : « إتق الله واجتنب المعاصي فإنه سيكون لك شأن » وفي رواية أخرى أنه قال : « إن الله عز وجل قد ألقي على قلبك نوراً فلا تطفئه بالمعاصي » .

وكان للشافعي رحمه الله حين أتى مالكا ثلاث عشرة سنة ثم وُلِّيَ باليمن ، ثم أخذ بالاشتغال بالعلوم ورحل الى العراق واستفاد من محمد بن الحسن وغيره وناظر العلماء ونشر علم الحديث ومذهب أهله وأظهر من بيان الفرائد ومهمات الأصول ما لا يعرف لسواه .

وصنف في العراق كتابه القديم ويسمى كتاب الحجة ويرويه عنه أربعة من جُلَّةِ أصحابه هم : أحمد بن حنبل وأبو ثور والزهري والكواكبي . ثم خرج الى مصر سنة ١٩٩ هجرية وصنف كتبه الجديدة كلها بمصر . وقصده الناس من الشام والعراق واليمن وسائر النواحي للآخذ عنه وسماع كتبه الجديدة .

اشتغل في علوم العربية عشرين سنة مع يلاغته وفصاحته وأخذ الناس عنه العلم في سن الحديث مع توفر العلماء في عصره .

من أقواله وحكمه رضي الله عنه : « طلب العلم أفضل من صلاة النافلة » وقال « من أحب أن يفتح الله قلبه أو ينوره فعليه بترك الكلام فيما لا يعنيه واجتناب المعاصي ويكون له خبيثة فيما بينه وبين الله تعالى من عمل » وقال رحمه الله « ليس سرور يعدل صحة الإخوان ولا غم يعدل فراقهم » وقال « الشفاعات زكاة المروءات »^(١)

(١) مختصر من المجموع، ج ١، ص ١٣-٢١

البخاري:

هو الإمام القدوة في هذا الشأن أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري . ولد في شوال سنة أربع وتسعين ومائة ، طلب هذا الشأن صغيراً ، وسمع الحديث ببلدة بخارى ثم رحل الى عدة أماكن وسمع الكثير ، وألف الصحيح منه من زهاء ستائة ألف حديث ، ألفه بمكة وقال : وما أدخلت فيه إلّا صحيحاً وأحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح .^١

وكانت وفاته بقرية سمرقند وقت العشاء ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين ، عن اثنين وستين سنة إلّا ثلاثة عشر يوماً . ولم يخلف ولداً^(٢) .

الإمام مسلم :

هو الإمام الشهير مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة هذا الشأن . ولد سنة أربع ومائتين وطلب علم الحديث صغيراً وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم وروى عن أئمة من كبار عصره وحفاظه ، ومن أنفع مؤلفاته صحيح مسلم الذي فلق في تربيته وبيدع طريقته صحيح البخاري عند بعضهم .

كانت وفاته عشية الأحد لأربع بقون من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين ودفن يوم الاثنين بنيسابور وقبره مشهور مزور^(٣) .

أبو داود :

هو سليمان بن الأشعث السجستاني مولده سنة إثنين ومائتين . سمع الحديث من أحمد والقعني وسليمان بن حرب وغيرهم ، وسمع منه خلافاً كالتزمذي والنسائي وقال : « كتبت عن النبي ﷺ خمسمائة »

(١) مقدمة سبل السلام . ج ١ ص ١١ .

(٢) مقدمة سبل السلام . ج ١ ص ١١ .

ألف حديث، انتخبت منها ما تضمنه كتاب السنن وأحاديثه أربعة آلاف حديث وثلاثمائة حديث ليس فيها حديث أجمع الناس على تركه.

روى سننه ببغداد وأخذها أهلها عنه وعرضها على أحمد فاستجادها واستحبها، قال الخطابي: هي أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين. وقال ابن الأعرابي: «من عنده كتاب الله وسنن أبي داود لم يحتج إلى شئ معها من العلم». ومن ثم صرح المغزالي بأنها تكفي المجتهد في أحاديث الأحكام وتبعه أئمة على ذلك، وكانت وفاة أبي داود سنة خمس وسبعين ومائتين بالبصرة.^(١٦)

الترمذي:

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي نسبته إلى مدينة قديمة على طرف جيحون تبريلخ. لا يذكر المشايخ ولادته، سمع الحديث عن البخاري وغيره من مشايخ بخاري، وكان إماماً ثباتاً حجة.

ألف كتاب السنن وكتاب العلل وكان ضريباً. قال: «عرضت كتابي هذا - أي كتاب السنن - على الجامع على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ومن كان في بيته كتابي فكأنما في بيته نبي يتكلم».

قال الحاكم: «سمعت عمر بن هلك يقول: مات البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد».

وكانت وفاته بترمذ أول شهر رجب سنة سبع وستين ومائتين رحمه الله.^(١٧)

(١٦) مقدمة سنن الترمذي ج ١ ص ١١

(١٧) مقدمة سنن الترمذي ج ١ ص ١٢

الثَّانِي:

هو أحمد بن شعيب الخراساني ، ذكر الذهبي أن مولده سنة خمس عشرة ومائتين ، سمع من سعيد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة هذا الشأن بخراسان والحجاز والعراق ومصر والشام والجزيرة .
برز في هذا الشأن وتفرد بالمعرفة والانتقان وعلو السند واستوطن مصر . قال أئمة الحديث : «إنه كان أحفظ من مسلم صاحب الصحيح ، وسنة أقل السنن بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً .»
واختار من سنة المجتبي لما طُلب منه أن يفرد الصحيح من السنن . وكانت وفاته يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من شهر صفر سنة ثلاث وثلاثمائة بالرملة ودفن ببيت المقدس^(١) رحمه الله .

ابن ماجّة:

هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني . ولد سنة سبع ومائتين ، وطلب هذا الشأن ورحل في طلبه وطاف في البلاد حتى سمع أصحاب مالك والليث ، روى عنه خلائق .
كان رحمه الله أحد الأعلام وألف السنن وليس خاتمة ما ألف من قبله لأن فيها أحداث ضعيفة . ونقل عن الحافظ المزني أن غالب ما انفرد به الضعيف ، ولذا جرى كثير من القدماء على إضافة الموطأ للأمام مالك إلى الخمسة . وكانت وفاته يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث أو خمس وسبعين ومائتين^(٢) .

(١) مقدمة سيل السلام . ج ١ . ص ١٩ .

(٢) مقدمة سيل السلام . ج ١ . ص ١٩ .

بعض المصطلحات في معرفة أقسام الحديث

قال ابن حجر رحمه الله : والخبر إما أن يكون له طرق بلا عدة معين، أو مع حصر بما فسق الاثنين أو بهما أو بواحد .

فالأول هو المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه ، والثاني : المشهور وهو المستفيض على رأي ، والثالث : العزيز ، وليس شرطاً للصحيح تخلّفاً لمن زعمه ، والرابع : الغريب ، وسوى الأول : آحاد ، وفيها المقبول وفيها المردود لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواها دون الأول (المشواتر) وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار .

ثم الغرابة : إما أن تكون في أصل السند أولاً فالأول : الفرد المطلق ، والثاني الفرد النسبي ويقل إطلاق الفردية عليه .

وخبر الآحاد ينقل عدل تام الضبط ، متصل السند ، مسند غير معمل ولا شاذ هو : الصحيح لذاته ، وتتفاوت رتبته بسبب تفاوت هذه الأوصاف ، ومن ثم قدم صحيح البخاري ثم مسلم ثم شرطهما ، فإن خف الضبط فالحسن لذاته وبكثرة الطرق يصحح ، فإن جمع فلم يرد في الناقل حيث التفرد ، والآ فباعتبار إسنادين وزيادة ولو بهما مقبولة ما لم تقع منافية لمن هو أوثق ، فإن خولف بل يرجح : فالراجح المحفوظ ، ومقابله الشاذ ، ومع الضعف : فالراجح المعروف ، ومقابله المنكر^(١) قال النووي رحمه الله : وقال العلماء : الحديث ثلاثة أقسام :

صحيح ، وحسن ، وضعيف . قالوا وإنما يجوز الاحتجاج من الحديث في الأحكام بالحديث الصحيح أو الحسن ، فأما الضعيف فلا يجوز الاحتجاج به في الأحكام والعقائد ، ويجوز روايته والعمل به في غير الأحكام كالقصص وفضائل الأعيال والترغيب والترهيب . إذا قال

(١) نسخة المنكر. المتن. ص ٦-٩

الصحابي أمرنا بكذا أو نهيّا عن كذا أو من السنة كذا، فكله مرفوع إلى رسول الله ﷺ على المشهور. وإذا قال التابعي أمرنا بكذا، قال الغزالي: يحتمل أن يريد الأمر النبي ﷺ فيكون حجة ويحتمل أمر بعض الصحابة وفيه خلاف هل هو موقوف أو مرفوع أو مرسل. الحديث المرسل: وهو ما انقطع إسناده فسقط من روايته واحد فأكثر لا يخرج به عندنا.^(٩١)

أقول وفي المطولات مزيد إيضاح، ومن الكتب المعتمدة في هذا الفن تدريب الراوي للإمام النووي والباعث الخثيث لابن كثير ومقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث وفيها درر الفوائد والله أعلم.

^{٩١} المنعرج - ج ١ - ص ٩٩-٩٨ - القسم منه المختصر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال المصنف بن حجر العسقلاني رحمه الله في خطبة كتاب بلوغ المرام :

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة قديماً وحديثاً ، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد وآله وصحبه الذين ساروا في نصرة دينه سيراً حثيثاً ، وعلى أتباعهم الذين ورثوا علمهم . والعلماء ورثة الأنبياء ، أكرم بهم وارثاً وموروثاً .

[أما بعد] فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثة للأحكام الشرعية ، حررته تحريراً بالغاً ، ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً ، ويستعين به الطالب المبتدي ، ولا يستغنى عنه الراغب المنتهي ، وقد بينت عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة لأرادة نصح الأمة .

فالمراد بالسبعة : أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي . وبالسنة : من عدا أحمد . وبالخمس : من عدا البخاري ومسلماً ، وقد أقول : الأربعة وأحمد .

وبالأربعة : من عدا الثلاثة الأول ، وبالثلاثة : من عداهم وعدا الأخير ، وبالمفق عليه : البخاري ومسلم . وقد لا أذكر معها غيرهما وباعدا ذلك فهو مبين . وسميته «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» والله أسأل أن لا يجعل ما علمنا علينا وبالآ وأن يرزقنا العمل بها برضيه سبحانه وتعالى .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : ^(١)

(١) المجموع ، ج ١ ، ص ٢٨ - ٢٩ - ٣٠

الأخلاص:

قال الله تعالى ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^(١).
وقال النبي ﷺ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى،
فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ
كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ لِمَرْأَةٍ يَتَكْحَمُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ
إِلَيْهِ.» متفق عليه.

قال سهل بن عبد الله التستري رحمه الله «نظر الأكياس في تفسير
معنى الأخلاص فلم يجدوا غير هذا: أَنْ تَكُونَ حَرَكَاتِهِ وَسُكُونُهُ فِي
سِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ لِلَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ لَا يَهَاجِرُهُ شَيْءٌ لَا نَفْسٌ وَلَا هَوًى وَلَا
دُنْيَا.»

الصدق:

قال الله تعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ
الصَّادِقِينَ.»^(٢)

قال القشيري رحمه الله «الصدق عماد الأمر، وبه تمامه، وفيه
نظامه، وأقله استواء السر والعلانية.»

فضل العلم والعلماء:

قال الله تعالى «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ.»^(٣)
وقال رسول الله ﷺ لعليّ كرم الله وجهه «فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ
رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ.» متفق عليه. وعن أبي الدرداء
رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا
يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنْ سَلَكَ طَرِيقًا لِيُتْلِعَ
أَجْنَحَتَهَا لَطَّالَبَ الْعِلْمِ رَضَاةً لَهُ، وَإِنَّ الْعَالَمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مِنْ فِي

(١) البقرة، سورة (٢١٩)، آية (٥).

(٢) التوبة، سورة (٩)، آية (١١٩).

(٣) فاطر.

السموات ومن في الأرض حتى الخيتان في الماء ، وفضل العلم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ، وإن العلماء وروثة الأنبياء ، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر . رواه أبو داود والترمذي .

قال الشافعي رضي الله عنه « ليس بعد الفرائض أفضل من طلب العلم . » وقال البخاري رحمه الله في أول كتاب الفرائض من صحيحه : قال عتبة بن عامر رضي الله عنه : « تعلموا قبل المظانين . » قال البخاري . يعني الذين يتكلمون بالظن . ومعناه : تعلموا العلم من أهله المحققين السورعين قبل ذهابهم وعين قوم يتكلمون في العلم بأهوائهم وظنونهم التي ليس لها مستند شرعي .

عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال : « خرج رسول الله ﷺ فإذا في المسجد مجلسان : مجلس يتفقهن ومجلس يدعون الله ويسألونه ، فقال : كلا المجلسين إلى خير ، أما هؤلاء فيدعون الله تعالى وأما هؤلاء فيتعلمون ويفقهون الجاهل ، هؤلاء أفضل ، بالتعليم أرسلت ثم فعد معهم » رواه أبو عبدالله ابن ماجه . وعن أبي ذر وأبي هريرة رضي الله عنهما قالا « باب من العلم نتعلمه أحب إلينا من ألف ركعة تطوع ، وباب من العلم نعلمه نحبل به أولم يُعمل أحب إلينا من مائة ركعة تطوعاً . » وقال سمعنا رسول الله ﷺ يقول : إذا جاء الموت طالب العلم وهو على هذه الحال مات وهو شهيد .^(١)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال « لأن أعلم باباً من العلم في أمر ديني أحب إلي من سبعين غزوة في سبيل الله . » وعن مكحول « ما أحب الله بأفضل من الفقه . »

وعن صفوان بن عيسى : « أرفع الناس عند الله منزلة من كان بين

(١) المجموع ، ج ٦ ، ص ٣٠ وما بعدها .

الله وعبادته وهم الرسل والعلماء». وعن سهل النسري «من أراد النظر إلى مجالس الأنبياء فليتنظر إلى مجالس العلماء فاعرفوا لهم ذلك». «
الأشتغال بالعلم لوجه الله تعالى :

قال الله تعالى «من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤتيه منها وما له في الآخرة من نصيب»^(١).

وعن أنس وحذيفة رضي الله عنهما قالاً : قال رسول الله ﷺ :
«من طلب العلم ليساري به السفهاء، ويكثريه العلماء، أوبصرف وجوه الناس إليه فليتبسوا مقعده من النار». رواه الترمذي من رواية كعب بن مالك وقال فيه : «أدخله الله النار».

إكرام العلماء :

قال الله تعالى «والذين يؤمنون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً»^(٢). وثبت في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال الله عز وجل «من أتى لي ولياً فقد آذنته بالحرب».

قال ابن عساكر رحمه الله «إعلم بالأعني وفقني الله وإياك لمرضاته وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حتى تفاته : أن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هناك استار متفحصهم معلومة، وأن من أطلق لسانه في العلماء بالثلب ابتلاه الله قبل موته بموت القلب»^(٣). قال تعالى «فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم رققة أو يصيبهم عذاب أليم»^(٤).

أقسام العلم الشرعي :

في ثلاثة : فرض العين وفرض الكفاية والتفعل المستحب.

(١) الشورى، سورة (١٦)، آية (٩٠).

(٢) الأحزاب، سورة (٣٣)، آية (٥٨).

(٣) المصنوع، ج ١، ص ٣٩ وما بعدها.

(٤) النور، سورة (٢٤)، آية (١٣).

الأول : فرض العين :

وهو تعلم المكلف مالا يتأذى الواجب الذي تعين عليه فعله إلا به ، ككيفية الوضوء والصلاة ونحوهما ، وعليه حل جماعات معنى الحديث المروي في مسند أبي يعلى الموصلي عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » .
قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ »^(١)

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه « معناه علموهم ما ينجون به من النار » .

أما معرفة أمراض القلب كالخسد والعجب وشبهها فقال الغزالي رحمه الله « معرفة حدودها وأسبابها وطلبها وعلاجها فرض عين » .

الثاني : فرض الكفاية :

وهو تحصيل ما لا بد للناس منه في إقامة دينهم من العلوم الشرعية كحفظ القرآن الكريم ، والأحاديث الشريفة وعلومها وعلم الأصول والفقه .

والمراد بفرض الكفاية تحصيل ذلك الشيء من المكلفين به أو من بعضهم ويَتِمُّ وجوبه لجميع المخاطبين به ، فإذا فعله من تحصل به الكفاية سقط الحرج عن الباقيين^(٢) . وأعلم أن للقائم بفرض الكفاية مزية على القائم بفرض العين لأنه أسقط الحرج عن الأمة .

الثالث : النقل والمستحب من العلم كالتبخر في علم الأصول والفقه وتعلم العماني نوافل العبادات لفرض العمل بها .

وأما ما ليس علماً شرعياً فينقسم إلى أربعة أقسام :

الأول : ما يحتاج إليه في قوام أمر الدنيا كالطب والحساب وما لا بد

(١) الترمذي ، سورة (٦٦) ، آية (٦٧) .

(٢) الترمذي ، ج ١ ، ص ٤٦ وبإسناده .

منه في إصلاح المعاش ففرض كفاية عند الغزالي.

الثاني : المحرم : كتعلم السحر والشعوذة والتنجيم وكل ما كان سبباً لأثارة الشكوك وتفاوت في التحريم بتفاوت مفسدته .

والثالث : المكروه : كأشعار المولدين التي فيها الغزل والبطالة وترك العمل وكل مالا فائدة فيه^(١).

والرابع : المباح : وهو كل علم لا ينشط الى الشر ولا يشبط عن الخير ، أقول كتعلم الجغرافية والله أعلم .

آداب العالم والمتعلم :

عن أبي هارون العبيدي قال كنا نأتي أبا سعيد الخدري رضي الله عنه فيقول : مرحباً بوحية رسول الله ﷺ ، إن النبي ﷺ قال : «إن الناس لكم تبع وإن رجالاً يأتونكم من أقطار الأرض يتفقهون في الدين فإذا أتوكم فاستوصوا بهم خيراً» .

وعن الشافعي رحمه الله وقد سُئِلَ عن مسألة فلم يُجِبْ فقبل له ، فقال : «حتى أرى أن الفضل في السكوت أوفي الجواب» . وعن مالك رحمه الله قال : «من أجاب في مسألة فينبغي قبل الجواب أن يعرض نفسه على الجنة والنار وكيف خلاصه ثم يجيب» . وسئل رحمه الله عن مسألة فقال [لا أدري] فقبل هي مسألة خفيفة سهلة ، فغضب وقال : وليس في العلم شيء خفيف» .

وعن الأثرم قال : «سمعت أحمد بن حنبل يكثر أن يقول لا أدري وذلك فيما عرف الأقاليل فيه» . وقال أبو حنيفة رحمه الله «ولولا الفرق من الله تعالى أن يضيع العلم ما لقيت . يكون لهم المهنا وعلينا السوز»^(٢) . وقال مالك رحمه الله : «لا ينبغي للرجل أن يرى نفسه أعلا من شيء حتى يسأل مَنْ هو أعلم منه»^(٣)

(١) المجموع ، ج ٦ ص ٤٤-٤٥ المقصود منه باختصار .

(٢) المجموع ، ج ٦ ص ٤٤-٤٥ باختصار .

أقول : من العمل بقول النبي ﷺ « فإذ أتوكم فاستوصوا بهم خيراً » . أن لا يجاب السائل إلا بما يعرفه السؤال أنه حق ، وعلى العالم أن يقول [لا أدري] إن لم يعلم الجواب أو اشتبه عليه الدليل ، والله أعلم .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المصنف ابن حجر العسقلاني رحمه الله .

كتاب الطهارة

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ في البحر: «هو الظهور ماؤه الحلي مَيْتَةٌ». أخرجه الأربعة وابن أبي شيبة واللفظ له وابن خزيمة والترمذي، ورواه مالك والشافعي وأحمد.

قال النووي رحمه الله: «أصل الكتب في اللغة الضمُّ، ومنه كتيبة الخيل لتتابعها واجتماعها وسمي الكتاب كتاباً لضم حروفه ومئاته بعضها إلى بعض». قال: فكتاب الطهارة يشتمل: باب المياه، الأنية، والوضوء، وغيرها.

والباب: هو الطريق إلى الشئ والموصول إليه، وباب المسجد والدار مأخوذ منه، وباب الباء مأخوذ به إلى أحكامها^(١).

قال ابن رشد رحمه الله : «إنفق المسلمون على أن الطهارة الشرعية طهارة ثمان : طهارة من الحدث ، وطهارة من الخبث ، واتفقوا على أن الطهارة من الحدث ثلاثة أصناف :

وَصَوْرُهُ وَغُلِّيَ وَبَدَلَ مِنْهَا^(١) وَهُوَ التَّيَمُّمُ وَذَلِكَ لِتَضَمُّنِ تَيَمُّمِ
الْوُضُوءِ^(٢).

قال: «وأجمع العلماء على أن جميع أنواع المياه طاهرة في نفسها

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

مطهرة لغيره ماء. قال: «واتفقوا على أن الماء الذي غيرت النجاسة إما طمسه أو ثوبه أو ريحه أو أكثر من واحد من هذه الأوصاف، أنه لا يجوز به الوضوء ولا الطهور واتفقوا على أن الماء الكثير المستبحر لا تضره النجاسة التي لم تغير أحد أوصافه وأنه طاهر»^(١).

قال النووي رحمه الله: روى أبو هريرة رضي الله عنه، قال: سألت سائل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله: إذا تركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توطأنا به عطشنا، أفنتوضأ بياه البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحلي ميتته» وقال البخاري في صحيحه هو حديث صحيح.

قال النووي وقد أجاز المحدثون اختصار الحديث بشروط^(٢).

(فرع) في فوائد الحديث الشريف، قال النووي رحمه الله:

إحداها: أنه أصل عظيم من أصول الطهارة. الثانية: أن الطهور هو المظهر. الثالثة: جواز الطهارة بياه البحر. الرابعة: أن الماء المتغير بما يتعلل صوته عنه طهور. الخامسة: جواز ركوب البحر مالم ينج. السادسة: أن ميتات البحر كلها حلال إلا ما خص منها كالضفدع والسرطان، وفيه خلاف يذكر في باب الصيد والذبائح. السابعة: أن الطافي من حيوان البحر حلال وهو مامات حَتَفَ أنفه وهذا مذهب الشافعية. الثامنة: فيه أنه يستحب للعالم والفقي إذا سُبِّلَ عن شيء وعلم أن بالسائل حاجة إلى أمر آخر متعلق بالسؤال عنه لم يذكره السائل أن يذكره له ويعلمه إياه، لأن السائل سأل عن ماء البحر فأجيب بياهه وحكم ميتته ولأنهم يحتاجون إلى الطعام كالماء»^(٣).

(١) بداية المجتهد، ج ١، ص ٩.

(٢) المجموع، ج ٩، ص ١٢٩ وما بعدها.

(٣) المجموع، ج ٩، ص ١٢٩ وما بعدها.

٢٢- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ» أخرجه الثلاثة وأحمد .

الشرح :

قال الله تعالى «وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا»^(١).

قال في المذهب «يجوز رفع الحدث وإزالة النجس بالماء المطلق وهو ما نزل من السماء أو نبع من الأرض ، فها نزل من السماء : ماء المطر وذوب الثلج والبرد ، والأصل فيه قوله عز وجل «وَنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ»^(٢) . وما نبع من الأرض : ماء البحار وماء الأنهار وماء الآبار والأصل فيه قوله ﷺ في البحر «هو الطهور ماؤه الحلي مائه» وروي أن النبي ﷺ توضأ من بشر بضاعة»^(٣).

قال النووي : روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قيل يا رسول الله أتتوضأ من بشر بضاعة؟ وهي يتريلق فيها الخيض ولحم الكلاب والتنين ، فقال رسول الله ﷺ : «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ» . حديث صحيح ، قال الترمذي حديث حسن صحيح .

وأعلم أن حديث بشر بضاعة عام يخص منه التغيير بنجاسة قاته نجس للأجسام ويخص منه أيضاً ما دون الفلتين إذا لاقته نجاسة ، فالمراد الكثير الذي لم يغيره نجاسة لا ينجسه شيء وهذه كانت صفة بشر بضاعة والله أعلم^(٤).

٣- وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ» . أخرجه ابن ماجه ، وضعفه أبو حاتم . وللبهقي «الماء طهور إلا إن تغير ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيه» .

(١) الفرقان : سورة (٢٥) ، آية (١٨) .

(٢) الأطلال : سورة (٨) ، آية (١١) .

(٣) المذهب : ج ١ ، ص ٤-١ .

(٤) المجموع : ج ١ ، ص ١٣٧-١٣٨ .

الشرح:

قال النووي رحمه الله: إن رفع الحدث وإزالة النجس لا يصح إلا بالماء المطلق، ويرفع الحدث قال جماهير السلف والخلف من الصحابة فمن بعدهم.

قال ابن المنذر: أجمعوا أن الماء القليل أو الكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طبعاً أولوياً أورياً فهو نجس. وسواء كان الماء جارياً أو راكداً، قليلاً كان أو كثيراً، تغير تغيراً فاحشاً أو يسيراً، طبعه أولوياً أورياً فكله نجس بالأجماع.

أما التغير بظاهر فإنه لا يعتبر فيه التغير اليسير على الأصح. وأما الحديث الذي ذكره المصنف فضعيف لا يصح الاحتجاج به. وقد رواه ابن ماجه والبيهقي من رواية أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه وذكرنا فيه إلا طبعه أورياً أولوياً، وافقوا على ضعفه. قال النووي: وهذا الضعف في آخره وهو الاستثناء. أما قوله والماء طهور لا ينتج عنه شيء فصح من رواية أبي سعيد الخدري كما سبق.

قال الشافعي رحمه الله: لا يثبت أهل الحديث مثله ولكنه قول العامة لا أعلم بينهم فيه خلافاً^(١).

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان الماء قلّتين لم ينجس الحث» وفي لفظ «لم ينجس» أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة والحاكم وابن حبان.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: هذا الحديث حديث حسن ثابت من رواية عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

رواه أبو عبد الله الشافعي وأحمد وأبو داود وابن ماجه في سننهم وأبو عبد الله الحاكم في المستدرک على الصحيحين، قال الحاكم

(١) المصروح، ج ١، راجع الصفحات (١٢٨) - (١٢٩).

صحيح على شرط البخاري ومسلم. وجاء في رواية أبي داود وغيره «إذا كان الماء قلتين لم يتنجس» قال البيهقي وغيره إسناده هذه الرواية إسناده صحيح.

وقال إمام الحرمين: ظاهر كلام الشافعي أن القرية تسع مائة رجل والقلتان خمس قريب. هذا أحد القولين في الشرع وأما في اللغة: فقال الأزهري هي شعبة خب يسع جريراً، سميت قلة لأن الرجل القوي يقيها أي يحملها، وكل من حمله فقد أقلته، والقلائ مختلفات بالقرين العربية وقلائ هجر أكثرها. (١)

أقول: قدّر بعض علمائنا القلتين في عصرنا الحاضر بنحو أربعين غالوتاً أو عشر تنكات، والله أعلم.

• وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب» أخرجه مسلم والبخاري «لا يوتر أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه». ومسلم «منه» وأبي داود. ولا يغتسل فيه من الجنابة.

الشرح:

قال العمري رحمه الله، احتج أصحابنا أن الماء الذي لا يبلغ القدير العظيم إذا وقعت فيه نجاسة لم يجز الوضوء به قليلاً كان أو كثيراً، وعلى أن القلتين تحمل النجاسة لأن الحديث الشريف مطلق في إطلاقه يتناول القليل والكثير. روى البيهقي عن الشافعي رحمه الله، أن بشر بكساعة كانت كثيرة الماء واسعة وكان يطرح فيها من الأتجاس ما لا يغيرها لونها ولا ريحاً ولا طعماً.

قال والحديث الشريف عام فلا بد من تخصيصه اتفاقاً بالماء المتبخر الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر كما قلنا، أو بحديث القلتين كما ذهب إليه الشافعي، أو بالعمومات الدالة على

طهوية الماء مالم تتغير أحد أوصافه الثلاثة كما ذهب إليه مالك رحمه الله .

وفيه دليلٌ على تحريم الغسل والوضوء بالماء النجس وفيه التأديب بالتنزه عن البول في الماء الراكد ويلحق به الاغتسال من الخائض والنفساء بعد طهرهما ، واغتسال يوم الجمعة عند من يرى أن العلة الاستعمال^(١) .

٦- وعن رجلٍ صحب النبي ﷺ قال : «لبي رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو الرجل بفضل المرأة وليغتربا جميعاً» . أخرجه أبو داود والنسائي وإسناده صحيح .

٧- وعن ابن عباس رضي الله عنهما : «أن النبي ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة» . أخرجه مسلم ، ولأصحاب السنن «اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة فجاء يغتسل منها فقالت إني كنت جنباً» . فقال إن الماء لا يجنبه وصححه الترمذي وابن خزيمة .

الشرح :

قال العمري رحمه الله : في الحديث الشريف جواز اغتسال الرجل والمرأة من إماء واحد وكذلك الوضوء وهذا بالأجماع . وفيه جواز تطهير المرأة بفضل الرجل وأما العكس فجائز عند الجمهور سواء خلت المرأة يدها بالماء أو لم تلمس^(٢) .

وذهب الإمام أحمد في رواية عنه إلى أنها إذا خلت بالماء استعملته ولا يجوز للرجل استعمال فضلها . فإن قلت : ذكر ابن أبي شيبة عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يرى أن يغتسل الرجل والمرأة من إماء واحد ؛ قلت غاب عنه الحديث المذكور والسنة قاضية عليه . فإن قلت ورد في رسول الله ﷺ أن يغتسل الرجل بفضل المرأة قلت : قال

(١) العمري : عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ، ج ٣ ، ص ١٦٨-١٦٩ .

(٢) العمري : عمدة القارئ شرح البيهقي ، ج ٣ ، ص ١٩٩ .

الخطابي : أهل المعرفة بالحديث لم يرفعوا طرق أسانيد هذا الحديث ، ولو ثبت فهو منسوخ^(١) .

٨- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :
« طَهْرُوا إِنَاءَ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْتَبِلَ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوَّلَاهُنَّ
بِالتَّرَابِ » . أخرجه مسلم وفي لفظ « قَلْبَرَقَةً » وللمزمذني « وأخرهن أو
أولاهن » .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : ذهب الإمام أحمد إلى غَسْلِ الْإِنَاءِ ثَلَاثَةَ
مَرَّاتٍ إِحْدَاهُنَّ بِالتَّرَابِ ، قال وأما الجواب عما احتج به أحد هو أن
المراد : اغسلوه سبع مرات إحداهن بماء وتراب . فيكون التراب مع
الماء بمنزلة الغسلتين ، وهذا التأويل محتمل فيقال به للجمع بين
الروايات .

أما حكم المسألة فحاصل المقول فيها أربعة أقوال : أظهرها عند
الرافعي وغيره من المحققين : لا يقوم غير التراب مقامه . والثاني :
يقوم عند عدم التراب دون وجوده . الرابع : يقوم فيها بفسده التراب
كالثياب دون الألوان ونحوها .

إذا غسل بالماء وحده ثلثي مرات فهل يجزئه ويقوم الثامنة مقام
التراب ؟ . الصحيح لا تقوم .

إذا تكرر البولغ من كلب أو كلاب ، الصحيح المخصوص أنه
يكفي للجميع سبع . وإن ولغ في إناء ووقعت فيه نجاسة أخرى أجزأ
سبع مرات للجميع ، لأن النجاسات تتداخل . ولهذا لوقوع فيه بول
أودم أجزأه لها الغسل مرة^(٢) .

قال في المهذب : وإذا ولغ الكلب في إناء أولدخل عضواً منه فيه

(١) التلبي . حسنة الفارقي شرح صحيح البخاري . ج ٣ ، ص ١٩٦ .

(٢) النووي . المجموع ، ج ٢ ، ص ٤٤٤ - ٤٤٥ .

وهو رطب لم يظهر الأناء حتى يُغسل سبع مرات إحداهن بالتراب ، مغلق الطهارة بسبع مرات فدل على أنه لا يظهر بها دونه ، والأفضل أن يجعل التراب في غير السابعة ليرد عليه ما ينطقه ، وفي أيها جعل جاز لعدم الخير^(١) .

٩- وعن أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في المرة : «إنها ليست بنجس إنما هي من الطوائف عليكم» . أخرجه الأربعة وصححه الترمذي .

الحديث المذكور صحيح رواه الأئمة الأعلام : مالك في الموطأ ، والشافعي في مواضع ، وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم .

الشرح :

قال النووي رحمه الله ، بعد ذكر الرواية للحديث الشريف : وهذا الحديث عمدة مذهبتنا في طهارة سائر السباع وسائر الحيوانات غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما .

قال رحمه الله : «المرة إذا أكلت نجاسة ثم غابت وأمكن ورودها على ماء كثير بحيث إذا ولغت فيه ، طهر فمها ثم رجعت فولغت لم ينجس ما ولغت فيه . وإن ولغت قبل أن تغيب أو بعد أن غابت ولم يمكن ورودها على الماء الموصوف نجس» ، ودليل هذا الصحيح : أنها إذا غابت . ثم ولغت فقد تيقنا طهارة الماء وشككنا في نجاسة فمها فلا ينجس الماء المتيقن طهارته بالشك ، وإذا لم تغب وولغت فهي نجاسة متيقنة وليس في الحديث أن المرة كانت نجسة الفم .

قال ومعنى الحديث أن الطوائف من الخدم والصغار الذين سقط في حقهم الحجاب والاستئذان في غير الأوقات الثلاثة المذكورة في قول الله تعالى : «من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من

(١) الشيرازي ، المذهب ، ج ١ ، ص ١٨٠ .

الظهيّرة. ومن بعد صلاة العشاء^(١) إنما سقط في حقهم دون غيرهم للضرورة فكذلك يعنى عن المرة للحاجة^(٢).

١٠- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جاء أنفراي^(٣) فَبَالَ في طائفة المشجِد فرجزة النَّاس فيها هم رسولُ الله ﷺ، فلما قضى بولَهُ أمر النبي ﷺ بذنوب من ماء فأهريق عليه. متفق عليه.

الشرح:

قال العمري رحمه الله: استدلل بالحديث جماعة من الشافعية وغيرهم أن غسالة^(٤) النجاسة الواقعة على الأرض طاهرة وذلك لأن الماء المصوب لا بد أن يتدافع عند وقوعه على الأرض ويصل إلى محل لم يصبه البول مما يجاوره فلولاً أن الغسالة طاهرة لكان الصب ناشراً للنجاسة وذلك بخلاف مقصود التطهير وسواء كانت النجاسة على الأرض أو غيرها، لكن الخاتبة فرقوا بين الأرض وغيرها. وروي عن أبي حنيفة رضي الله عنه، أن الأرض الصلبة لا تطهر بعد صب الماء عليها حتى تُدلك وتُشَف بصوف أو خرقة وفعل ذلك ثلاث مرات، وإن لم يفعل ذلك ولكن صب عليها ماء كثيراً حتى عرف أنه أزال النجاسة ولم يوجد في الأرض لون ولا ريح ثم تركت حتى نشفت كانت طاهرة^(٥).

أقول: ولعل الامام رحمه الله إستبطن الحكم من الحديث الشريف حيث أمر النبي ﷺ بصب ماء كثير لأن معنى قول النبي ﷺ (بذنوب من ماء) أي دلو عظيم من ماء، والله أعلم.

قال العمري رحمه الله: في الحديث الشريف فوائد منها: دفع أعظم المفسدتين باحتيال أسرهما وتحصيل أعظم المصلحتين بترك

(١) سورة البقرة آية (٢٥٥).

(٢) المنوي، المجموع، ج ١، ص ٢٢٤-٢٢٦.

(٣) المسالك: الماء القسرك به.

(٤) العمري، حاشية الفلوك شرح صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٢٧.

أيسرها، فإن البول في المسجد نجسة وقطعه على البائِل مفسدة أعظم منها فدفع أعظمهم به عن التمسك به، وتنزيه المسجد عنه .
 «لمحة ونترك البائِل الى التفرع مصلحة أعظم منها فحصل أعظم مصلحة بترك أيسرها .

وفيه مراعاة الجاهل والتألف للقلوب، وفيه المبادرة الى إزالة الفساد عند زوال المانع^(١) .

١١- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ :
 «أجلت لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالجراد والحوث وأما الدمان فالكبد والطحال» . أخرجه أحمد وأبو ماجه وفيه ضعف .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : الأحاديث الصحيحة مشهورة في أن النبي ﷺ أكل الكبد وللحديث الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : «أجلت لنا ميتتان ودمان ، فالميتتان : السمك والجراد ، والدمان : الكبد والطحال» . قال البيهقي روي هكذا عن ابن عمر رضي الله عنهما وروي عنه عن النبي ﷺ ، قال : ولكن الرواية الأولى هي الصحيحة ، وهي في معنى المرفوع . قلت . ويحصل الاستدلال بها لأنها مرفوعة حكماً فإنها كقول الصحابي أمرنا بذلك ونبينا عن كذا وهذا عند أصحابنا ، وعند الحديثين وجمهور الأصوليين والفقهاء في حكم المرفوع الى رسول الله ﷺ صريحاً^(٢) .

قال النووي : أما حكم المسألة : فالسمك والجراد إذا ماتا طاهران بالنصوص والإجماع . قال الله تعالى : «أحل لكم صيد البحر وطعامه»^(٣) وقال تعالى : «وهو الذي سخر البحر لناكلوا منه لحماً

(١) العمري ، حاشية القارئ شرح صحيح البخاري ، ج ٣ ، ص ١٢٧ .

(٢) النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٥٦٦ .

(٣) المائدة ، سورة (٥) ، آية (٦٦) .

طريقاً^(١) . وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته» .

وعن عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات نأكلُ مَنَعَةَ الجُرَادِ» . رواه البخاري ومسلم .
وسواء عندنا الذي مات بالاصطياد أو حُفَّتْ أُنْفُهُ ، والطائي من السمك وغير الطائي ، وسواء قطع رأس الجرادة أم لا وكذا باقي ميثاق البحر إذا قلنا بالأصح أن الجميع حلال فميثاق طاهرة^(٢) .

١٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ :
«إذا وقع الذبابُ في شرابٍ أحَدُكُمْ فَلْيَنفِثْهُ ثُمَّ لْيَرْغُهُ فَإِنْ فِي أَحَدٍ جناحه داءٌ وفي الآخر شفاء» . أخرجه البخاري وأبو داود ، وزاد «وإنه يفتي بجناحه الذي فيه الداء» .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : هذا الحديث صحيح رواه البخاري بمعناه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه وفيه «فليغمسه كله ثم لينزعه» ورواه البيهقي من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وفي رواية «إسقلوه» أي إغمسوه كما في رواية البخاري^(٣) .

قال آبن المنذر: لا يفسد الماء بموت الذباب والحفصة ونحوهما ، وأجمعوا أن الماء لا ينجس بذلك إلا أحد قولي الشافعي .

فإذا قلنا بالصحيح أنه لا ينجس فلوكثر هذا الحيوان تغير الماء ، فهل ينجسه؟

فيه وجهان ، والأصح منها أنه ينجسه لأنه ماء تغير بالنجاسة .

قال صاحب البيان : فإن قلنا لا ينجس الماء المتغير به كان طاهراً

(١) التحل ، سورة (١٦) ، آية (١١) .

(٢) النووي ، المجموع ، ج٢ ، ص ٤١٧-٤١٨ .

(٣) النووي ، المجموع ، ج٢ ، ص ١٦٩ .

غير طهور وكذا ما تغير بسمك أو جراد يكون طاهراً غير مطهر^(١).
أما الدود المتولد في الأطعمة والماء كدود التين والتفاح والبقلاء
والجبن والحل وغيرها فلا ينجس ما مات فيه بلا خلاف عندنا . وأما
الذباب وسائر مالا نفس له سائلة وليس متولداً من الطعام فإت فيه
فلا يحل أكله بالإتفاق لأنه ميتة ومستفذر^(٢).

١٣- وعن أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال : قال رسول الله
ﷺ «ما يقطع من البهيمة وهي حية فهو ميت» . أخرجه أبو داود
والترمذي وحسنه ، واللفظ له .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : قد أشتهر في السنة الفقهاء وكتبهم أن «
مأبئين من حي فهو ميت» وهذه قاعدة مهمة ، ودليلها حديث أبي
واقد الليثي رضي الله عنه ، قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم
يحبون أسنمة الأبل ويقطعون آليات الغنم . فقال ﷺ «ما يقطع من
البهيمة وهي حية فهو ميت» رواه أبو داود والترمذي وغيرهما وهذا لفظ
الترمذي . وقال : حدث حسن والعمل عليه عند أهل العلم .

قال الله تعالى «ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى
حين»^(٣) .

قال النووي رحمه الله : إذا جُرَّ شعر أو صوف أو وبر من مأكول
اللحم فهو طاهر ينص القرآن وإجماع الأمة^(٤) .

(١) نفس الصنف ، ص ١٨٠ = ١٨١ .

(٢) نفس الصنف ، ص ١٨٢ .

(٣) النحل ، سورة (٦٦) ، آية (٨٠) .

(٤) الترمذي ، المجموع ، ج ١ ، ص ٣٠٦ .

باب الآنية

أي مسائل مخصوصة من أحداث شريفة فيها بعض أحكام الآنية ، ومفردتها (إناء) وإتيانها يؤتي لها المصنف رحمه الله لأن الشارع علق عليها أحكاماً .

١- عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا ولهم في الآخرة » . متفق عليه .
الشرح :

قوله ﷺ : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها » . الصحفة تشيع الرجل «فإنها أي آنيتهما وصحافهما» وهم للمشركين «في الدنيا» إخبار عما هم عليه في واقع الحال ، لا أن تلك الآنية حلال لهم بل هي حرام عليهم كغيرهم «ولكم في الآخرة» بعد دخول الجنة متفق عليه عند الشيخين «بخاري ومسلم»^(١) .

قال النووي رحمه الله : قال أصحابنا أجمعت الأمة على تحريم الأكل والشرب وغيرهما من وجوه الاستعمال في إناء ذهب أوفضة إلا ما حكى عن داود وقول الشافعي في القديم . ولأنه إذا حرم الشرب فالأكل أولى لأنه أطول في المدة وأبلغ في السرف .

قال أصحابنا : يستوي في التحريم جميع أنواع الاستعمال من الأكل والشرب والوضوء والغسل والبول في الإناء والأكل بملعقة الفضة والتجمر بمجمرة فضة إذا آخى عليها .

قال : يحرم تزيين الحيوانات والبيوت والمجالس بأواني الذهب والفضة على المذهب الصحيح المشهور . ولو توشأ أو اغتسل من إناء الذهب صح وضوءه وغسله ، نص عليه الشافعي في الأم واتفق عليه

(١) المحللان، سبل السلام، ج١، ص ٢٩ .

الأصحاب^(١)

٢- وعن أم سلمة رضي الله عنها، قالت: قال: رسول الله ﷺ: «الذي يشرب في إناء القصة إنما يخرجر في بطنه نار جهنم». متفق عليه. وفي رواية لمسلم «إن الذي يأكل ويشرب في إناء القصة والذئب وفي رواية ومن شرب في إناء من ذهب ألقي في جهنم». بطيه ناراً من جهنم».

الشرح:

قال النووي رحمه الله: وأما معناه فعلى رواية النصب، الفاعل هو الشارب مضمر في يخرجر أي يلقيها في بطنه بجرع متتابع يسمع له صوت لترده في حلقه، وعلى رواية الرفع تكون النار فاعلة معناه: أن النار تصوت في جوفه، وسُمي المشروب ناراً لأنه يؤل إليها كما قال الله تعالى: «إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً»^(٢).

وأما جهنم عاتقنا الله وإياكم منها فسميت بذلك لبعث قعرها، يقال بشر جهنم إذا كانت عميقة القعر. وقال بعض اللغويين مشتقة من الجهمومة وهي الغلظة سميت بذلك لغلظ أمرها في العذاب^(٣). اللهم قنا عذابك يوم تبعث عبادك.

٣- وعن أبي عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دُبِغ الإهاب فقد ظَهَرَ». أخرجه مسلم، وعند الأربعة «ألبا إهاب دُبِغ».

٤- وعن سلمة بن المحبق رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «دُبِغ جلود الميتة طهورها» صححة أبي جبار.

(١) النووي، المجموع، ج١، ص ٣١١-٣١٢.

(٢) البقرة، (٥)، آية (١٠).

(٣) النووي، المجموع، ج١، ص ٣٠٩.

٥- وعن ميمونة رضي الله عنها قالت «مر النبي ﷺ بشاة يجرؤها فقال: لَوِ اخَذْتُمْ إِيَّاهَا. فقالوا: إِيَّاهِئْتَهُ. فقال: يُطَهِّرُهَا اللَّهُ وَالْفَرْطُ». أخرجه أبو داود والنسائي.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: يستج أصحابنا بالحدِيثين السابقين «إذا دبغ الأهاب فقد طهر» و«أيُّها أهاب دبغ فقد طهر» وهما صحيحان كما سبق بيانه ويحدث آبن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال في شاة ميمونة «هلا أخذوا إِيَّاهَا فَدَبَغُوها فانتَضَعُوا بِه؟ قالوا يا رسول الله إِيَّاهِئْتَهُ. قال: إِيَّاهُ خَرِمَ أَكْلُهَا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ومسلم في صحيحهما من طرق. قالوا يطهر بالدباغ كل جلود الميتة إلا الكلب والخنزير والمتولد منها أو من أحدهما، واحتجوا أيضاً بحدث آبن عباس رضي الله عنهما عن سودة زوج النبي ﷺ قالت: «ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم ما زلنا نَبْدُّ فيه حتى صار لُشَاءً» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(فصرح) لا يقتصر الدباغ إلى فعل فاعل لأن ما طهر به إزالة النجاسة لا يقتصر إلى فعل كالسبل إذا مرَّ على نجاسة فأزاحها فانه يطهر محلها بلا خلاف، قلوا أطارت الريح جلد ميتة فألقته في مديقة فإندبغ صار طاهراً ذكره الماوردي وغيره^(١)

قال: وأعلم إن الدباغ لا يختص بالشب والفرط، بل يجوز بكل ما عمل عملهما كقشور الرمان والعفص وغير ذلك مما في معناها. قال القاضي: إذا نطق الفضول واستخرجها من باطن الجلد وحفظه من أن يسرع إليه الفساد والمرجع في ذلك إلى أهل الصنعة^(٢).

ومذاهب العلماء في جلود الميتة هي سبعة مذاهب:

أحدها: لا يطهر بالدباغ شئ من جلود الميتة لما روي عن عمر

(١) النووي، المجموع، ج ٤، الصفحات (٢٧٦) وما بعدها.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٨٢.

ابن الخطّاب وابنة وعائشة رضي الله عنهم ، وهو أشهر الروائيين عن أحمد ورواية عن مالك .

الثاني : يظهر بالدباغ جلد مأكُول اللحم دون غيره ، وهو مذهب الأوزاعي وآبن المبارك وأبي داود وإسحاق بن راهويه .

الثالث : يظهر به كل جلود الميتة إلا الكلب والخنزير والمتولد منها أو من أحد هما وهو مذهب الشافعية وحكي عن علي بن أبي طالب وآبن مسعود رضي الله عنهما .

الرابع : يظهر الجميع إلا جلد الخنزير لنجاسته والأدمى لكرامته وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه .

الخامس : يظهر الجميع والكلب والخنزير إلا أنه يظهر ظاهره دون باطنه فيستعمل في اليباس دون الرطب ويصل عليه لا فيه وهو رواية عن مالك .

السادس : يظهر بالدباغ جلود الميتة والكلب والخنزير ظاهراً وباطناً ، وهو مذهب أهل الظاهر ودلّود .

السابع : يتنقع بجلود الميتة بلا دباغ ويجوز استعمالها في الرطب واليباس . حكي عن الزهري ، وهو ضعيف^(١) . أقول : ساق النووي رحمه الله ، أدلة كثيرة لهذه المذاهب وناقشها ، فمن شاء التفصيل فليراجع المجموع ، والله أعلم .

٦- وعن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال ، قلت : يا رسول الله إنا بأرض نرى قوم أهل كتاب أفنأكل في آيتهم ؟ قال لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا غيرها فأغسلوها وتكلّوا فيها . متفق عليه .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : يكره استعمال أواني المشركين وثيابهم ، قال أصحابنا : وأوانيهم المستعملة في الماء أخف كراهة فإن يقض طهارة

(١) نفس المصدر ، ص ٢٧٤ وبالمعنى .

أولانهم أولياهم فلا كراهة حينئذ في استعمالها ككتاب المسلم .
 فإن قيل : فحديث أبي ثعلبة يقتضي كراهة استعمالها إذا وجد
 منها بدأ وإن يتقن طهارتها . فالجواب : أن المراد النبي عن الأكل في
 أولانهم التي كانوا يطبخون فيها لحم الخنزير ويشربون فيها الخمر كما
 جاء في رواية أبي داود «إنا نجعل أهل الكتاب وهم يطبخون في
 قدورهم الخنزير ويشربون في آنيةهم الخمر فقال رسول الله ﷺ : إن
 وجدتم غيرها فكلوها واشربوا وإن لم تجدوها غيرها فأرحضوها بالماء
 وكلوها واشربوا» .

قال رحمه الله : وإنما هي عن الأكل للاستفاد كما يكره الأكل في
 المحجمة المفسولة^(١) .

٧- وعن عمران بن حصين رضي الله عنه «أن النبي ﷺ
 وأصحابه تَوَضَّؤا من مَزَادَةِ أَمْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ» . متفق عليه في حديث
 طويل .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : والحديث رواه البخاري ومسلم في
 صحيحيهما من رواية عمران بن حصين رضي الله عنهما «أنهم كانوا مع
 رسول الله ﷺ في سفر فعطشوا فأرسل من يطلب الماء فجاءوا بأمرأة
 مشركة على بعير بين مزادتين من ماء ، فدعا النبي ﷺ بالماء فأفرغ فيه
 منها ثم قال فيه ماشاء الله ثم أعاده في المزادتين ونودي في الناس :
 إسقوا واستقوا ، فشربوا حتى رواء ، ولم يذموا إناؤه ولا سقاءه إلا ملؤه ،
 وأعطى رجلاً أصابته جنابة إناؤه من ذلك الماء ، وقال : أفرغه عليك ،
 ثم أسك عن المزادتين وكأنهما أشد إمتلاء عما كانتا ، ثم أسلمت المرأة
 بعد ذلك هي وقومها»^(٢) .

(١) النووي ، المجموع ، ج ١ ، ص ٣٣٧ وما بعدها .

(٢) نفس المصدر ، ص ٣١٨ وما بعدها .

قال : المزايدة يفتح الميم ثم الزاي وهي الرواية ولا تكون إلا من جلدتين تُقَامُ بثالث بينهما لتسع ، كما في القاموس .

أقول : دل الحديث الشريف على طهارة جلد الميتة بالديباغ لأن المزدتين من جلود ذبائح المشركين فهي في حكم الميتة ويدل على طهارة إنشاء المشرك والظاهر أن النبي ﷺ توضأ لأن الماء كان كثيراً ، والله أعلم .

٨- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أنَّ قُدَحَ النبي ﷺ أنكسر فاتخذ مكانَ الشَّعْبِ سلسلةً من فضةٍ . أخرجه البخاري .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : وفي رواية للبخاري عن عاصم الأحول قال رأيت قُدَحَ النبي ﷺ عند أنس بن مالك فكان قد أنصدع فسلسه بفضة .

قال : الشَّعْبُ بفتح الشين : الشق والصدع . إنكسر : انشق . والمراد أنه كُدَّ الشق بخيط من الفضة فصارت صورته صورة سلسلة .

قال الشيخ ابن الصلاح رحمه الله : «فاتخذ» يوهم أن النبي ﷺ هو المتخذ وليس كذلك : بل أنس رضي الله عنه هو المتخذ ففي رواية قال أنس : «فجعلتُ مكانَ الشَّعْبِ سلسلة .» .

قال الشيرازي رحمه الله : وأما المصنَّبُ بالذهب فإنه يحرم قليله وكثيره لقوله ﷺ في الذهب والحرير «إن هذين حرام على ذكور أمهي حل لأنائهما ، فإن اضطر إليه جازماً روي أن عرقجة بن أسعد أصيب أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفاً من وِزْبِي فأتته عليه فأمرة النبي ﷺ أن يتخذ أنفاً من ذهب ، وأما المصنَّب بالفضة فقد اختلف أصحابنا فيه

فمنهم من قال: إن كان قليلاً للحاجة لم يكره لما روي أنس رضي الله عنه أن قدح النبي ﷺ إنكسر فأتخذ مكان الشفة سلسلة من فضة، وإن كان للزينة كثره، لأنه غير محتاج إليه^(١).

(١) الشيرازي، الذهب، ج ١، ص ١٩ القصود منه.

باب إزالة النجاسة وبيانها

١- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : «سئل رسول الله ﷺ عن الخمر تتخذ خللاً فقال لا .» أخرجه مسلم والترمذي وقال حسن صحيح .

الشرح :

قال ابن رشد رحمه الله : إنفق العلماء على أن إزالة النجاسة مأمور بها في الشرع ، وأما أنواع النجاسات فإن العلماء اختلفوا من أعيانها على أربعة : ميتة الحيوان ذي الدم الذي ليس بيائي ، وعلى لحم الخنزير يائي سبب انفق أن تذهب حياته ، وعلى الدم نفسه من الحيوان الذي ليس بيائي ، انفصل من الحلي أو الميت إذا كان مسفوحاً ، وعلى بول ابن آدم ووجيعه ، وأكثرهم على نجاسة الخمر .^(١) قال : وأما المحال التي تزال عنها النجاسات فثلاثة ولا خلاف في ذلك ، أحدها : الأبدان ثم الثياب ثم المساجد ومواضع الصلاة .

وأما الصفة التي تزال بها النجاسة فاتفق العلماء على أنها غسلٌ ومسحٌ ونضجٌ لورود ذلك في الشرع وثبوته في الآثار . واتفقوا على أن الغسل عام لجميع أنواع النجاسات ولجميع محال النجاسات ، وإن المسح بالأحجار يجرى في المخرجين ويجوز في الخفين وفي النعلين من العشب اليابس وكذلك ذيل المرأة الطويل .^(٢)

قال النووي رحمه الله : الخمر نوعان : محترمة وغير محترمة . فالمحترمة هي التي اتخذ عَصِيرُهَا خِلاً ، وغير المحترمة ما اتخذ عَصِيرُهَا للخمرية وفي النوعين مسائل : إحداها : تحليلها بطرح

(١) ابن رشد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج ١ ، ص ٨٨ ولاحقها .

(٢) ابن رشد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج ١ ، ص ٩٤ ولاحقها .

عصير أو خل أو خبز حار أو ملح أو نحو ذلك حرام بلا خلاف عند أصحابنا، وفي وجه ضعيف يجوز تحليل المحترمة وتطهيره، وفي وجه تطهير المحترمة وغيرها إذا طرح فيها شئ بلا قصد حكمها المرافعي والصحيح المشهور أنه لا فرق^(١).

أقول: قوله ﷺ «مصرفها» دليل واضح على نجاسة الخمر لأن النبي ﷺ نهى عن التبذير ولو كانت طاهرة لم يأمر بإراقها والله أعلم. قال النووي رحمه الله (فرع) في مذاهب العلماء في تحليل الخمر وتحليلها:

أما إذا انقلبت بنفسها خلًا فتطهر عند جمهور العلماء، ونقل القاضي عبد الرهاب المالكي فيه الإجماع، وحكى غيره عن سحنون المالكي أنها لا تطهر، وبه قال أحد الأكثرين.

أما إذا خللت بوضع شئ فيها فمذهبنا أنها لا تطهر، وعن مالك ثلاث روايات أصحها أن التحليل حرام فلو خللها طهرت، والثانية حرام ولا تطهر، والثالثة حلال وتطهر^(٢).

أقول: استدلل القائلون أنها تطهر بعد تحليلها بما روي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال «يعم الإدام الخيل» رواه مسلم والترمذي، قالوا وهي بعد تحليلها بأي شكل كان خل ولا فرق بين تحليلها بنفسها أو بطرح شئ فيها، والله أعلم.

٢- وعنه رضي الله عنه قال: لما كان يوم خيبر أمر رسول الله ﷺ أبا طلحة قناضي «إن الله ورسوله يتبائجنكم عن الخمر الأهلية فإنها رجس» متفق عليه.

الشرح:

قال الصنعائي رحمه الله: وعنه أي عن أنس رضي الله عنه قال:

(١) النووي، المصروح، ج ٢، ص ٥٨٠ وما بعدها باختصار.

(٢) نفس المصنف، ص ٥٨٥.

لما كان يوم خيبر أمر رسول الله ﷺ أبا طلحة فنادى «إن الله ورسوله ينهايكن عن لحم الخمر الأخرية فإنا رجس» متفق عليه . وتماه في حديثه أنس في البخاري : «فأكففت القدور وإنها لتغور باللحم» وهذا النبي ثابت من حديث جماعة من الصحابة رضي الله عنهم . وهي دالة على تحريم أكلها وتحريمها هو قول الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم لهذه الأدلة . وقد نص النبي ﷺ بقوله «فإنا رجس» على نجاسة لحمها . قال بعض العلماء : لحم مالا يؤكل لحمه نجس إذ العبرة بعموم اللفظ^(١) .

٣- وعن عمرو بن عارفة رضي الله عنه قال : «خطبنا رسول الله ﷺ بمنى وقص على راحلته ولعابها يسيل على كتفي» . أخرجه أحمد والترمذي وصححه .

الشرح :

الراحلة من الأبل : الصالحة لأن ترحل ، واللعب : ماسأل من القسم .

والحديث الشريف دليل على أن لعاب ما يؤكل لحمه طاهر ، قيل وهو إجماع . وذكر الحديث الشريف هنا مبني على أن النبي ﷺ غلب سيلان اللعاب على كتف عمرو رضي الله عنه فكان تقريراً على طهارة اللعاب حيث لم يأمره بفسل مكانه^(٢) .

(فرع) في سؤر الحيوانات : السؤر ما يفضله الشارب وهو يجاور اللعب .

قال النووي رحمه الله : وكذا سؤر جميع الحيوانات من الخيل والبغال والحمير والسياع طاهر عندنا إلا الكلب والخنزير وفرع أحدهما

(١) التكملة ، سبل السلام ، ج ١ ، ص ٣٩ باختصار .

(٢) التكملة ، سبل السلام ، ج ١ ، ص ٣٩ .

وحكى صاحب الحاوي مثل مذهبا عن عمر بن الخطاب وعلي وأبي هريرة رضي الله عنهم .

« وكره أبو حنيفة وابن أبي ليلى رحمهما الله سؤر الهرة ، وكذا كرهه ابن عمر وقال ابن المسيب وآبن سيرين يغسل الأناء من ولوغه مرة وعن طاووس قال يغسل سبعاً ، وقال جمهور العلماء لا يكره كقولنا^(١) .

قال في كتاب الهداية من فقه الحنيفة «وعرق كل شئ معتبر بسؤره ، وسؤر الأدمي وما يؤكل لحمه طاهر ، وسؤر الكلب والحزير نجس ، وسؤر سباع البهائم نجس وسؤر الهرة طاهر مكروه ، وكذا سباع الطيور وما يسكن البيوت كالحية والفأرة مكروه . وسؤر الحمار والبغل مشكوك فيه فإن لم يجد غيرهما يتوضأ بها ويستم ويجوز أيتها قدم ، وسؤر الفرس طاهر^(٢) .

٤ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغَسِّلُ الْمَاءِ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغَسْلِ » متفق عليه ولمسلم «لَقَدْ كُنْتُ أَفْرَكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكًا فَيُغَسِّلُ فِيهِ » وفي لفظ له «لَقَدْ كُنْتُ أَحْكُهُ يَابِسًا يَطْفِرِي مِنْ ثَوْبِهِ» .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : والصواب الجزم بطهارة ثوبه ومنها وسواء المسلم والكافر ، لكن إن قلنا رطوبة فرج المرأة نجسة تتجسس منها بملاقاتها ، كما لو بال الرجل ولم يغسل ذكره بالماء ثم أمتنى فإن منه ينجس بملاقاة المحل النجس . وإذا حكمتنا بطهارة الثوب التي آتت بحمله من البدن والثوب للأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها ، أنها كانت تغسل الثوب الذي من ثوب رسول الله

(١) البرقي ، المجموع ، ج ٤ - ص ٢٢٧ .

(٢) من القابلة ، ج ٤ - ص ١٢ .

ﷺ ، ولأن فيه خروجاً من خلاف العلماء في نجاسته .

قال : النبي طاهر عندنا وهو أصح الروايتين عن أحمد وحكاية العبيدي وغيره عن سعد بن أبي وقاص وأبن عمر وعائشة رضي الله عنهم .

وقال الشوري والأوزاعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابه (النبي نجس) ، لكن عند أبي حنيفة يجزئ فركه يابساً ، وأوجب الأوزاعي ومالك غسله يابساً ورطباً . واحتج من قال بنجاسته بحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ «كان يغسل النبي» رواه مسلم^(١) .

قالوا : وقياساً على البول والحيض ولأنه يخرج من مخرج البول ولأن المذي جزء من المني لأن الشهوة تحلل كل واحد منها ، فأشتركا في النجاسة .

وأحتج أصحابنا بحديث فركه ، ولو كان نجساً لم يكف فركه كالدَّم والمُذْي وغيرهما^(٢) .

٥- وعن أبي السَّح رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «يَغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَاهِلِيَّةِ وَيَتَرَشُّ مِنْ بَوْلِ الْعَلَامِ» أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : وثبت في صحيح البخاري ومسلم عن أم قيس بنت محسن رضي الله عنها أنها جاءت رسول الله ﷺ بابتها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره قال عليه ، فدعا رسول الله ﷺ بهاء فنَضَحَهُ عليه ولم يغسله . وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يؤتى بالصبيان فيمرك

(١) الترمذي ، المعجم ، ج ٢ ، ص ٥٦٠-٥٦١ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٥٦١ .

عليهم ويمتكنهم^(١) فاني بصي فيال عليه فدعا بهاء فأتبعه بوله ولم يفسله. وذكر أصحابنا في الفرق بين بول الصبي والصبية من حيث المعنى لفرقتين: أحدهما أن بولها اتخن والصبى بالحمل، والثاني أن الاعتناء بالصبي أكثر فاته يحمله الرجال والنساء في العادة والصبية لا يحملها إلا النساء غالباً.

قال: مذهبن المشهور أنه يجب غسل بول الجارية ويكفي نضح بول الغلام وبه قال علي بن أبي طالب وأم سلمة والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وأبو داود. وقال مالك وأبو حنيفة والثوري: يشترط غسل بول الغلام والجارية، وقال النخعي: يكفي نضحها جميعاً ومرواية عن الأوزاعي^(٢).

أقول: إحتج مالك وأبو حنيفة والثوري رحمهم الله بعموم قوله ﷺ «تَسْرَهُوا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ» أخرجه الدارقطني عن أنس بن مالك، والصبي والصبية داخلان في العموم، والله أعلم.

٦- وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال في دم الحيض يصب الثوب «تَغْتَسُّ ثُمَّ تَقْرَصُ بِالْمَاءِ ثُمَّ تَنْضَحُهُ ثُمَّ تَصَلِّي فِيهِ» متفق عليه.

٧- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قالت خولة بالرسول الله ﷺ فإن لم يذهب الدَّمُ؟ قال: يكفيك الماء ولا يضررك أثره. أخرجه الترمذي وسنده صحيح.

الشرح:

اللغة: قوله ﷺ «تَغْتَسُّ» أي تحمكه، والمراد بذلك إزالة عينه، «ثم

(١) يدعونهم بالركة، والصحاح للمؤلف. ومع غرضي في هذا أحد شئ آخر له وصح في ذلك المؤلف.

(٢) الترمذي، المعجم، ج ٢، ص ٢٩٦-٢٩٧.

تفرسه، أي تدلك ذلك الدم بأطراف أصابعها ليحتل بذلك ويخرج ما شرب الشوب منه. «ثم تنضجه» أي تغسله بالماء «ولا يضرك أثره» لقطع أثر النجاسة وإزالة عينها^(١).

قال النووي رحمه الله: والدلائل على نجاسة الدم ظاهرة. قال والقيح نجس بلا خلاف، وكذا ماء القروح المتغير نجس بلا خلاف.

وقد ضبط الغزالي رحمه الله هذا بعبارة موجزة فقال: ما ينفصل من باطن الحيوان قسيان: أحدهما: ما ليس له إجنجاع واستحالة في الباطن وإنما يروح رشحاً. والثاني: ما يستحيل ويجتمع في الباطن ثم يخرج، فالأول كالسدمع والمغاب والعرق والمخاط وحكمه حكم الحيوان المتفصل منه إن كان نجساً وهو الكلب والخنزير وفرع أحدهما فهو نجس أيضاً. وإن كان طاهراً وهو سائر الحيوانات فهو طاهر بلا خلاف.

وأما الثاني: فكالدّم والبول والعدرة والروث والقيح وكله نجس، ويستثنى اللبن والحلقة والمي^٢ على تفصيل في ذلك^(٢).

(١) التكملة في سبيل السلام، ج١، ص ٣٩-٤٠.

(٢) النووي: المجموع، ج١، ص ٥٦٤-٥٦٥.

بَابُ الْوُضُوءِ

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال :
«لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ» أخرجه
مالك وأحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة وذكره البخاري تعليقا .
الشرح :

قال النووي رحمه الله : المعلق من أنواع الحديث ، ما يفظ من
أول إسناده راو فأكثر ، وهذا التعليق صحيح لأنه بصيغة جزم ، وقد
ذكرت في علوم الحديث أن تعليقات البخاري إذا كانت بصيغة الجزم
فهي صحيحة .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «لَوْلَا أَنْ
أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» . رواه البخاري
ومسلم . وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ
كان إذا دخل بيته بدأ بالسواك .

قال أهل اللغة : السواك بكسر السين ، ويطلق على الفعل وهو
الاستياك وعلى الآلة التي يُستاك بها ، ويقال في الآلة أيضاً سواك
بكسر الميم . وهو في اصطلاح الفقهاء : استعمال عود أو نحوه في
الأسنان لأذهاب التغير ونحوه .

قال : والأحوال التي يتأكد استحباب استعمال السواك فيها
خمس : -

أحدها : عند القيام إلى الصلاة ، سواء صلاة الفرض أو النفل .
الثاني : عند إصرار الأسنان ودليله قوله ﷺ : «السواك مطهرة للفم
مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ» . الثالث : عند الوضوء . الرابع : عند قراءة القرآن .
الخامس : عند تغير الفم^(١) .

(١) النووي . المحسن . ج ١ . ص ٣٣٠ ومابعدا .

قال رحمه الله : أما حكم المسألة : فلا يكره السواك في حال من الأحوال لأحد إلا للصائم بعد الزوال فإنه يكره، نص عليه الشافعي في الأم .

وحكى أبو عيسى الترمذي في جامعه عن الشافعي رحمه الله : أنه لم ير بالسواك للصائم يوماً أول النهار وآخره، وهذا النقل غريب وإن كان قوياً من حيث الدليل، وبه قال المزي وأكثر العلماء وهو المختار^(١).

٢- وعن حران : «أن عثمان رضي الله عنه دعا بوضوءه فغسل كفيه ثلاث مرّات ثم قمض قمضاً واستنشق واستنشق ثم غسل وجهه ثلاث مرّات ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاث مرّات ثم اليسرى بثل ذلك ثم مسح برأيه ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرّات ثم اليسرى بثل ذلك، ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي هذا .» متفق عليه .

الشرح :

قال الله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين .»^(٢)

قال ابن رشد رحمه الله : إتفق المسلمون على إن إمتثال هذا الخطاب واجب على كل من لزمته الصلاة إذا دخل وقتها، وأما من تجب عليه : فهو العاقل البالغ . وأما متى تجب عليه ؟ فإذا دخل وقت الصلاة أو أراد الإنسان الفعل الذي الوضوء شرط فيه وإن لم يكن ذلك متعلقاً بوقت كالطواف .

أما وجوب الوضوء عند دخول الوقت على المحدث فلا خلاف

(١) الموزني، المجموع، ج٤، ص ٣٣٥-٣٣٧.

(٢) النكحة : سورة (٢٤)، آية (٤٥).

فيه لقوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فأغسلوا...» الآية . فأوجب الوضوء عند القيام إلى الصلاة ، ومن شروط الصلاة دخول الوقت .

قال رحمه الله : يتفق العلماء على أن غسل الوجه بالجملة من فرائض الوضوء وعلى أن غسل اليدين والمراغين إلى المرافق من فروض الوضوء وعلى أن مسح الرأس من فروض الوضوء وعلى أن الرجلين من أعضاء الوضوء لقوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فأغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين» .^(٦)

قال الصنعالي رحمه الله : «عن حمران» هو مولى عثمان «أن عثمان رضي الله عنه دعا بوضوء» بفتح الواو ، أي بياض يتوضأ به «فغسل كفيه ثلاث مرات» هذا من سنن الوضوء بأنفاق العلماء «ثم قمضم» المضمضة : جعل الماء في الفم ثم يمجعه ويكهاها : أن يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم يمجعه . «استنشق» الاستنشاق : إيصال الماء إلى داخل الأنف وجذبه بالنفس إلى أنفاه «واستنثر» الاستنثار : إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق «ثم غسل وجهه ثلاث مرات» الوجه ما يواجه به «ثم غسل يده اليمنى إلى المرافق ثلاث مرات» . وعن واثل بن حجر في صفة وضوء عثمان رضي الله عنه «وغسل يديه إلى المرفقين حتى مسح العضدين» أخرجه البزار «ثم اليسرى مثل ذلك» أي إلى المرافق ثلاث مرات «ثم مسح برأسه» ويحتمل مسح جميع الرأس أو بعضه «ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات» الكعبان هما العظمان الناضزان عند ملتقى الساق يفسره حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه في صفة الصف في الصلاة قال : «فرايت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه» رواه البخاري ، «ثم اليسرى مثل ذلك»

(٦) ابن رشد ، بداية الجتهاد وبهية المقصد ، ج ١ ، ص ٥٠-١٠٠ باختصار .

أي إلى الكعبين ثلاث مرات «ثم قال» أي عشرين رضي الله عنه
«رأيت رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي هذا» متفق عليه، وتمام
الحديث: -

«فقال» أي رسول الله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضْوَئِي هَذَا لَمْ
ضَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يَحْدِثُ فِيهَا نَقْبَهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». متفق
عليه^(١).

٦- وعن علي رضي الله عنه في صفة وضوء النبي ﷺ قال:
«ومسح برأسه واحدة» أخرجه أبو داود.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: روي الوضوء على أوجه كثيرة فروي
على هذه الأوجه المذكورة وروي غسل بعض الأعضاء مرة وبعضها
مرتين وروي على غير ذلك، وهذا يدل على التسعة وأنه لا حرج
كيف توضأ على أحد هذه الأوجه، ولم يقل أحد من العلماء يستحب
غسل بعض الأعضاء ثلاثاً وبعضها مرتين مع أن حديثه هكذا في
الصحيحين.

فعلم بذلك أن القصد بها سوى الثلاث بيان الجواز فأنه لو اطلب
النبي ﷺ على الثلاث لظن أنه واجب فيجب في أوقات الجواز بدون
ذلك وتكرارها في أوقات وعلى أوجه لتستقر معرفته ولا اختلاف
الحاضرين الذين لم يحضروا الوقت الآخر^(٢).

٤- وعن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنهم في صفة
الوضوء قال «ومسح رسول الله ﷺ برأيه فأقبل يديه وأذنيه». متفق
عليه. وفي لفظ لها «بدأ بمقدم رأيه حتى ذهب بها إلى فناء ثم
رؤسها إلى المكان الذي بدأ به».

(١) التكملة: سنن البلاء، ج ١، ص ٤٩-٤٣.

(٢) النووي، المجموع، ج ١، ص ١٧٦-١٧٥.

الشرح :

قال النووي رحمه الله : الرأس ما اشتملت عليه منابت الشعر المعتادة ، وروى أبو داود بإسناد حسن عن الربيع بنت معوذ رضي الله عنها قالت : « رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ فمسح رأسه ما قبل منه وأذنيه ، وصدغيه ، وأذنيه مرة واحدة » .

أنفق الأصحاب على أنه يستحب مسح جميع الرأس كله الأحاديث والخروج من خلاف من أوجب مسح جميع الرأس . قال أصحابنا : والذهب من مقدم الرأس إلى مؤخره والرجوع إلى مقدمه كلاهما يجب مرة واحدة بخلاف السعي بين الصفا والمروة^(١) .

٥- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنها في صفة الوضوء قال : « ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَدْخَلَ إصْبَعَيْهِ السَّبْحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ وَتَوَضَّعَ بِأَيْمَانِهِ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ » . أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة .

الشرح :

قال النووي رحمه الله ، وأما كيفية مسح الأذنين فقال إمام الحرمين والغزالي وجماعة : يأخذ الماء بيديه ويدخل مسبحة في صياحي أذنيه ويدبرهما على المعاطف ويمر بالأيمان على ظهور الأذنين ، قال الشيخ أبو محمد الجويني وغيره : ويلصق بعد ذلك كفيه بالبولتين بأذنيه طلباً للاستيعاب .

وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه « أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ فأخذ لأذنيه ماءً بخلاف الماء الذي أخذه لرأسه » . رواه البيهقي وقال إسناده صحيح .

قال النووي رحمه الله : فهذا صريح في أنها ليست من الرأس ، إذ لو كانتا منه لما أخذ لهما ماءً جديداً كسائر أجزاء الرأس ، وهو صريح في

(١) نفس المصنف، ص ١٤٦-١٤٧ .

أخذ ماء جديد فيحتج به أيضاً على من قال بمسحها بماء الرأس^(٦).
 ٦- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إذا
 استنقظ أحدكم من نساءه فليستنثر ثلاثاً، فإن الشيطان يبيت على
 خيشومه». متفق عليه.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: الخيشوم أنقص الأنف وقيل الحياشيم:
 عظام رفاق في أصل الأنف بينه وبين الدماغ. وأما الاستنثار بالثاء
 الثلاثة فهو: طرح الماء والأفتر من الأنف بعد الاستنشاق.

وقال ابن قتيبة: هو الاستنشاق. روي في الصحيحين عن
 عبدالله بن زيد رضي الله عنهما في صفة وضوء رسول الله ﷺ «أنه
 يغمض ويستنشق ويستنثر». أخرجه الشيخان^(٧).

٧- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ «إذا استنقظ
 أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا
 يدري أين باتت يده». متفق عليه وهذا لفظ مسلم.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: يكره غمس اليد قبل الغسل متى شك في
 نجاسة اليد سواء قام من نوم الليل أو النهار أو شك في نجاستها بسبب
 آخر، وروي عن الإمام أحمد رضي الله عنه: أنه إن قام من الليل كره
 كراهة تحریم، وإن قام من النهار فكراهة تنزيه.

وقد نبه النبي ﷺ على العلة بقوله «فإنه لا يدري أين باتت يده»
 وأمر بذلك إحتياطاً ولا يكون واجباً ولا تركه محرماً إلا إذا تأكد من
 وجود نجاسة على يده. قال النووي رحمه الله: إذا شك في نجاسة
 اليد كره غمسها في المائعات كلها حتى يغسلها فإن غمس قبل الغسل

(٦) النووي، المجموع، ج ١، ص ١٥٩-١٥٨

(٧) نفس المصدر، ص ١٥٣

لم تتجسس ولم يحرم أكله .

قال أصحابنا: إذا كان الماء في إناء كبير أو صغيرة بحيث لا يمكن صبّه على اليد وليس معه إناء صغير يغترف منه فطريقه أن يأخذ الماء بفمه ثم يغسل به كفيه أو يأخذ بطرف ثوبه النظيف أو يستعين بغيره .

فوائد الحديث الشريف :

إحداها : أن الماء القليل إذا وردت عليه نجاسة نجسه وإن لم تغيره . الثانية : الفرق بين كون الماء وارداً أو مورداً . الثالثة : أن الغسل سبعاً يخص بنجاسة الكلب والحنزير وفرعها . الرابعة : استحباب غسل النجاسة ثلاثاً . الخامسة : أن النجاسة التوهمة يستحب فيها الغسل ولا يكفي الرش . السادسة : استحباب الاحتياط في العبادات وغيرها بحيث لا ينتهي إلى الوسوسة . السابعة : استعمال لفظ الكتابات فيها بتحاشي عن التصريح به لقوله ﷺ «فإنه لا يدري أين باتت يده»^(١) .

٨- وعن لقبط بن صبرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «أَسْبِغِ الوُضُوءَ وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ وَبَالِغْ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً» . أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة . ولأبي داود في رواية «إذا توضأت فتمسّك» .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : الأسبغ : الأتمام واستكمال غسل الأعضاء . قال في القاموس ، أسبغ الوضوء : أبلغه مواضعه ووفى كل عضو حقه^(٢) .

قوله ﷺ «أَسْبِغِ الوُضُوءَ وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ» . يدل على

(١) الترمذي ، المعجم ، ج ١ ، ص ٣٩٩ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٦٠٦ ولاحقاً .

مشروعية التخليل بين الأصابع في الوضوء ، وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما «إذا توضأت فخلل أصابع يدك ورجلك» قوله ﷺ «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائغاً» المبالغة في الاستنشاق : أن يوصل الماء إلى الخياشيم ، قال في التمهة : ثم يدخل إصبعه فيه فينزل ما في الأنف من أذى فإن كان صائغاً كره أن يبالغ فيها عملاً بالحديث الشريف .

وروى البيهقي بأسناد صحيح عن علي كرم الله وجهه في صفة وضوء رسول الله ﷺ ، قال بعد غسل الكف «فادخل يده اليمنى في الأناة فعلاً فمه فعضض وأستشق ونثر يده اليسرى بفعل ذلك ثلاثاً» (١)

٩- وعن عثمان رضي الله عنه «أن النبي ﷺ كان يخلل يمينه في الوضوء» أخرجه الترمذي وصححه ابن خزيمة .

الشرح :

قال النووي رحمه الله ، مذهبن أنهما يجب غسل اللحية الخفيفة والبشرة تحتها ، وبه قال مالك وأحمد ودان ودان وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يجب غسل ماتحتها كدخال القم وكما سويتا بين الخفيف والكثيف في الجنابة وأوجبنا غسل ماتحتها فكذا نسوي بينهما في الوضوء فلا نوجب . واحتج أصحابنا بقول الله تعالى «فاغسلوا وجوهكم» وهذه البشرة من الوجه وتقع بها المواجهة ولأنه موضع ظاهر من الوجه فأشبهه الخد ، ويخالف الكثيف فإنه يشق إيصال الماء إليه بخلاف هذا .

قال : ماستر البشرة عن الناظر في مجلس التخاطب فهو كثيف ومالا فخطيف . وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فادخله تحت حنكه فخلل بها لحيته وقال :

(١) نفس المصدر، ص ١٠٥ .

«هكذا أمرني ربي» رواه أبو داود^(١).

١٠- وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنهما قال: «إن النبي ﷺ أتني بثلاثٍ مُدٍّ فَجَعَلَ يَذُكُّ بِرَأْسِهِ». أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة.
الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله: المُدُّ بِلُوحِيّ الإنسان المعتدل إذا مَلَأَهَا ومُدُّ يَمُدُّ بِهَا. والحديث الشريف يرشد إلى ترك الإسراف في الماء المستعمل للوضوء، وكره أهل العلم أن يجاوز فعل النبي ﷺ كما جاء عن النبي ﷺ: «سألتني قومٌ يعتدون في الوضوء». وأستدل بعض المالكية بالحديث الشريف على وجوب ذلك للأعضاء المنسولة في الوضوء. وقال آخرون: «الدلك ستة ثبت من فعل النبي ﷺ»^(٢).

١١- وعنه رضي الله عنه «أنه رأى النبي ﷺ يأخذ لأذنيه ماءً غير الماء أخذَه لِرَأْسِهِ». «

أخرجه البيهقي، وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ «ومَنَعَ بِرَأْسِهِ بِهَا غَيْرَ قُضِلَ بِذَنبِهِ وَقَدْ مُحْفَرٌ».
الشرح:

قال النووي رحمه الله: «استدل كثير من بالحديث الشريف أن يأخذ التوضيئ لرأسه ماءً جديداً غير الماء الذي أخذَه وأن يأخذ لأذنيه ماءً غير الذي أخذَه لرأسه»^(٣).

قال رحمه الله: سنن الوضوء ومستحباته:

منها: استقبال القبلة، وأن يجلس في مكان لا يرجع رشاش الماء إليه وأن يحمل الاتساء عن يساره، فإن كان واسعاً يفترف يَمَنَّهُ فعلى

(١) الترمذي، المعجم، ج ١، ص ٤١٧-٤٢١.
(٢) التكملة، سنن السلام، ج ١، ص ٤٩ بصرف.
(٣) الترمذي، المعجم، ج ١، ص ٤٢٢.

يعينه . وأن ينوي من أول الطهارة ، وأن يستصحب النية إلى آخرها ، وأن يجمع بين نية القلب ولفظ اللسان ، وأن لا يستعين في وضوئه بغير عذر ، وأن لا يتكلم فيه لغير حاجة ، والتسمية وغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق والمبالغة فيها لغير الصائم ، والجمع بينها بثلاث جوف على الأصح ، والبواك على الأصح ، والاستنثار بعد الاستنشاق ، وأن يبدأ في الوجه بأعلى رقب اليد والرجل بالأصابع ويختم بالرفق والكعب ، ويبدأ في الرأس بمقدمه ، وأن لا يلقم وجهه بالماء ، وأن يتعهد الماتين بالسباغتين ، وأن يذلك الأعضاء ويحرك الحاتم ، ويتعهد ما يحتاج فيه إلى الاحتياط كالعقب ، وأن يخلل اللحية والعارض الكنفيين .

وإطالة الغرة وإطالة التحجيل ومسح كل الرأس ومسح الأذنين ، ومسح الصماخين وغسل الترهتين مع الوجه وكذا موضع التحذيف والصدغ إذا قلنهما من الرأس للخروج من الخلاف ، وتحليل الأصابع والابتداء باليد والرجل اليمنى ، وتكرار الغسل والمسح ثلاثاً ، وأن لا يسرف في صب الماء وأن لا يزيد على ثلاث وأن لا ينقص عنها ، وأن لا ينقص ماء الوضوء عن مُدٍّ . والموالة على القول الصحيح الجديده ، وأن يقول عقب الفراغ : أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم أجعلني من التوابين وأجعلني من المطهرين^(١) .

١٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إِنَّ أَوَّلَ مَا يَنْزِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرّاً مَجْجَلِينَ مِنْ أَوَّلِ الْوُضُوءِ» . فمن استبطاغ بكنكم أن يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ ، متفق عليه واللفظ لمسلم

الشرح :

قال النووي رحمه الله : قال المتولي : تطويل الغرة ستة وهو إن

(١) النووي . المجموع . ج ١ ، ص ١٠١

يفسل بعض مقدم رأسه مع الوجه، وتطويل التحجيل سنة، وهو أن يفسل بعض المعضد مع المرفق وبعض الساق مع القدم. والصحيح أن الغرة غير التحجيل لقوله ﷺ «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ غَرَّتَهُ وَتَحْجِلْهُ». رواه مسلم.

وهذا صريح في المفاهمة بينهما. ورواية الاختصار على الغرة لا تنافي هذا لأن في هذا زيادة، وزيادة الثقة مقبولة، ولأنه قد يطلق أحد القرينين ويكون الآخر مراداً بقوله تعالى «سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ» أي والبرد، وإذا ثبت تغايرهما فأحسن ما فيه ما قد عناه، والمراد غسل جزء يسير من الرأس وما يلاحق الوجه من صفحة العنق، وهذا غير الجزء الواجب الذي لا يتم غسل الوجه إلا به.

وفي رواية لمسلم عن نعيم قال: رأيت أبا هريرة رضي الله عنه يتوضأ ففسل وجهه فأسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في المعضد ثم غسل اليسرى حتى أشرع في المعضد ثم مسح رأسه ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق ثم اليسرى حتى أشرع في الساق، ثم قال هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ، وقال: قال رسول الله ﷺ: «أَتَمُّ الْغُفْرِ الْمُحْجِلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ غَرَّتَهُ وَتَحْجِلْهُ». هذا لفظ رواية مسلم^(١).

١٣- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَغْيِلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطَهْوَرِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ». متفق عليه.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: يستحب تقديم اليمنى في كل ما هو من باب التكريم كالوضوء والغسل وليس الثوب والنعل والخف والسرابيل ودخول المسجد والسواك والاكتمال وتقليم الأظفار وقص الشارب وتنف الأبط وحلق الرأس

(١) النووي، المجموع، ج ١، ص ٢٨٤-٢٨٥.

والسلام من الصلاة والخروج من الخلاء والأكل والشرب والمصافحة
وآستلام الحجر الأسود والأخذ والعطاء وغير ذلك مما حر في معناه .
ويستحب تقديم اليسار في ضد ذلك كالامتنعاط والاستنجا،
ودخول الخلاء والخروج من المسجد وخلع الحلف والسرابيل والثوب
والنعل وفعل المستغفرات وأشياء ذلك . قال : إنما يستحب تقديم
اليمن في الوضوء في اليدين والرجلين وأما الكفان والحدان والأذنان
فالسنة تطهيرهما معاً^(١) .

١٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :
« إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدُوا بِيَمَانِكُمْ » . أخرجه الأربعة وصححه ابن
خزيمة .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : وثبت الإبداء في الوضوء باليمن من
رواية عثمان وأبي هريرة وآين عباس وغيرهم رضي الله عنهم^(٢) .
١٥- وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ
فَمَسَحَ بِيَمَانِيَّتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخَفِيِّ » . رواه مسلم .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : إذا كان عليه عمامة ولم يرد نزعهما لعذر أو
غير عذر مسح الناصية كلها، ويستحب أن يتم المسح على العمامة
سواء لبسها على طهارة أو حدث ، ولو كان على رأسه قلنسوة ولم يرد
نزعهما فهي كالعمامة فيمسح بياصيته ويستحب أن يتم المسح عليها،
قال وهكذا حكم ما على رأس المرأة .

وأما إذا اقتصر على مسح العمامة ولم يمسح شيئاً من رأيه فلا
يجزئ به بلا خلاف عندنا ، قال الله تعالى : « وَأَتَّخِذُوا بُرُؤَكُمْ »

(١) نفس المصدر، ص ٤٢٧ .

(٢) نفس المصدر، ص ٤٢٧ وما بعدها .

والعمامة ليست برأس ، ولأنه عضو طهارته المسح فلم يجوز المسح على حائل دونة كالوجه واليد في التيمم فاته مجمع عليه ، قال الخطابي : والأصل أن الله تعالى فرض مسح الرأس ، والحديث الشريف محتمل للتأويل فلا يترك اليقين بالمحتمل ، وقياس العمامة على الحلف بعيد لأنه يشق نزعها بخلافها والله أعلم .

قوله «والخطين» وروي بمعناه عن ثوبان رضي الله عنه قال : «بعث رسول الله ﷺ سرية فأصابهم البرد فلما قدموا على رسول الله ﷺ أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين .» رواه أبو داود بإسناد صحيح . والعصائب ، العيائم ، والتساخين : الخفاف^(١) .

١٦- وعن جابر رضي الله عنه في صفة حج النبي ﷺ قال : «أبدؤا بها بدأ الله به» . أخرجه الترمذي هكذا بلفظ الأمر وعند مسلم بلفظ الخبر .

الشرح :

قال الصنعاني رحمه الله : قوله «وهو عند مسلم بلفظ الخبر» أي بلفظ «بدأ فعلاً مضارعاً» وذكر المصنف رحمه الله هذه القطعة من الحديث الشريف ليستدل بأن ما بدأ الله به ذكراً تبدأ به فعلاً ، فإن القرآن الكريم كلام الله تنزيل من حكيم حميد^(٢) .

قال النووي : قال الشافعية : الترتيب في الوضوء واجب ، وقال أبو حنيفة وآخرون الترتيب سنة ومستحب ، والله أعلم .

إحتج القائلون أن الترتيب في الوضوء سنة أو مستحب بقوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين» . عطفت بالواو ، والواو لا تقتضي ترتيباً إسماء هي لطلق الجمع فكيفها غسل

(١) النووي ، المجموع ، ج ١ ، ص ١١٧-١١٨ .

(٢) الكشاف ، سبل السلام ، ج ١ ، ص ٥٣ باختصار .

التوضيئ أعضاءه كان ممثلاً للأمر. وروى عن أبي عبيد الله رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ توضأ فغسل وجهه ثم يديه ثم رجله ثم مسح رأسه». ولأنها طهارة فلم يجب فيها الترتيب كالجنبابة وكثفديم اليمين على الشمال والمرفق على الكعب ولأنه لو أغتسل المحدث دفعة واحدة أرتفع حدثه فدل على أن الترتيب لا يجب والله أعلم.

قال: وأحسج أصحابنا بالأية الكريمة، وفيها دلائل، إذا أحدهما: أن الله تعالى ذكر محسوحاً بين مفسولات وعادة العرب إذا ذكرت أشياء متجانسة وغير متجانسة جمعت المتجانسة على نسق ثم عطف على غيرها لا يخالفون ذلك إلا لقائلة، فلو لم يكن الترتيب واجباً لما قطع الظاهر عن نظيره.

والدلالة الثانية: أنه لما بدأ سبحانه بالوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين دل الأمر على الترتيب والا لفال. فاغسلوا وجوهكم وأمسحوا برؤوسكم وأغسلوا أيديكم وأرجلكم. قال: وأحسج أصحابنا من السنة بالأحاديث الصحيحة المستفيضة عن جماعات من الصحابة في صفة وضوء النبي ﷺ وكلهم وضوء مرتباً مع كثرتهم وكثرة المواطن التي رأوا فيها، ولو جاز ترك الترتيب لتركه رسول الله ﷺ في بعض الأحوال لبيان الجواز كما ترك التكرار في أوقات^(١).

١٧- وعنه رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه». أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف.

الشرح:

قال الصنعائي رحمه الله: «وعنه» أي عن جابر رضي الله عنه، قال «كان النبي ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه». الحديث يدل على تأكيد إسباغ الوضوء ويغني عنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه «أنه توضأ حتى أسرع في العضد وقال هكذا رأيت رسول الله ﷺ

(١) التوحي: المجموع - ج ١ - ص ١٨٦ - ١٨٧

توضاً . ١٠ رواه مسلم .^(١)

١٨- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » . أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه بإسناد ضعيف .

١٩- وللمزملي عن سعيد بن زيد وأبي سعيد نحوه ، وقال أحمد لا يثبت فيه شيء .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : التسمية مستحبة في الوضوء وجميع العبادات وغيرها من الأفعال حتى عند الجماع لما روي عن أبي عيسى رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ قال : لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال باسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فنفسى بينهما ولدلم بفسرة الشيطان » . رواه البخاري ومسلم . وأعلم أن أكمل التسمية أن يقول « بسم الله الرحمن الرحيم » فإن قال بسم الله فقط حصل فضيلة التسمية . قال : فإن سها عنها نسى متى ذكر إن ذكر قبل أن يكمل الوضوء ، وإن تركها عمداً استحب أن يأتي بها في الثانية كالناسي .

قال : التسمية سنة وليست بواجبة فلو تركها عمداً صح وضوءه ، هذا مذهبنا وبه قال مالك وأبو حنيفة ومههور العلماء ، وهو أظهر الروايتين عن أحمد ، وعنه رواية أنها واجبة . وأستحب من أوجبها بحديث « لا وضوء لمن لم يسم الله » ولأنها عبادة يبطلها الحديث فالرجب في أولها نطق كالصلاة ، قال والجواب عن الحديث من أوجه أحسنها : أنه ضعيف كما سبق . والثاني . المراد لا وضوء كاملاً لمن لم يذكر اسم الله عليه .

قال : والجواب عن قياسهم من وجهين : أحدهما أنه ينتقض

(١) التكملة ، ج ١ ، ص ٥٣ .

بالطواف، والثاني: نقله عليهم فتقول: عبادة يبطلها الحدث فلم
تجب التسمية في أولها كالصلاة، والله أعلم^(١).

والخبر «وَوُضُوًّا بِاسْمِ اللَّهِ» رواه النسائي وأبو خزيمة^(٢).

٢٠- وعن طلحة بن مضرب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم
قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ بَيْنَ الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِثْقَاءِ». أخرجه
أبو داود بإسناد ضعيف.

٢١- وعن علي رضي الله عنه في صفة الوضوء: «لَمْ تَمُضْضْ
وَأَسْتَنْثَقْ ثَلَاثًا تَمْضِضُ وَيُسْتَنْثَقُ الَّذِي يَأْخُذُ بِهِ الْمَاءُ». أخرجه
أبو داود والنسائي.

٢٢- وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه في صفة الوضوء: «لَمْ
أَدْخُلْ بِهِ لَمْ تَمْضِضْ وَأَسْتَنْثَقْ مِنْ كَفِّ وَاجِدٍ يَقَعْلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا». متفق عليه.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: في المسألة خمسة أوجه، الصحيح:
تفضيل الجمع بثلاث غرقات، والثاني: بغرة بلا خلط، والثالث:
بغرة مع الخلط، والرابع: بغرتين والخامس: بست غرقات.
إنفق أصحابنا على أن المضمة مقدمة على الاستنثاق سواء
جمع أو فصل بغرة أو غرقت: / مذاهب العناية في المضمة
والاستنثاق أربعة:

أحدها: أنها ستان في الوضوء والغسل. هذا مذهبنا، وحكاية
أبي النضر عن الحسبي "هري" ربه ربي والحكم وقناعة ومالك
والأوزاعي ورواية عن أحمد.

والمذهب الثاني: أنها واجبتان في الوضوء والغسل وشرطان

(١) أدب العبد، ج١، ص ٢٩١-٢٩٢

(٢) ترمذ، معي صحيح، ج ١، ص ٤٧

لصحتها وهو مذهب أبي ليلى وحامد وإسحق والمشهور عن أحمد.

والمذهب الثالث : واجبتان في الغسل دون الوضوء وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري .

والمذهب الرابع : الاستسقاء واجب في الوضوء والغسل دون المضمضة، وهو مذهب أبي ثور ودلود ورواية عن أحمد . واحتج لمن أوجبهما بأشياء منها : أن النبي ﷺ كان يفعلها وفعله ﷺ بيان للطهارة المأمور بها .

واحتج لمن أوجبهما في الغسل بحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ «تحت كل شعرة جناية فاغسلوا الشعر وأغفوا البشرة» قالوا وفي الأنف شعر وفي القدم بشرة .

واحتج لمن أوجب الاستسقاء دون المضمضة بقوله ﷺ «من توضأ فليجعل في آتفه ماء ثم ليثره» . رواه البخاري ومسلم .

واحتج أصحابنا بقول الله تعالى «فاغسلوا وجوهكم» وقوله تعالى «وإن كنتم جنباً فاطهروا» والوجه عند العرب ما حصلت به المواجهة . وقال أهل اللغة : البشرة ظاهر الجلد وأما باطنه فالدنة يفتح الحمزة والدال^(١) .

٢٣- وعن أنس رضي الله عنه قال رأى النبي ﷺ رجلاً وفي قدبه مثل الظفر لم يصبه الماء فقال : إرجع فأخبرن وضوءك . أخرجه النسائي .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : يجب إدخال الكعبين في الغسل ، والكعبان هما العظمان الناتئان عند مفصل الساق والمقدم وهذا مذهبنا وبه قال المقسرون وأهل الحديث وأهل اللغة والفقهاء .

(١) الثوري ، المصروع . ج١ ، ص ٤١٠ .

أما الكتاب فقوله تعالى «وأرجلكم إلى الكعبين» . قال أصحابنا هذا يقتضي أن يكون في كل رجل كعبان .

وأما السنة فمن عثمان رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله ﷺ ، وأما الاشتقاق فهو أن الكعب مشتق من التكعب وهو التثوء مع الاستدارة ومنه سميت الكعبة ، ومنه كعب ثدي المرأة^(١) .

٢٤- وعن أنس رضي الله عنه قال : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَتَخَبَّلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أُمْدَادٍ» . متفق عليه .
الشرح :

قال النووي رحمه الله : قال أصحابنا إذا زاد على الثلاث كره كراهة تنزيه ولا يحرم ، قال إمام الحرمين الغسلة الرابعة وإن كانت مكروهة فليست بمعصية . وقال الشافعي في الأم : لا أحب الزيادة على الثلاث ، فإن زاد لم أكرهه إن شاء الله تعالى^(٢) .

أقول : سبق تعريف المدّ وهو ملء كفي الرجل المعتدل - والصاع أربعة أمداد . قال البخاري رحمه الله : وكره أهل العلم أن يتجاوز في الوضوء فعل النبي ﷺ ، والله أعلم .

٢٥- عن عمرو رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «مَابْنُكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيَسْبِغُ الْوُضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا قُبِحتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ» . أخرجه مسلم والترمذي وزاد «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ واجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ» .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : وفي رواية في مسلم عن عمرو رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

(١) نفس المصدر، ص ١٧٦-١٧٧ .

(٢) نفس المصدر، ص ١٧٨ .

وحدَهُ لا شريك لَهُ واشْهَدْ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. وفي رواية أبي داود: «ثم يقول حين يفرغ من وضوئه» وفي رواية الترمذي بعد قوله «ورساله»: اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين». ورؤي عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال ثلاث مرات: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ فتحت له ثمانية أبواب الجنة، من أيها شاء دخل». - رواه أحمد وأبو داود بإسناد ضعيف^(١).

أقول: ذكر بعض العلماء أدعية مناسبة أثناء الوضوء وتدخل في فضائل الأعمال، لكن يصح الوضوء بدونها، والله أعلم.

قال النووي رحمه الله: يستحب المحافظة على الطهارة وعلى الميت على طهارة وفي ذلك أحداث مشهورة.

-الوضوء المستنون-

يستحب تحنيط الوضوء على الوضوء، وفي الغسل، والوضوء عند النوم، والوضوء للمجنب عند الأكل والشرب، والوضوء من حمل الميت، وعند الغضب، وعند الغيبة، وعند قراءة القرآن عن ظهر قلب، وعند قراءة حديث رسول الله ﷺ وروايته، وعند دراسة العلم، وعند الأذان والأقامة للصلاة والخطبة في الجمعة وغيرها، ولزيارة قبر النبي ﷺ، وللقصوف بعرفات، وللمسح بين الصفا والمروة، والوضوء من القصد والحاجة، والغنى، وأكل لحم الجوزور للخروج من خلاف العلماء في وجوبه. وكذا يتدب الوضوء لكل نوم أو لمس أو مس اختلاف في التقصير به وقتنا لا يتقص، وكذا في مس الرجل والمرأة الخشن، ومس أحد فرجيه، ونحو ذلك. نقل عن المحامي وغيره^(٢).

(١) النووي، المجموع، ج١، ص ١٩١، وجامعها.

(٢) نفس المصدر، ص ٥٠٩.

باب المسح على الخفين

١- عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال : «نَحَسْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَوَّسُهُ فَأَقْبُوهُ لِأَنَّهُ خَفِيَ ، فَقَالَ : دَعْنِي فَإِنِّي أَتَخَلَّطُهُمْ طَهْرَتَيْنِ» . متفق عليه
وللأربعة الآ النسائي : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ» .

الشرح :

أقول : في الحديث الشريف تسابق الصحابة الكرام إلى خدمة النبي ﷺ ، حيث أراد المغيرة رضي الله عنه أن ينزع خفي النبي ﷺ إجلالاً وإكراماً ، وهذا من كمال الأدب .
وفي الحديث الذي رواه الأربعة الآ النسائي دليل استحباب مسح أعلى الخف وأسفله ، لكن الواجب مسح أعلاه فقط كما سياتي قريباً إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

قال النووي رحمه الله : قال الحافظ أبو بكر البيهقي : روينا جواز المسح على الخفين عن عمرو بن وهب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وحذيفة بن اليمان وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين .

قال أبو بكر بن المنذر : روينا عن الحسن البصري قال : حدثني سيمون من أصحاب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يمسح على الخفين . قال النووي : وثبت في الصحيحين من رواية المغيرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ مسح على الخفين في غزوة تبوك وهي من آخر أيامه ﷺ ، وقد اتفق العلماء على أن آية الوضوء المذكورة في المائدة نزلت قبل غزوة تبوك بسنة^(١) .

وثبت في الصحيحين عن جرير البجلي رضي الله عنه قال : رَأَيْتُ

(١) تذييل المصنف - ج ١ - ص ٥١٣

رسول الله ﷺ يمسح على الخفين». زاد أبو داود في رواية قالوا
لجرير: إنما كان هذا قبل نزول المائدة، فقال جرير: «وما أسلمت إلا
بعد نزول المائدة وكان إسلام جرير متأخراً جداً».

قال النووي رحمه الله: الأمر بالغسل في الآية محمول على غير
لابس الخف ببيان السنة، وليس للمخالفين شبهة فيها روح. قال
أصحابنا: مسح الخفين وإن كان جائزاً فغسل الرجل أفضل منه على
أن لا يترك المسح رغبة عن السنة ولا شكاً في جوازها.

قال: أجمع العلماء على أنه لا يجوز المسح على الفقلزين في
اليدين والبرقع في الوجه^(١).

٢- وعن علي رضي الله عنه قال: «لو كان الدين بالرأي لكان
أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح
على ظاهر خفيه». أخرجه أبو داود بإسناد حسن.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: إتفق أصحابنا على أنه يستحب مسح
أعلى الخف وأسفله، وأما الواجب من المسح فإن اقتصر على مسح
جزء من أعلاه أجزاً، بلا خلاف، وإن اقتصر على مسح أسفله أو
بعض أسفله لا يجوزته ويجب إعادة ما صلى به.

قال المزني في الجامع الكبير: حفظني عن الشافعي رضي الله عنه
أنه قال: إن مسح الباطن وترك الظاهر لا يجوز. قال: وأما الدليل
فلأنه ثبت الانتصار على الأعلى عن النبي ﷺ ولم يثبت الانتصار
على الأسفل، والمعتمد في السرخس الأتياع فلا يجوز غير ما ثبت
التوقيف فيه، وعن علي رضي الله عنه «لو كان الدين بالرأي كان
أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح

(١) نفس المصنف، ص ٤١٥.

على ظاهر خفيه . « روى أبو داود والبيهقي من طرق ^(١) .
ومن مسح أعضائه وأسفله خطوطاً بأن يضع يده اليسرى تحت
العقب واليمنى على ظهر الأصابع ثم يمر إلى ساقه ^(٢) .
٣- وعن صفوان بن عسال رضي الله عنه قال : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ
يَتَمَرَّنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَتَزَعَ خِفَاتِنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جُنَابَةٍ
وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَيُؤَلِّدُ وَيُؤَمِّمُ . « أخرجه النسائي والترمذي والمفقط له
وابن خزيمة وصححه .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : باب مسح الخف : يجوز في الوضوء
للمقيم يوماً وليلة وللمسافر ثلاثة لياليها من الحدث بعد ليس ، فإن
مسح حضراً ثم سافر أو عكس لم يستوف مدة سفر ، ولا مسح لشك في
بقاء المدة فإن أجنب وجب تجديد ليس ، ومن نزع وهو يظهر المسح
غسل قدميه وفي قول يتوضأ . وشرطه أن يلبس بعد كيال ظهر ساتراً
محل فرضه طاهراً يمكن اتباع الشيء فيه لتردد المسافر لحاجاته . قيل
وحالاً ، ولا يجزئ منسوج لا يمنع ماء في الأصح ^(٣) .

٤- وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ . - يعني في المسح
على الخفين ، أخرجه مسلم .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : مذهبتنا أن ابتداء المدة من أول حدث
اللبس فلو أحدث ولم يمسح حتى مضى بعد الحدث يوم وليلة إن كان
مقيماً أو ثلاثة أيام إن كان مسافراً انتقضت المدة ولم يجز المسح بعد ذلك

(١) الترمذي ، المعجم ، ج ١ ، ص ٢٩٥ ، ويطبقه .

(٢) الترمذي ، المعجم ، ج ١ ، ص ٢٩٩ ، ٢٠٠ .

(٣) الترمذي ، المعجم ، ج ١ ، ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

أحدثت من حدثه في ٢٠٠٠ .

كل من ذكره في ٢٠٠٠ .

١- من ذكره في ٢٠٠٠ .

٢- من ذكره في ٢٠٠٠ .

٣- من ذكره في ٢٠٠٠ .

٤- من ذكره في ٢٠٠٠ .

٥- من ذكره في ٢٠٠٠ .

٦- من ذكره في ٢٠٠٠ .

٧- من ذكره في ٢٠٠٠ .

٨- من ذكره في ٢٠٠٠ .

حتى يستأنف لبساً على طهارة، وما لم يحدث لا تحسب المدة فلو بقي بعد اللبس يوماً على طهارة اللبس ثم أحدث استباح بعد الحدث يوماً وليلة إن كان مقيماً وثلاثة أيام وليلتين إن كان مسافراً.

هذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري وجهور العلماء وهو أصح الروايتين عن أحمد وداود. وقال الأوزاعي وأبو ثور ابتداء المدة من حين يمسح بعد الحدث وهو رواية عن أحمد وداود وهو المختار المراجح دليلاً واختاره ابن المنذر وحكي نحوه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وحكي الماوردي والشافعي عن الحسن البصري أن ابتدائها من اللبس^(١).

٥- وعن ثوبان رضي الله عنه قال: «بَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُرَّةً فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ -يعني العظام-، وَالتَّاسِخِيَةِ».
رواه أحمد وأبو داود وصححه إمامه.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: قال أصحابنا: مسح الحفين وإن كان جائزاً ففضل الرجل أفضل منه بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة. وقال الشعبي والحكم وحماد: المسح أفضل، وأحتج لمن فضل المسح بقوله ﷺ في حديث المغيرة «بهذا أمرني ربي» وبحديث صفوان «أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نَتَرَعَ بِحُفَاتِنَا...» الحديث. والأمر إن لم يكن للوجوب كان ندباً.

قال رحمه الله: أنه يؤمر بتزع الخف لغسل الجنابة في أثناء المدة حتى لو غسل الرجل في الخف ثم أحدث وأراد المسح لم يجز^(٢).

أقول: سبق الكلام على المسح على العمامة في باب الوضوء، الحديث المرقوم (١٥)، والله أعلم

(١) النووي، المجموع، ج ١، ص ٢١، ٢٢.

(٢) حاشي المصدر، ص ٥١٢-٥١٣.

٦- وعن حمير رضي الله عنه موقوفاً وعن أنس رضي الله عنه مرفوعاً وإذا توضأ أحدكم فليس غُفْيَهِ فليَمْسَحْ عَظْمَيْهَا وَلْيَصِلْ لِيَهْمَا وَلَا يَخْلَعْهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ. أخرجه الدار قطني والحاكم وصححه.

الشرح :

قال النووي رحمه الله : إتفق أصحابنا على أن المذهب الصحيح توقيت المسح وإن القديم في ترك التوقيت ضعيف جداً.

وقالت طائفة : لا توقيت وبمسح ماشاء الله ، وحكاه أصحابنا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن والشعبي وربيعة والليث وأكثر أصحاب مالك وهو المشهور عنه وفي رواية أنه مؤقت. وفي رواية أخرى عن مالك : مؤقت للحاضرون المسافرين. قال ابن المنذر وقال سعيد بن جبير بمسح من غفوه إلى الليل.

أقول : سبقت الأحاديث الشريفة التي نصت على التوقيت وهي أصح إسناداً فترجع على غيرها والعمل بها أحوط والله أعلم.

٧- وعن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ وأنه رخص للمسافر ثلاثة أيام وليلتهن والمقيم يوماً وليلة إذا تطهر فليس غُفْيَهِ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا. أخرجه الدار قطني وصححه ابن خزيمة.

الشرح :

قال النووي رحمه الله : لا يصح المسح على الخف عندنا إلا أن يلبسه على طهارة كاملة ، فلو غسل أعضاء وضوئيه الأ رجلية ثم لبس الخف أو لبسه قبل غسل شيء ثم أكمل الوضوء وغسل رجلية في الخف صحت طهارته لكن لا يجوز المسح إذا أحدث فطره أن يخلع الخفين ثم يلبسهما ، ولو غسل إحدى الرجلين ثم لبس خفها ثم غسل الأخرى وليس خفها اشترط نزع الأول ثم لبسه على طهارة ولا يشترط نزع الثاني وعن ابن سريج يشترط لأن كل واحد من الخفين

مرتبط بالآخر واشترط الطهارة الكاملة ماله وأحد في أصح الروايتين عنه .

وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري والمزني وداود رحمهم الله . يجوز لبسهما على حدث ثم يكمل الطهارة . فإن أحدث بعد ذلك جاز المسح ، واختار ابن المنذر فيها إذا غسل إحدى رجليه ثم لبس خفيها قبل غسل الأخرى واحتج هؤلاء بأنه أحدث بعد لبس وطهارة كاملة ولأن استدامة اللبس كالإبتداء .

٨- وعن أبي حمزة رضي الله عنه أنه قال : «يا رسول الله أُنسَخَ على الخفين؟ قال : نعم . قال : يوماً؟ قال : نعم ، قال : ويومين؟ قال : نعم؟ قال : وثلاثة أيام؟ قال : نعم وَمَاتِشْتِ» . أخرجه أبو داود وقال ليس بالقوي .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : إحتج القائلون «لا توقيت لمسح الخف» بحديث أبي حمزة رضي الله عنه . والجواب عن إحتجاجهم : أن الحديث ضعيف ، ولو صح لكان محمولاً على جواز المسح أبداً بشرط مراعاة التوقيت ، لأنه إنما سأل عن جواز المسح لا عن توقيته فيكون كقول النبي ﷺ «الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين» . فإن معناه أن له التيمم مرة بعد أخرى وإن بلغت مدة عدم الماء عشر سنين وليس معناه أن مسحة واحدة تكفي عشر سنين ، كذا هذا^(١) .

المسح على الجوارب :

قال النووي رحمه الله : مذهبنا أن الجوارب إن كان صفيقاً يمكن متابعة المشي عليه جاز المسح عليه ، وإلا فلا . وحكى ابن المنذر إباحة المسح على الجوارب عن تسعة من الصحابة : علي وابن مسعود وابن عمر وأبي بصير بن ياسر وبلال والبراء بن عازب وأبي أمامة وسهل

(١) النووي ، المجموع ، ج ٦ ، ص ٥٢٩ .

كَيْنَ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

قال : وكثر ذلك مجاهد وعمر بن دينار والحسن بن مسلم ومالك والأوزاعي . واحتج من منعه إطلاقاً بأنه لا يسمى حقاً فلم يجوز المسح عليه كالنعل .

واحتج أصحابنا بأنه ملبوس يمكن متابعة الشيء عليه سائراً محل الفرض فأشبه الخف ولا بأس بكونه من جلد أو غيره بخلاف النعل فإنه لا يستر محل الفرض .

واحتج من أباحه وإن كان رقيقاً بحديث المغيرة رضي الله عنه «أن النبي ﷺ مسح على جوربيه ونعليه» . وعن أبي موسى مثله مرفوعاً .

واحتج أصحابنا بأنه - أي الرقيق من الجوارب - لا يمكن متابعة الشيء عليه فلم يجوز المسح عليه كالحرقرة ، والجواب عن حديث المغيرة من أوجه :

أحدها : أنه ضعيف ضعفه الحفاظ وقد ضعفه البيهقي ، ونقل تضعيفه عن سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وصلي بن المديني ويحيى بن معين وهؤلاء أعلام أئمة الحديث ، وإن كان الترمذي قال حديث حسن فهو لاه مقدمون عليه ، الثاني : لو صح لحمل على الذي يمكن متابعة الشيء عليه جمعاً بين الأدلة وليس في اللفظ عموم يتعلق به ، الثالث : حكاه البيهقي رحمه الله عن أبي الوليد النيسابوري أنه حملة على أنه مسح على جوربين متعلين فكأنه قال : مسح جوربيه المتعلين ، وروى البيهقي عن أنس بن مالك رضي الله عنهم ما يدل على ذلك .

والجواب عن حديث أبي موسى من الأوجه الثلاثة ، فأن في بعض روايته ضعفاً وفيه أيضاً إرسال . قال أبو داود في سننه هذا الحديث ليس بالتصّل ولا بالقوي والله أعلم^(١)

(١) الثوري ، المصروع ، ج ١ ، ص ٥٤ .

- باب نواقض الوضوء -

١- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ على عهدہ ينتظرون الجشاء حتى تحقّق رؤوسهم ثم يَصُلُّونَ ولا يَتَوَضَّئُونَ. أخرجه أبو داود وصححه الدارقطني وأصله في مسلم.

الشرح :

قال النووي رحمه الله : من نام ممكناً مقعده من الأرض مستنداً إلى حائط أو غيره لا يتنفض وضوءه سواء كان بحيث لو وقع الحائط لسقط أم لا ، وقال أبو حنيفة رحمه الله : لو رفع الحائط لسقط إن تنفض الوضوء.

قال أصحابنا : لا فرق في نوم القاعد الممكن بين قعوده متربعا أو مفترشاً أو مشوركاً أو غيره من الحالات ، بحيث يكون مقعده لا صفاً بالأرض أو غيرها متمكناً ، سواء القاعد على الأرض وراكب السفينة والبحير وغيره فلا ينتقض الوضوء بشئ من ذلك ، نص عليه الشافعي رحمه الله في الأم^(١).

٢- وعن عائشة رضي الله عنها قالت وجاءت فاطمة بنت أبي حنيفة إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أظهر أنأدعي الصلاة؟ قال : لا ، إنما ذلك جرق وليس يخيض ، فإذا أتيت خيضتك فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاقبلي عنك الذم ثم صلي. متفق عليه . والبخاري «ثم توضئي لكل صلاة» وأشار مسلم إلى أنه حذفها عمداً.

الشرح :

قال النووي رحمه الله : إذا أرادت المستحاضة الصلاة -ومعني بالمستحاضة التي معها مستمر في غير أوانه لزمها الاحتياط في طهارتي

(١) النووي - المجموع ، ج ١ ، ص ١٧ .

الحدث والنجس فتغسل فرجها قبل الوضوء أو التيمم إن كانت تيمم وتحشوه بظئنة وخرقة دفعا للنجاسة وتقليلاً لها فإن كان معها قليلها يندفع بذلك وحده فلا شئ عليها غيره ، وإن لم يندفع بذلك وحده شذت مع ذلك على فرجها وتلجمت .

قال أصحابنا : حكم سلس البول وسلس المذي حكم الاستحاضة في وجوب غسل النجاسة وحشور رأس الذكر بخرقة والوضوء لكل فريضة والمبادرة بالفريضة بعد الوضوء . وحكم الانقطاع وغير ذلك مما سبق .

إذا تطهرت المستحاضة طهارتي الحدث والنجس على الوجه المشروط وصلت فلا إعادة عليها ، وكذا كل من الحفائ بها من سلس البول والمذي ومن به حدث وجرح سائل ونحوهم لا إعادة عليهم .

قال البيهقي : لو كان سلس البول بحيث لو صلى قائماً سال بوله ولو صلى قاعداً استمسك فكيف يصلي ؟ فيه وجهان أصحابنا : قاعداً حفظاً للطهارة ولا إعادة عليه على الوجهين^(١) .

٣- وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : «كنت رجلاً مذاءً فأمرت المقداد أن يسأل النبي ﷺ فسأله فقال فيه الوضوء» . متفق عليه واللفظ للبخاري .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : حديث علي رضي الله عنه صحيح رواه أبو داود والنسائي والبيهقي . قال وفي رواية للنسائي «فأمرت عمار بن ياسر» وفي رواية لمسلم «توضأ وأنضخ فرجك» وفي رواية «منه الوضوء» ووقع في بعض نسخ المذهب «فلذا نضجت الماء فاغتسل» وفي رواية لمسلم وغيره «فاستحييت أن أسأل النبي ﷺ لكان أبنته فأمرت رجلاً فسأله» ومعنى قوله «استحييت لكان أبنته» :

(١) النووي ، المجموع ، ص ٥١٨ - ٥١٩ .

إن الذي يكون غالباً لداعية الزوجة وقيلاتها ونحو ذلك . والأدب أن لا يذكر الرجل مع أصهاره ما ينضمّن شيئاً من ذلك . أما حكم المسألة : فأجمع المسلمون على أن الذي والودي لا يوجبان الغسل بل يوجبان الوضوء وانها نجسان .

قال : وأما الذي فهو أبيض رقيق لزج يخرج عن شهوة لا بشهوة ولا دفق ، ولا يحقّه فتور وربما لا يحس بخروجه ويشترك الرجل والمرأة فيه . قال إمام الحرمين : وإذا هاجت المرأة خرج منها الذي وهو أغلب قهين منه في الرجال .

وأما الودي فبهاء أبيض كثرتخين يشبه المني في النخانة ويخالفه في الكدورة ولا رائحة له ويخرج عقب البول إذا كانت الطبيعة مستسكة ، وعند حل شئ ثقیل ويخرج قطرة أو قطرتين أو نحوهما . وأما المني فخواصه التي عليها الاعتماد في معرفته ثلاثة : إحداها :

الخروج بشهوة مع الفتور عقبه ، والثانية : الرائحة التي تشبه الطلح والمعجين وطباً أو بياض البيض جافاً . الثالثة : الخروج بتريق ودفق في دفعات ، فكل واحدة من هذه الثلاثة كافية في كونه منياً ولا يشترط اجتماعها . فإن لم يوجد منها شئ لم يحكم بكونه منياً . وأما مني المرأة فالصفر رقيق ، قال المنولي : وقد يبض لفضل قوتها . قال إمام الحرمين والغزالي : ولا خاصية له إلا بالتلذذ وفتور شهوتها عقب خروجه ، لا يعرف إلا بذلك . وقال الروياني : رائحته كرائحة مني الرجل^(١) .

فوائد حديث عليّ بحرم الله وجهه :

قال النووي رحمه الله : في حديث عليّ رضي الله عنه فوائد : منها أن الذي لا يوجب الغسل ، وأنه نجس ، وأنه يجب غسل النجاسة ، وأن الخارج من السيلين إذا كان نادراً لا يكفي الاستنجاء منه بالحجر بل يتعين الماء ، وأنه يجب الغسل من المني ، وإن الذي وغيره من

(١) النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ١٥٩ - ١٥٨ .

الناشرات يوجب الوضوء وأنه يجوز الاستنابة في الاستغناء، وأنه يجوز العمل بخبر الواحد وهو مفيد للظن مع القدرة على اليقين بالشافعية. وأنه يستحب عجملة الأصهار والتأديب معهم بترك الكلام فيها يتعلق بمعاشرة النساء أو يتضمنه. وأنه يستحب الاحتياط في استيفاء المقصود ولهذا أمر بغسل الذكر والواجب منه موضع التجاسة فقط، هذا مذهبا ومذهب الجمهور^(١).

٤- وعن عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ قُبِلَ بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ». أخرجه أحمد وضعفه البخاري.
الشرح:

قال النووي رحمه الله: إحتج من قال لا ينقض لمس المرأة الوضوء بما روي عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة رضي الله عنها «أن النبي ﷺ كان يقبل بعد الوضوء ثم لا يعيد الوضوء». وبحديث عائشة في الصحيحين «أن النبي ﷺ كان يصلي وهي معترضة بينه وبين القبلة فلما أراد أن يسجد غمز رجلها فقبضتها».

واحتج أصحابنا -أي القائلون بتنقض الوضوء من لمس المرأة- بقول الله تعالى «أو لامستم النساء». والجواب عن احتجاجهم بحديث أبي روق: ضعفه يحيى بن معين وغيره. والثاني: أن إبراهيم التيمي لم يسمع عائشة، هكذا ذكره الحفاظ منهم أبو داود وآخرون وحكاه عنهم البيهقي فتبين أن الحديث ضعيف مرسل. والجواب عن حديث عائشة رضي الله عنها في وقوع يدها على بطن قدم النبي ﷺ: أنه محتمل كونه فوق حائل وهذا هو الظاهر فيمن هوئالم في فراش، والله أعلم.

وقولهم: اللبس يقتضي التقصير غلط لا يعرف عن أحد من أهل اللغة وغيرهم بل يطلق على القاصد والساهي كما يطلق أسم

(١) النووي - المجموع، ج ٢، ص ١٥٥

المحدث والنائم والمتكلم على من وجد ذلك منه قصداً أو سهواً أو غلبةً.

وأما مس الذكر باليد فمثير للشهوة بخلاف غير اليد، وليس المرأة بشير الشهوة بأي عضو كان.

وأحتج لمن قال: اللبس فوق حائل رقيق ينقض بأنه مباشرة بشهوة فأنشبه مباشرة البشرة. وأحتج الأصحاب بأن المباشرة فوق الحائل لا تسمى لمساً ولهذا لو حلف لا يلمسها فلمسها فوق حائل لم يحنث والله أعلم^(١).

٥- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا؟ فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً». أخرجه مسلم. الشرح:

قال النووي رحمه الله: وثبت عن عبدالله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه قال «شكني إلى النبي ﷺ الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة». فقال لا يتصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً. رواه البخاري ومسلم.

ومعنى يجد ريحاً يعلمه ويتحقق خروجه وليس المراد يشمه، والأحاديث في الدلالة على أن اليقين لا يزول بالشك كثيرة.

أما حكم المسألة: فالخارج من قبل الرجل أو المرأة أو دبرهما ينقض الوضوء سواء كان غائطاً أو بولاً أو ريحاً أو دوداً أو قبحاً أو دماً أو حصاةً أو غير ذلك، ولا فرق في ذلك بين النائم والمعتاد^(٢).

٦- وعن طلق بن علي رضي الله عنه قال: «قال رجل: مسست ذكرني أو قال: الرجل يمس ذكره في الصلاة أعليه الوضوء؟ فقال

(١) نفس المصدر، ص ٣١-٣٥.

(٢) الترمذي، المعجم، ج ٢، ص ١٠٠.

الذي ﷺ : لا، إنما هو بضعة منك». أخرجه الحمصة وصححه ابن حبان وقال ابن المديني هو أحسن من حديث بسرة. قوله «بضعة منك» أي قطعة كاليد والرجل.

٧- وعن بسرة بنت صفوان رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «من مس ذكره فليتوضأ». أخرجه الحمصة وصححه الترمذي وابن حبان، وقال البخاري: هو أصح شيء في هذا الباب.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: مذهبنا إنتفاض الوضوء من مس فرج الأدمي يياطن الكف ولا يتنفض بغيره وبه قال عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم. واحتج أصحابنا بحديث بسرة وهو صحيح، وبحديث أم حبيبة قالت «سمعت رسول الله ﷺ يقول: من مس فرجه فليتوضأ» أخرجه السيوطي، وعن زيد بن خالد أن النبي ﷺ قال: «من مس ذكره فليتوضأ». وقالت طائفة لا يتنفض مطلقاً وبه قال علي بن أبي طالب وابن مسعود وحذيفة وعمار رضي الله عنهم، وهو مذهب الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وابن القاسم وسحنون وأخرون، قال ابن المنذرو به أقول^(١).

٨- وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «من أصابه قي أو رعاف أو قلنس أو مذي فليتصرف فليتوضأ ثم ليبيّن على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم». أخرجه ابن ماجه وضعفه أحمد وغيره.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: مذهبنا أنه لا يتنفض الوضوء بخروج شيء من غير السيلين كدم الفصد والحجامة والقي والرعاف سواء قل

(١) تنقيل المتن.

ذلك أو كثر وبهذا قال ابن عمر وابن عباس وابن أبي أوفى وجابر
وآخرون رضي الله عنهم .

وقالت طائفة يجب الوضوء من كل ذلك إذا خرج إلى مكان
يلحقه حكم التطهير وبه قال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد
واسحق وآخرون .

استدل الإمام أبو حنيفة وموافقه بالحديث الشريف الذي ذكره
المصنف رحمه الله وعن إسماعيل بن عياض عن ابن جريج عن ابن أبي
مليكة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : «إذا قام
أحدكم في صلاته أو قلس أو رغب فليتوضأ ثم لين على ما مضى ما لم
يتكلم» .

والقلس : ماء متغير يخرج من المعدة إلى الفم ، وأستدلوا بما
روى عن النبي ﷺ أنه قال للمستحاضة «إنما ذلك عرق وليس
بالحيضة فتوضئي لكل صلاة» فعمل وجوب الوضوء بأنه دم عرق وكل
الدماء كذلك . وعن يزيد بن خالد بن يزيد بن محمد عن عمر بن
عبد العزيز عن حميم الداري عن النبي ﷺ «الوضوء من كل دم سائل»
وعن سليمان قال رأي النبي ﷺ وقد سال من أنفي دم فقال أحدث
لذلك وضوءاً . وعن ابن عباس رضي الله عنهما : «كان النبي ﷺ إذا
رغب في صلاته توضأ ثم بزج على ما بقي من صلاته» . وقالوا إنه
نحس خرج إلى محل يلحقه حكم التطهير فنقض كالبول .
والأحاديث الشريفة وإن كان في سندها ضعف لكن يقوي
بعضها بعضاً والأحاديث الوضوء .

أقول : استدل بالحديث الشريف الأئمة الحنفية وآخرون على
جواز البناء على ما مضى من صلاته بشرط أن لا يفعل خلال ذلك
مفسداً للصلاة وتوضأ دون أن يكشف حرثه أو يتكلم هذا والبناء
قول قديم للشافعي لكن الجديد الاستئناف ، قال الحنفية والاستئناف

أفضل، والله أعلم.

٩- وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه : أن رجلاً سأل النبي ﷺ
«أبشاً من لحوم الخنم؟ قال : إن شئت. قال : أبشاً من لحوم
الأبل؟ قال : نعم». أخرجه مسلم.

الشرح :

قال النووي رحمه الله : إحتج الفائزون بوجوب الوضوء من أكل
لحم الخنزير بحديث جابر بن سمرة رضي الله عنه، وعن البراء رضي
الله عنه قال : سئل النبي ﷺ عن الوضوء من لحم الأبل فأمر به .
قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه وإسحاق بن راهوية : صح عن
النبي ﷺ في هذا حديثان : حديث جابر وحديث البراء . وقال ابن
خزيمة : لم ترَ خلافاً بين علماء الحديث في صحة هذا الحديث ،
وأنصر البيهقي هذا المذهب .

قال : والمعتمد للمذهب -أي لا يجب الوضوء بما مست النار
- حديث جابر رضي الله عنه قال «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ
ترك الوضوء بما غيرت النار» . وأجاب الأصحاب عن حديث جابر بن
سمرة والبراء بجوابين :

أحدهما : أن النسخ بحديث جابر كان آخر الأمرين . والثاني :
حل الوضوء على غسل اليد والمضمضة قالوا وخصت الأبل بذلك
لزيادة سهوكة لحماها .

(فرع) : لا فرق عند أحمد بين أكل لحم الأبل مطبوخاً ونيئاً ومشوياً
ففي كله الوضوء ، وكذا قولنا القديم . ومذهبنا ومذهب العلماء كافة لا
وضوء من لبنا^(١) . ورجح النووي رحمه الله النقض لقوة الدليل وإن
كان الاعتماد على خلافه في المذهب .

١٠- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ «من

(١) النووي، المجموع، ج ٢، ص ٩١-٩٢.

غسل مينا فليغتسل ومن حله فليوضأ. أخرجه أحمد والنسائي
والترمذي وحسنه وقال أحمد: لا يصح في هذا الباب شيء.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: ومن المستحب الغسل من غسل الميت،
وللشافعي قول أنه يجب إن صح الحديث فيه، ولم يصح فيه حديث.
ولا فرق في هذا بين غسل الميت المسلم والكافر ليس الغسل من
غسلها ويسن الوضوء من حل الميت، نص عليه الشافعي في مختصر
المرزقي رحمه الله وقاله الأصحاب^(١).

١١- وعن عبدالله بن أبي بكر رضي الله عنهما وأن في الكتاب
الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم أن لا يمس القرآن إلا
طاهره. رواه مالك مرسلاً ووصله النسائي وأبو حبان وهو معلول.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: وحديث ولا تمس القرآن إلا وأنت طاهره
رواه المصنف والشيخ أبو حامد عن حكيم بن حزام. والمعروف في
كتب الحديث والفقهاء أنه عن عمرو بن حزم عن النبي ﷺ في الكتاب
الذي كتبه لما وجهه إلى اليمن.

قال أصحابنا: يحرم على المحدث مس المصحف وحمله سواء
حله بعلاقة أو في كفه أو على رأسه. وأصح أصحابنا بقول الله تعالى
وإنه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا ينسؤه إلا المطهرون تنزيل من رب
العالمين فوصفه بالتنزيل وهذا ظاهر في المصحف الذي عندنا، فإن
قالوا: المراد اللوح المحفوظ، فالجواب إن قوله تعالى «تنزيل من رب
العالمين» نص في إرادة المصحف فلا يحصل على غيره إلا بتدليل
صحيح صريح، أما وقع السين فهو نهي بلفظ الخبر كقوله تعالى «لا
تضاروا والده» بولدهاء على قراءة برفع الراء^(٢).

(١) نفس المصدر، ص ٨٢٢١

(٢) نفس المصدر، ص ٧٢ وما بعدها.

- أحكام تتعلق بالقرآن الكريم -

قال النووي رحمه الله: يحرم على المحدث من المصحف وحمله سواء إن حمله بعلاقته أو في كفه أو على رأسه. وحكى القاضي حسين والمتولي وجهاً أنه يجوز حمله بعلاقته وهو شاذ ضعيف.

إذا كتب كتاباً إلى دار الشرك فيه آيات جاز لأن النبي ﷺ كتب إلى دار الشرك كتاباً فيه شيء من القرآن مع غيبه ﷺ عن المسافرة بالقرآن الكريم إلى دار الكفر، فدل على أن الآيات في ضمن كتاب لا يكون لها حكم المصحف.

الصبي إذا كان غير مميز لم يُجْزَ لوليّه تمكينه من المصحف لئلا يتهكه، وإن كان مميزاً فهل يجب على الولي والمعلم تكليفه الطهارة لحمل المصحف واللوح ومسهما؟ فيه وجهان أصحهما عند الأصحاب لا يجب للمشفقة^(١).

مذهبنا أنه يحرم على الجنب والحائض قراءة القرآن قليلها وكثيرها حتى بعض آية وبهذا قال أكثر العلماء كذا حكاه الخطابي وغيره عن الأكثرين، وحكاه أصحابنا عن عمر بن الخطاب وعلي وجابر رضي الله عنهم والحسن والزهرري والنخعي وقنادة وأحمد وإسحاق. قال إسنج أصحابنا بحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: ولا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن. رواه الترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم وهو حديث ضعيف، وعن عبدالله بن سلمة «يكسر اللام» عن علي رضي الله عنه قال «كان رسول الله ﷺ يغطي حاجته فيقرأ القرآن ولم يكن يحجبه وربما قال يحجزه عن القرآن شيء ليس الجنبانه». رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم. قال الترمذي حديث حسن صحيح^(٢).

(١) النووي: المجموع، ج ٢، ص ٧٣-٧٤.

(٢) نفس المصدر، ص ١٦٦-١٧٠.

أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن للمحدث والأفضل أن ينظر لها وقد صح أن النبي ﷺ كان يقرأ مع الحدث ما لم يكن جنباً .
 إذا كتب القرآن في لوح فله حكم المصحف فيحرم مسه وحمله على البالغ المحدث . لا يجوز كتابة القرآن بشئ نجس ، قال البخاري وغيره : يكره نقش الحيطان والثياب بالقرآن وبأسماء الله تعالى . إذا كتب قرآنًا على حلوى وطعام فلا بأس بأكله فإن كان على خشبة كره إحراقها ، ولا يجوز توسد المصحف ولا غيره من كتب العلم إلا أن يخاف السرقة . لو خاف المحدث على المصحف من حرق أو غرق أو وقوع نجاسة عليه أو وقوعه بيد كافر جاز أخذه مع الحدث بل يجب ذلك صيانة للمصحف .

إن لم يجد من يودعه المصحف وعجز عن الوضوء فله حمله مع الحدث ولا يلزمه التيمم لكن يستحب^(١) . قال أبو عمرو بن الصلاح في الفتاوى : كتابة الحروز وأسمائها مكروه وترك تعليقها هو المختار ، وقال في فتوى أخرى يجوز تعليق الحروز التي فيها قرآن على النساء والصبيان والرجال ويجعل عليها شمع ونحوه ويستوثق من النساء وشبههن بالتحذير من دخول الخلأ بها .

قال : وقد يستدل للاباحة بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كان يعلمهم من الفزع كليات وأعوذ بكليات الله السابعة من غضبه وعقابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرونها قال وكان عبد الله بن عمر يعلمهن من عقل من ينه ومن لم يعقل كتبه فعلقه عليه رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن .
 أجمع العلماء على وجوب صيانة المصحف واحترامه ، وأجمعوا على استحباب كتابة المصحف وتحسين كتابته وتبويبها وإيضاحها وتعليقها ، ويستحب نقط المصحف وشكله صيانة له من اللحن

(١) نفس المصدر، ص ٧١-٧٨ وما بعدها .

والتحريف^(١).

١٢- وعن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله ﷺ يَذْكُرُ اللهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَاتِهِ». رواه مسلم وعلقه البخاري.
الشرح:

قال الصنعائي رحمه الله: والحديث مقرر للأصل وهو ذكر الله على كل حال من الأحوال وهو ظاهر في عموم الذكر فتدخل تلاوة القرآن ولو كان جنباً، إلا أنه قد خصصه حديث علي عليه السلام الذي في باب الغسل «كان رسول الله ﷺ يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً» وأحاديث أخرى في معناه، وكذلك هو مخصص بحالة الغائط والبول والجساع، والمراد بكل أحيانه: معظمها، كما قال الله تعالى «الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم». والمصنف ذكر الحديث لئلا يتوهم أن نواقض الوضوء مأتعة من ذكر الله تعالى^(٢).

١٣- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه «أن النبي ﷺ آتجنم وصلى ولم يتوضأ». أخرجه الدارقطني.
الشرح:

قال النووي رحمه الله: أما حديث أنس هذا فرواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما وضعوه وبغني عنه ماسنذكره إن شاء الله تعالى، وسدھبنا أنه لا يتغض الوضوء بخروج شئ من غير السبيلين كدم الفصد والحجاممة والغن والرحائف سواء قل ذلك أو كثر وبهذا قال: ابن عمر وابن عباس وابن أبي لؤي وجابر وأبو هريرة وعائشة رضي الله عنهم. وقالت طائفة يجب الوضوء بكل ذلك وهو مذهب أبي حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق، قال الخطابي وهو قول أكثر الفقهاء لو حكاه غيره من عمر بن الخطاب وعلي رضي الله عنهما وعن

(١) الترويض، المجموع، ج٢، ص ٧٨-٧٩.

(٢) الكعكالي، سل السلام، ج١، ص ٧١.

عطاء وابن سيرين وابن أبي ليلى وزفر^(١).
أقول: سبق في الحديث الثامن من هذا الباب زيادة إيضاح
للمسألة، والله أعلم.

١٤- وعن معاوية رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «العين
وكاء السُّعِ فإذا نامت العينان استطلق الكواء». رواه أحمد والطبراني
وزاد «ومن نام فليتوضأ» وهذه الزيادة عند أبي داود من حديث علي
رضي الله عنه دون قوله «استطلق الكواء» وفي كلا الاستاذين ضعف.
الشرح:

قال النووي رحمه الله: الكواء «بكسر الواو وبالمد»: هو الحيط
الذي يربط به رأس البعوضة. والسُّعِ (يفتح السين المهملة وكسر الهاء
المخففة): وهي الدبر. ومعناه القطة وكاء الدبر أي حافظ مائه من
الخروج، أي مادام الإنسان مستيقظاً فإنه يحس بها فيخرج منه فإذا نام
زال ذلك الضغط.

قال الشافعي رحمه الله: الفرق بين النوم والنعاس أن النوم فيه
غلبة على العقل وسقوط حاسة البصر وغيرها، والنعاس لا يغلب
على العقل وإنما تغتر فيه الحواس بغير سقوط. قال القاضي حسين
والتولي: حد النوم ما يزول به الاستشعار من القلب مع استرخاء
المفاصل^(٢).

١٥- وأبي داود أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً
«إنما الوضوء على من نام مضطجماً». وفي سنده ضعف أيضاً.
الشرح:

قال النووي رحمه الله: إذا نام مستلقياً على فشاء وألصق إليه
بالأرض فإنه يعد خروج الحدث منه ولكن اتفق الأصحاب على أنه

(١) النووي، المجموع، ج٢، ص ١٤-١٦.

(٢) النووي، المجموع، ج٢، ص ١٤-١٦.

يتقضى وضوءه لأنه ليس كالجالس المتمكن ، فلو استغفر وتلجم بشئ فالصحيح المشهور الانتفاض أيضاً وبه قطع إمام الحرمين في النهاية^(١).

١٦- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال «يأتي أحدكم الشيطان في صلاته فينفخ في معفدته فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث فإذا وجد ذلك فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً». أخرجه البزار وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد.

١٧- ويسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه.

١٨- وللحاكم عن أبي سعيد مرفوعاً «إذا جاء أحدكم الشيطان فقال إنك أحدثت فليقل كذبت». وأخرجه ابن حبان بلفظ «فليقل في نفسه».

الشرح :

قال النووي رحمه الله : في الفصل ثلاث مسائل :

أحدها : إذا تيقن الحدث وشك هل تطهر أم لا فليزمه الوضوء بالاجماع . الثانية تيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على يقين الطهارة ولا يلزمه الوضوء سواء حصل الشك وهو في صلاة أو غيرها ، قال ودليل الجمهور ما ذكره المصنف مع قوله ﷺ «لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً». رواه البخاري ومسلم . قال : وسواء في الشك استوى الاحتمالان عنده أو ترجح أحدهما فالحكم سواء . الثالثة : إذا علم أنه جرى منه بعد طلوع الشمس طهارة وحدث ولا يعلم أسبقها ففيه أربعة أوجه : أحدها أنه بعيد ما كان قبل طلوع الشمس ، والثاني : أنه يتعارض الأمران ويسقطان ويكون حكمه ما كان قبلهما فإن كان قبل طلوع الشمس متطهراً فهو الآن متطهر ولا

(١) نفس المصدر، ص ١٨.

فمحدث والثالث: يعمل بما يظنه فان تساوى فمحدث، والرابع: يلزمه الوضوء بكل حال وهذا هو الأظهر المختار ودليله أن الطهارة والحديث بعد طلوع الشمس تعارضاً فليس أحدهما أولى من الآخر وما قبلهما بتحققنا بطلانه ولا بد من طهارة معلومة أو مظنونة أو مستصحبة فوجب الوضوء^(١).

فائدة:

قال النووي رحمه الله: وحكم سجود التلاوة والشكر حكم الصلاة في ذلك، وما يفعله عوام الفقراء وشبههم من سجودهم بين يدي الشايخ وربما كانوا محدثين فهو حرام بالاجماع. قال: ومثل الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله عن هذا السجود الذي قدمناه فقال هو من عظام الذنوب ويخشى أن يكون كفراً^(٢).

(١) النووي، المجموع، ج ٢، ص ٩٨-٩٧.

(٢) نفس المصدر، ص ٩٣.

باب آداب قضاء الحاجة

١- من أنس رضي الله عنه قال : «كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه» . أخرجه الأربعة وهو معلول .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : إتفق أصحابنا على تنحية ما فيه ذكر الله تعالى عند إرادة دخول الخلاء ، ولا تحب التحية . قال النووي والرافعي وغيرهما لا فرق في هذا بين أن يكون المكتوب عليه درهماً أو ديناراً أو خاتماً أو غير ذلك ، وكذا إذا كان معه عوفة وهي الحروز المعروفة أمتحب أن ينحيه وألحق الغزالي رحمه الله بذكر الله تعالى إسم رسول الله ﷺ ، قال ابن المنذر إن لم ينزعه جعله فسه مما يلي يده^(١) .

قال ابن رشد رحمه الله : وأما آداب الاستنجاء ودخول الخلاء فأكثرها محسولة عند الفقهاء على الندب وهي معلومة من السنة : كالبعد في المذهب إذا أراد الحاجة وترك الكلام عليها ، والنهي عن الاستنجاء باليمين والأيمى ذكره يمينه وغير ذلك مما ورد في الآثار^(٢) .

٢- ومنه رضي الله عنه قال : «كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء قال «اللهم إني أعوذ بك من الخُبث والخبائث» . أخرجه السبعة .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : قال الخطابي : الخُبث يضم الياء جماعة الخبيث ، والخبائث جمع الخبيثة . يريد ذكر الشياطين وإناتهم . قال واختلف الذين رووه ساكن الياء في معناه فقبل الخُبث : الشروقيين

(١) النووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٨٠-٨١ .

(٢) ابن رشد ، بداية الحجة ، وبهاية القصد ، ج ٤ ، ص ٦٢ .

الكفر وقيل سيئ. والحيات: المعاصي. قال ابن الأعرابي :
الحيث في كلام العرب المكروه فإن كان من الكلام فهو الشتم، وإن
كان من الملل فهو الكفر، وإن كان من الطعام فهو الحرام، وإن كان
من الشراب فهو الضار.

وقوله إذا دخل الخلاء أي أراد دخوله وكذا جاء مصرحاً به في
رواية البخاري. وهذا الذكر يجمع على استحبابه وسواء فيه البناء
والصحراء وقد جاء في رواية من حديث أنس هذا بسم الله، اللهم
إني أعوذ بك من الحيث والحيات. (١)

٣- وعن أنس رضي الله عنه قال : «كان رسول الله ﷺ يدخل
الخلاء فأحمل أنا وغلّام نحوي إداوة من ماء وعذرة فيستنجي بالماء» .
متفق عليه.

الشرح :

قال الصنعاني رحمه الله : الغلام : هو المترعرع إلى حد السبع
سنين وقبل الالتحاق، ويطلق على غيره مجازاً. «إداوة» بكسر الهمزة،
إناء صغير من جلد يتخذ للماء. «عذرة» بفتح العين المهملة وفتح
التون، هي عصا طويلة في أسفلها زج ويقال رمح قصير. «الغلاء»
هنا الفضاء بقرينة العذرة لأنه ﷺ كان إذا توضأ صلى إليها في الفضاء
أو يستتر بها بأن يضع ثوباً عليها أو لغير ذلك من قضاء الحاجات التي
تعرض له، ولأن خدمته ﷺ في البيوت تختص بأهله (٢).

قال النووي رحمه الله : وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت
لنسوة «مَرَرْنَ لِزَوَاجِكُنَّ أَنْ يَسْتَنْجُوا بِالْمَاءِ فَاتَى اسْتِحْبَاهُمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
كَانَ يَفْعَلُهُ». حديث صحيح رواه أحمد والترمذي والنسائي
وآخرون.

(١) (الطبري، المجموع، ج ٢، ص ٨٩-٨٣.
٢- مكملات، سبل السلام، ج ١، ص ٧٩

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء أتيت بهاء في ركوة فاستنجى ثم مسح يده على الأرض ثم أتته بإناء آخر فتوضأ » . رواه أحمد وأبو داود^(١) .

٤- وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « حَقِّقُوا الْأَدَاةَ فَإِنِ انْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِ الْفَقْصِ حَاجَتُهُ » . متفق عليه .
الشرح :

قال النووي رحمه الله : وعن جابر رضي الله عنه « أن النبي ﷺ كان إذا أراد السير انطلق حتى لا يراه أحد » . رواه أبو داود . وعن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما قال « كان أحب ما استتر به النبي ﷺ هدف أو حائش لخل » . رواه مسلم .

قال السرافعي وغيره : وبمحصل هذا التستر بأن يكون في بناء سقف أو محوط يمكن سقفه أو يجلس قريباً من جدار أو شبهه . ولو أناخ راحلته وتستر بها أو جلس في وهداة أو نهر أو أرضي ذيله حصل هذا الغرض والله أعلم^(٢) .

٥- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إِنَّقُوا اللَّامِئِينَ الَّذِي يَتَخَلَّى فِي كَرْبِيِّ النَّاسِ أَوْ يَلْهَثُهُمْ » . رواه مسلم .

٦- وزاد أبو داود عن معاذ رضي الله عنه « الموارءة والقطه وإنقرا الملاءم الثلاثة : البراء في الموارءة وقاربعة الطريق والقتل » .

٧- ولأحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما « أو تَقْعْ مَاءَهُ وَفِيهِ ضَعْف » .

٨- وأخرج الطبراني « النبي عَنْ قُضَاءِ الْحَاجَةِ تَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمُقْبِرَةِ وَصِيْقَةُ النَّهْرِ الْجَارِي » من حديث ابن عمر بسند ضعيف .

(١) الترمذي : المعجم ، ج ٢ ، ص ١١٠ .

(٢) نكح المصدرة ص ٨٥-٨٦ .

الشرح:

قال النووي رحمه الله : وفي رواية أبي داود : السلاخان ومعناه الأمران الجالبان للنعن لأن مَنْ فعلها لعنة الناس في العادة، فلما صار سبباً للنعن أضيف الفعل إليها. قال الخطابي : وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون، فالتقدير: إتقوا الملعون فاعلمها. وأما «الموارد» فقال الخطابي وغيره: هي طرق الماء واحدها مورد. «الظل»: مستظل الناس الذي يتخذوه مقبلاً ومناخاً ينزلونه ويقعدون تحته. البراز: بفتح الباء هو الفضاء الواسع من الأرض كنوا به عن قضاء الحاجة كما كنوا عنه بالخلاء. قارعة الطريق: أعلاء وقيل صدره وقيل ما برز منه.

المعنى: هذا الأدب -وهو إتقاء الملاعن الثلاثة- متفق عليه. وفي كلام الخطابي وغيره إشارة إلى تحريره، قال ولا فرق بين الشجر الباح والذي يملكه ولا بين وقت الثمر وغيره وقت لأن الموضع يصير نجساً فعنى وقع الثمر تنجس وسواء البول والغائط. وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ «من سَلَّ سَجِيْمَةً على طريق عامر من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين». رواه البيهقي. السخيمة: بفتح السين وكسر الحاء المعجمة هي الغائط^(١).

٩- وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إذا تغوط الرجلان فليستواز كل واحد منهما عن صاحبه ولا يتحدثان فإن الله يمقت على ذلك». رواه أحمد وصححه ابن السكن وابن القطان وهو معلول.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: المقت، اليغض وقيل أشد اليغض. قال أصحابنا: ويستوي في الكراهة جميع أنواع الكلام ويستثنى مواضع

(١) النووي، المصروع، ج ٢، ص ٩٤-٩٥.

الضرورة كأن رأى ضرباً يقع في بحر أو رأى حية أو غيرها تقصد إنساناً أو غيره من المحرمات فلا كراهة في الكلام في هذه المواضع بل يجب في أكثرها.

وفي رواية للحاكم: قال أبو سعيد رضي الله عنه: قال النبي ﷺ في الشغوطين «إن يتحدنا فإن الله يمقت على ذلك». وما كان بعض موجبات المقت فلا شك في كراهته^(١).

١٠- وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «وَلَا يَمَسُّهُ أَحَدُكُمْ ذَكَرُ بَيْمَتِهِ وَيُؤْتِيُونَ وَلَا يَنْتَشِجُ مِنْ الْحَلَاءِ بَيْمَتِهِ وَلَا يَنْتَشِجُ فِي الْإِنْدَاءِ». متفق عليه ولفظ مسلم.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: قال إمام الحرمين: الاستنجاء باليمين مكروه غير محرم وحرمه أهل الظاهر وقال الخطابي النبي عن الاستنجاء باليمين عند أكثر العلماء نهي تأديب وتنزيه. قال ويستحب أن لا يستعين بيمينه في شئ من أمور الاستنجاء إلا لعذر ولا يمس ذكره بيمينه، فإن لم يمكن ذلك واحتاج إلى الاستعانة باليمين فالصحيح الذي قاله الجمهور أنه يأخذ الحجر بيمينه والذكر يساره ويحرك اليسار دون اليمين. فلو كان بيده اليسرى مائع كقطع وغيره فلا كراهة في اليمين للضرورة، والله أعلم^(٢).

١١- وعن سلمان رضي الله عنه قال: «نَبَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ تَسْتَقْبِيلَ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَأَنْ تَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ تَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ تَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ قَطْمٍ». رواه مسلم.

١٢- وللسمعة عن أبي أيوب رضي الله عنه «فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَذِيرُوهَا بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ وَلَكِنْ شَرُّوْهُا أَوْ غُرْبَاهَا».

(١) النووي، المجموع، ج ٢، ص ٩٦.

(٢) شرح المصدر، ص ١١٨-١١٩.

الشرح :

قال الصنعاني رحمه الله : الاستنحاء : إزالة النجوس بالماء أو الحجارة . الرجيع : الروث^(١) .

قال النووي رحمه الله : مذاهب العلماء في استقبال القبلة واستدبارها يقول أو غائط هي أربعة مذاهب :

أحدها : مذهب الشافعي رحمه الله أن ذلك حرام في الصحراء جائز في البنيان ، ويروى عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما والشمعي ومالك وإسحق ورواية عن أحمد .

والمذهب الثاني : يحرم ذلك في الصحراء والبناء وهو قول أبي أيوب الأنصاري الصحابي رضي الله عنه ومجاهد والنخعي والثوري وأبي ثور ورواية عن أحمد .

والثالث : يجوز ذلك في البناء والصحراء ، وهو قول حماد بن الزبير وربيعة وداود الظاهري .

والرابع : يحرم الاستقبال في الصحراء والبناء ويجل الاستدبار فيها وهو رواية عن أبي حنيفة وأحمد .

إحتج لمن حرم مطلقاً بحديث أبي أيوب رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها يقول ولا غائط ولكن شرقوا أو غرسوا . قال أبو أيوب رضي الله عنه قدّمنا الشام فوجدنا مراحض قد بنيت قبِل القبلة فنحنرف ونستغفر الله . رواه البخاري ومسلم^(٢) .

ولأنه تلحقه المشقة في اجتناب القبلة في البناء دون الصحراء ، فإن قالوا : خصوا الجوازيين تلحقه مشقة قلنا : الرخصة ترد لسبب ثم

(١) التكرات ، سبل السلام ، ج ٦ ، ص ٧٧ .

(٢) الثوري ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٨٩ .

نعم كالفصل . وأما الجواب عن الأحاديث التي احتجوا بها فهو أنها محمولة على من كان بالصحراء وللجميع بين الأحاديث . أقول : من أراد التفصيل فليراجع المجموع وغيره ، والله أعلم .

قال النووي رحمه الله : مذهبنا وجوب ثلاث مسحات وإن حصل الانقضاء بدونها وبه قال أحمد وإسحق وأبو ثور ، وقال مالك وداود : الواجب الانقضاء فإن حصل بحجر أجزاء وهو وجه لنا وحكاية العبدري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبه قال أبو حنيفة رحمه الله حيث أوجب الاستحشاء واحتجوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «من استجر فليوتر ، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج .»

قال واحتج أصحابنا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه «كان رسول الله ﷺ يأمرنا بثلاثة أحجار وينهى عن الروث والرمة» . رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه بأسانيد صحيحة .

الرمة : بكسر الراء المعظم الياء ، وبحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : «أمر النبي ﷺ الغائط فأمرني أن أتبه بثلاثة أحجار فوجدت حجرين والنمس الثالث فلم أجده فأخذت روثه فأتته بها فأخذ الحجر وألقى الروثة وقال إنها ركس» . رواه البخاري هكذا ورواه أحمد والدارقطني والبيهقي في بعض رواياته زيادة «فألقى الروثة وقال إثنى بحجر يعني ثلثاء وفي بعضها وإثنى بغيرها»^(٩) .

١٣- وعن عائشة رضي الله عنها قالت : «إن النبي ﷺ قال : مَنْ أَمَرَ الْغَائِطَ فَلْيَسْتِزِرْ» . رواه أبو داود

الشرح :

قال النووي رحمه الله : قال المصنف رحمه الله : ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما «أن النبي

(٩) نسى المصدر . ص ١١٣-١١٤ .

﴿ كَانَ لَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ ﴾ . رواه أبو داود والترمذي وضعفه .

وهذا الأدب مستحب بالإنفاق وليس بواجب ومعناه إذا أراد الجلوس للحاجة لا يرفع ثوبه عن عورته في حال قيامه بل يصير حتى يدنو من الأرض ويستحب أيضاً أن يسبل ثوبه إذا فرغ قبل انتصابه ، صرح به الماوردي في الأئناع وهذا كله إذا لم يخف تجسس ثوبه ، فإن خافه رفع قدرها والله أعلم^(١) .

أقول : سبق مزيد شرح يناسب الاستتار عند قضاء الحاجة في الحديث رقم (٤) من هذا الباب والله أعلم .

١٤ - وعنها رضي الله عنها « أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الغائط قال غفرانك » أخرجه الخمسة وصححه أبو حاتم والحاكم .

الشرح :

قولها « خرج من الغائط » أي الموضع الذي يتغوط فيه . قال أهل اللغة : أصل الغائط المكان المظلم كانوا يأتونه للحاجة فكانوا به عن نفس الحديث كراهة لأسمه ، ومن عادة العرب التعفف في ألفاظها واستعمال الكتابات في كلامها وصون الألسن عما نصان الأبصار والأسباع عنه .

« غفرانك » . منصوب بفعل مقدر أسألك غفرانك أو اغفر غفرانك ، والوجهان مقولان في قوله تعالى « غفرانك ربنا وإليك المصير » والأول أجود .

قبل في سبب قول النبي ﷺ هذا الذكر في هذا الموطن قولان : أنه استغفر من ترك ذكر الله تعالى حال لبثه على الحلاء وكان ﷺ لا يهجر ذكر الله تعالى إلا عند الحاجة ، والثاني : أنه استغفر الله تعالى خوفاً من تقصيره في شكر نعمة الله تعالى التي أنعمها عليه فأطعمه ثم

(١) نفس المصدر ، ص ٩٦ .

هضمه ثم سهل خروجه لمأى شكره فاصراً عن بلوغ هذه النعمة
تقداركه بالاستغفار.

وقد وردت آثار وأحاديث في بعضها ضعيف ولا يشترط الصحة
للحديث في مثل هذا منها: عن النبي ﷺ والحمد لله الذي أذهب
عني الأذى وعافاني، رواه ابن ماجه. وورد في وصف سيدنا نوح عليه
السلام والحمد لله الذي أذهب عني الأذى ولوشاء حبسه في، ومن
رواية ابن عمر رضي الله عنهما والحمد لله الذي أحسن إلي في أوله
وأخيره. ويجوز الأتيان بجميع هذه الأذكار أو الاختصار على بعضها
شكراً على نعمة الله عز وجل^(١).

١٥- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ مِنْ
الْعَبَائِطِ كَأَنِّي أَنْتَبِهَ بِكَائِفَةِ أَحْبَابٍ قَوَّجَتْ خِيَمَتَيْنِ وَلَمْ أَجِدْ ثَابِتًا
فَأَتَيْتُهُ بِرُوثٍ فَأَخَذَهُمَا، وَأَلْقَى الرُّوثَ وَقَالَ إِنَّهَا رُثْسٌ». أخرجه
البخاري وزاد أحد والدار قطني «إتني بغيرها».

١٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
نَهَى أَنْ يَسْتَنْجَى بِعَظْمٍ أَوْ رُوثٍ وَقَالَ إِنَّهَا لَا يُطَهَّرُ بِهِ». رواه الدار
قطني وصححه.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: لا يجوز الاستنجاء بعظم أو روث ولا غير
فإن خالف واستنجى به عصي ولا يجزئه وإذا لم يجزئه الطعوم كفاء
بعده الحجر إن لم ينثر النجاسة.

اتفق الشافعية وآخرون على تحريم الاستنجاء بجميع
الطعومات كالخيزر واللحم والعظم وغيرها. قال البيهقي: إن
استنجى بها المأكول في جوفه كالخيزر واللوز اليابس كره وأجزأه فإن
انفصل القشر جاز الاستنجاء به ولا كراهة.

(١) النووي، المجموع، ج ٢، ص ٨٩-٨٤.

ومن الأشياء المحترمة التي يحرم الاستنجاء بها الكتب التي فيها شيء من علوم الشرع فإن استنجى بشئ منها عالماً به أثم ، ولو استنجى بشئ من أوراق المصحف والعيادة بالله عالماً به صار كافراً مرتدأً، نقله القاضي حسين والرويان وغيرهما والله أعلم^(١).

والصحيح عند الأصحاب تحريم الاستنجاء بأجزاء الحيوان في حالة اتصاله به كالذنب والأذن والعقب والصوف والوبر والشعر وغيرها، ويجوز بالجلد المدهون لأنه منفصل عن الحيوان غير متصل به.

قال الماوردي : إذا جف ورق الشجر ظاهره وباطنه أو ظاهره جاز الاستنجاء به إذا كان مزيلاً أما التراب فيجوز الاستنجاء به إذا كان منحجراً فمنكناً الأزالة به، فإن كان رقيقاً لا تمكن الأزالة به لم يجزئ لأنه يتعلق بالمحل.

قال الشافعي رحمه الله : إذا نفث الصوف عن الخنم واستنجى به كرهت وأجزأ له . قالوا : إسنأ كرهه لأن فيه تعذيب الحيوان ، فأما الاستنجاء بالصوف فليس بمكروه إن أخذه من شاة بعد ذكائها أو جزه عنه في حياتها ، ويجوز الاستنجاء بالأجر.

(مسألة) : إذا انتشر الحاريج إلى ظاهير الألبين فإن كان متصلاً تعين الماء في جميعه كسائر النجاسات لتدوره وتعذر فصل بعضه عن بعض ، وإن انفصل بعضه عن بعض تعين الماء في الذي على ظاهر الألبين^(٢).

١٧- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه» . رواه الدارقطني .

١٨- وللحاكم «أكثر عذاب القبر من البول» . وهو صحيح

(١) النووي، المجموع، ج٢، ص ١٢٧-١٢٩ .
(٢) الكحلاني، سبل السلام، ج١، ص ٨٩-٩٠ بصرفه.

الامتنان .

الشرح :

قال الصنعائي رحمه الله : قال رسول الله ﷺ «استنزوها» من التنزه وهو البعد بمعنى تنزهوا أو اطلبوا التنزه «فإن عامة عذاب القبر منه» أي أكثر من يُعَذَّب فيه منه بسبب ملاسته وعدم التنزه .

والحديث الشريف أمر بالبعد عن البول وإن عقوبة عدم التنزه منه تُعجل في القبر ، وقد ثبت في الصحيحين «أنه ﷺ مر بقبرين يعذبان فقال إنهما يعذبان وما يعذبان في كبير بل في إنه كبير ، أما أحدهما فكان لا يستنزه من البول» وفي رواية «لا يستتر من بوله» - وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة ، ثم أخذ ﷺ جريدة وطية فوضع في كل قبر منها وقال : لعل الله يخفف عنها ما لم تيسر» متفق عليه .

ومعنى «لا يستتر من بوله» من الاستئثار أي لا يجعل بينه وبين بوله ساتراً يمنعه عن الملامسة له ، أولآنه لا يستتر في من الاستبراء أو لأنه لا يتوقاه وكلها ألفاظ واردة في الروايات وكلها مفيدة لتحريم ملامسة البول وعدم التحزرنه . قال : ولا يخفى أن أحاديث الأمر بالذهاب إلى المخرج بالأحجار والأمر بالاستطابة دالة على وجوب إزالة النجاسة . قوله ﷺ «وما يعذبان في كبير بل في إنه كبير» أراد أنه ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز وجزم بهذا البخوي ورجحه من ذهب إليه^(١) .

قال النووي رحمه الله : ويكره أن يسأل قائلاً من غير عدولآنه لا يؤمن أن يترشش عليه لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : «من حدثكم أن النبي ﷺ كان يسول قائلاً فلا تصدقوه» ما كان يقول إلا قاعداً» . رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه وما روي «أن النبي

(١) التكملة ، سل السلام ، ج ١ ، ص ٨٦ ، ٨٧ .

❦ أنى سباطة قوم فبال قائمها فصحيح رواه البخاري ومسلم من رواية حذيفة بن اليمان رضي الله عنها ووجه الجمع بين الحديثين أن بوله قاعداً هو المشهور الدائم من فعله ❦ وأما بوله قائماً فنادر أو لعذر.

ذكر الخطابي ثم البيهقي في سبب بوله ❦ قائماً أوجهاً:
أحدهما: أن العرب كانت تستنفي بالبول قائماً لوجع العصب فتري أنه كان به ❦ إذ ذاك وجع صلب.
والثاني: أنه لعله بمأبضه والمئبض باطن الركبة من الأذى وغيره وجمعه مأبض بالمد.

الثالث: أنه لم يجد مكاناً يصلح للقعود فاحتاج إلى القيام إذا كان الطرف الذي يليه عالياً مرتفعاً ويجوز وجه رابع أنه لبيان الجواز.
قال: وكان إبراهيم ابن سعد لا يقبل شهادة من بال قائماً، وقال مالك إن كان في مكان يتطأير إليه من البول شيء فمكروه وإن كان لا يتطأير فلا كراهة^(١).

عن أنس رضي الله عنه عن النبي ❦ «تترهبوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه» رواه الدارقطني بسند حسن.

١٩- وعن سراقبة بن مالك رضي الله عنه قال: «علمنا رسول الله ❦ في الخلوة أن نَقْعَدَ عَلَى الْبُشْرِ وَنُغَيِّبَ الْبَيْتَ». رواه البيهقي بسند ضعيف.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: وهذا الأدب مستحب عند أصحابنا واحتجوا بما ذكره المصنف، وقد بينا أن الحديث الضعيف لا ينجح به فيبقى المعنى ويستأنس بالحديث^(٢).

(١) الترمذي، المعصوم، ج٢، ص ٩٢-٩٣.

(٢) الترمذي، المعصوم، ج٢، ص ٩٨.

قال الشيرازي رحمه الله : ولا يطيل القعود لما روي عن لقمان عليه السلام أنه قال «طول القعود على الحاجة تنج منه الكبد ويأخذ منه الباسور فاقعد هويتا وأخرج». والمستحب أن لا يستنجي بالماء في موضع قضاء الحاجة لما روي عن عبدالله بن مغفل رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «لا يبولن أحدكم في مستحبته ثم يتوضأ فان عامة الوسواس منه»^(١).

معنى «تنج» تفرغ، أما «الباسور» فهي علة في مقعدة الإنسان، «هويتا» قليلاً.

٢٠- وعن عيسى بن يزداد (يرداد) عن أبيه رضي الله عنها قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْتَرِ ذِكْرَهُ ثَلَاثَ تَرَاتٍ» رواه ابن عاصم بسند ضعيف.

اللغة:

الشر: جذب بجفاء. قال أهل اللغة واستنثر إذا جذب بقية بوله عند الاستبراء.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: قال الشافعي في الأم: يستبرئ المائل من البول لثلاث يقطر عليه، وقال إمام الحرمين: ويستم بالاستبراء فيمكنك بعد انقطاع البول وتتنح، وكل أعرف بطبيعته. والشر أن يمر بأصبعه ليخرج بقية البول إن كانت، والمختار أن هذا يختلف باختلاف الناس والمقصود أن يظن أنه لم يبق في مجرى البول شيء يخاف خروجه، فمن الناس من يحصل له هذا المقصود بأدنى عصر ومنهم من يحتاج إلى تكراره ومنهم من يحتاج إلى تنح ومنهم من يحتاج إلى شيء خطوات ومنهم من يحتاج إلى صبر لحظة ومنهم من لا يحتاج إلى

(١) الشيرازي، للتبويب، ج١، ص ٢٩-٣٧.

شئ من هذا وينبغي لكل أحد أن لا ينتهي إلى حد الوسوسة^(١).

٢١- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سأل أهل قباء: «إن الله ينهي عليكم، فقالوا: إنا نتبع الحجارة الماء» رواه البزار بسند ضعيف وأصله في أبي داود. وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بدون ذكر الحجارة.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «نزلت هذه الآية في أهل قباء (فيه رجال يجرون أن يتطهروا) وكانوا يستنجون بالماء». رواه أبو داود.

وعن عويمر بن ساعدة رضي الله عنه «أن النبي ﷺ أتاهم في مسجد قباء فقال: إن الله قد أحسن عليكم الثناء في الطهور فيما هذا الطهور الذي تطهرون به». قالوا: والله يا رسول الله ما نعلم شيئاً إلا إنه كان لنا جيران من اليهود. يغسلون أبدانهم فغسلنا كما غسلوا». رواه أحمد في مسنده وابن خزيمة في صحيحه. وعن جابر وأبي أيوب وأنس رضي الله عنهم قالوا: نزلت هذه الآية «فيه رجال يجرون أن يتطهروا» فقال رسول الله ﷺ: يا معشر الأنصار قد أثنى الله عليكم في الطهور فيما طهروكم؟ قالوا: نوضاً للصلاة ونقتسل من الجنابة ونستنحي بالماء فقال «هو ذلك فعليكموه» رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي.

قال النووي رحمه الله: فهذا الذي ذكرته من طرق الحديث هو المعروف في كتب الحديث أنهم كانوا يستنجون بالماء وليس فيها ذكر الجمع بين الماء والأحجار. وأما قول المصنف رحمه الله: قالوا تتبع الحجارة بالماء فكذا بقوله أصحابنا وغيرهم وليس له أصل في كتب الحديث. قال: والمستحب أن يستنحي بالحجر في موضع قضاء الحاجة ويؤخر الماء إلى أن ينتقل إلى موضع آخر والله أعلم.

(١) النووي، المجموع، ج ٢، ص ٩٩.

يُجوز الاقتضاري الاستجاء على الماء، ويجوز الاقتضار على الأحجار، والأفضل أن يجمع بينهما فيستعمل الأحجار ثم يستعمل الماء، فتقدم الأحجار لتقل مباشرة النجاسة ثم يستعمل الماء ليظهر المحل طهارة كاملة. فلو استجى أولاً بالماء لم يستعمل الأحجار بعده لأنه لا فائدة فيه، صرح به المالوري وآخرون وهو واضح^(١).

(١) النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٠٨-١١٠.

-باب الغسل وحكم الجنب-

١- عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «الماء من الماء» رواه مسلم وأصله في البخاري .

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها وجب الغسل» . متفق عليه وزاد مسلم «وإن لم ينزل» .

اللفظ :

الغسل يضم الغين المعجمة إسم للأغتسال وقيل المصدر بالفتح والأغتسال بالضم وقيل بالفتح : فعل المقتسل ، وبالضم : الذي يغتسل به ، وبالكسر : ما يجعل مع الماء كالأشنان . وحكم الجنب : أي الأحكام التي تتعلق بمن أصابه جنابة .

الماء من الماء : أي يجب الغسل بالماء عند إزال الماء الدافق الذي هو المني .

شعبها الأربع : رجلاها وشفراها ، وقيل يداها ورجلاها وقيل ساقاها وفخذاهما^(١) .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : أما حكم المسألة فالذي يوجب اغتسال المحي أربعة متفق عليها وهي : إيلاج حشفة الذكر في فرج ومخرج المني ، والحيض ، والنفاس . ويجب غسل الميت ، وقد يجب غسل البدن يعارض بأن يصيبه كله نجاسة^(٢) .

قال رحمه الله : أجمع العلماء على وجوب الغسل بخروج المني ولا فرق عندنا بين خروجه بجماع أو احتلام أو استمناء أو نظر أو غير سبب سواء خرج بشهوة أو غيرها ، وسواء خرج في النوم أو اليقظة من

(١) الفتاوى ، سبل السلام ، ج١ ، ص ٨٤-٨٥ .

(٢) النووي - المجموع ، ج٢ ، ص ٩١-٩٢ .

الرجل أو المرأة. وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : لا يجب إلا إذا خرج بشهوة ودفق كما لا يجب الغسل بالمذي لعدم الدفق .

إذا أمني واعتسل وخرج منه مني على القرب من غسله لزمه الغسل ثانية سواء كان ذلك قبل أن يبول بعد المني أو بعد بوله ، هذا مذهبننا نص عليه الشافعي . وقال مالك وسفيان الثوري وأبو يوسف وإسحاق ابن راهويه لا غسل مطلقاً وهي أشهر الروايات عن أحمد .^(١)

قال النووي رحمه الله : مذهبنا أن الإيلاج في فرج المرأة ودبرها ودبر الرجل ودبر البهيمة وفرجها يوجب الغسل وإن لم ينزل وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، واحتج أصحابنا والجمهور بحديث عائشة رضي الله عنها «أن رسول الله ﷺ قال : إذا جلس بين شعبها الأربع ومسى الختان الختان وجب الغسل» . رواه مسلم وفي الرواية الأخرى «إذا لئقى الختانان وجب الغسل» .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما «أن معنى الماء من الماء» أي لا يجب الغسل بالبرؤ يا في النوم إلا أن ينزل الماء .

قال : ولما الأثر الذي عن بعض الصحابة رضي الله عنهم فقالوا قيل أن يبلغهم النسخ ، ودليل النسخ أنهم اختلفوا في ذلك فأرسلوا إلى عائشة رضي الله عنها فأخبرتهم أن النبي ﷺ قال : إذا جلس بين شعبها الأربع وجهدها وجب الغسل» . فرجع من خالف إلى رأيها ، والله أعلم^(٢) .

قال النووي رحمه الله : وجوب الغسل وجميع الأحكام المتعلقة بالجماع يشترط فيها تغييب الحشفة بكماها في الفرج ولا يشترط زيادة الحشفة ولا يتعلق ببعض الحشفة وحده شيء من الأحكام . قال : أما إذا قطع بعض الذكر فإن كان الباقي دون قدر الحشفة لم يتعلق به شيء

(١) قس المرجع ، ص ١١٩ .

(٢) النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ١١٥-١١٦ .

من الأحكام ، وإن كان قدرها فقط تعلقت الأحكام بنفيه كله دون بعضه .

إذا كان غير غشون فأولج لزمهما الغسل بلا خلاف ولا أثر لذلك . ولرفق على ذكره خرقه وأولج بحيث غابت الخشفة ولم يتزل : الصحيح وجوب الغسل عليها^(١) .

أقول : معنى قوله «وجوب الغسل وجميع الأحكام» أي إقامة حد الزنا وثبوت النسب والتبوية والبركة وما شاكل ذلك سواء كان الوطء حراماً أو حلالاً ، والله أعلم .

٣- وعن أنس رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا تَاهِتْرَى الرَّجُلَ قَالَ «تَغْتَسِلُ» متفق عليه ، زاد مسلم «فَقَالَتْ أَمْ ثَلَاثَةٌ تَغْتَسِلُ يَكُونُ هَذَا؟ قَالَ : نَعَمْ فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّيْءُ؟» .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى النبي ﷺ ، فقالت يا رسول الله : إن الله لا يستحي من الحق ، هل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ قال نعم إذا رأت المأثور والبخاري وسلم .

قال : وأما أم سليم امرأة أبي طلحة فهي أم أنس بن مالك وهي من فاضلات الصحابيات ومشهوراتهن وكان النبي ﷺ يكرمها ويكرم أختها أم حرام بنت ملحان ويقيم عندهما وكانتا خالتيه ومهرمين له ﷺ . واسم أبي طلحة زوجها : زيد بن سهل ، شهد العقبة وهدراً وأحداً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وكان من النضياء ليلة العقبة ومناقبه مشهورة رضي الله عنهم أجمعين .

قولها «إن الله لا يستحي من الحق» روي يستحي بيائين وروي

(١) نص المصدر ، ص ١١٢-١١٣

يستحي بقاء واحدة «والاحتلام» ابتعاد من الحَلَم بضم الحاء وإسكان اللام وهو ما يراه النائم من المنامات، يقال حَلَمَ في منامه يفتح الحاء واللام واحتلم ثم جعل اسماً لما يراه النائم من الخيالات فيحدث معه إنزال المني غالباً فغلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من أنواع المنام لكثرة الاستعمال. وقوله ﷺ «إذا رأت الماء بيان لحالة وجوب الغسل بالاحتلام وهي إذا كان معه إنزال المني. قال: مني الرجل في حالة صحته أبيض ثخين يتدفق في خروجه دفعة بعد دفعة ويخرج بشهوة وتلذذ بخروجه ثم إذا خرج يعقبه فتور، ورائحة كريهة طلع التخل قريصة من رائحة العجين وإذا يس كانت رائحته كريهة البيض، هذه صفات المني وقد يفقد بعضها مع انه مني موجب للغسل بان يرق ويصفّر لمرض أو يخرج بغير شهوة ولا لذة لاسترخاء وعاه أو يحمر لكثرة الجماع أو يصير كماء اللحم وربما خرج دماً عيطاً»^(١).

أقول: سبق في شرح الحديث رقم (٤) من باب النجاسة وبيانها ذكر أقوال العلماء في نجاسة المني وظهارته مع الدليل فليراجع هناك، والله أعلم.

لو قبل امرأة فأحسن بانتقال المني ونزوله فأمسك ذكره فلم يخرج منه شيء في الحال ولا علم بخروجه بعد ذلك فلا غسل عليه عندنا، وبه قال بعض العلماء وخالف أبو حنيفة وأحمد فانها قالوا في أشهر الروايتين عنها: يجب الغسل. قالوا: ولا يتصور رجوع المني. ودليلنا قوله ﷺ «الماء من الماء» ولأن العلماء يجمعون على أن من أحسن بالحدث كالفرقة والريح ولم يخرج منه شيء لا وضوء عليه فكذا هذا^(٢).

٤- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ

(١) الترمذي، المجموع، ج ٢، ص ٤٥٠.

(٢) تيسر المصدر، ص ٢١٩-٢٢٢ يتصرف.

يغتسل من أربع : من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامة ومن غسل الميت . رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة .

الشرح :

قال الله تعالى «وإن كنتم جنبا فاطهروا» أوجب الله تعالى الغسل من الجنابة . أما غسل الجمعة ، قال النووي رحمه الله موسنة عندنا وأوجبه بعض السلف ، وقيم يستحب له أربعة أوجه ، الصحيح : أنه يستحب لكل من حضر الجمعة سواء الرجل والمرأة ومن نجس عليه ومن لا نجس ولا يستحب لغيره . والثاني : يستحب لكل من نجس عليه سواء حضر أم أنقطع لعذر . والثالث : يستحب لمن حضر ممن تلزمه الجمعة دون من لا تلزمه . الرابع : يستحب لكل أحد سواء حضر أم لم يحضر ومن تلزمه ومن لا تلزمه ومن انقطع عنها لعذر أو لغيره كغسل العيد حكمة المتولي وغيره .

قال الشافعي رحمه الله : ويدخل وقت غسل الجمعة بطلوع الفجر ويبقى إلى صلاة الجمعة والأفضل أن يكون عند الرواح إليها ، فلو اغتسل قبل الفجر لم يحسب . ولو اغتسل بعد الفجر ثم أجنب لم يطل غسل الجمعة عندنا لكن الأوزاعي أبطله ، دليلنا : أن غسل الجمعة يراد للتطهير فإذا أعقبه غسل الجنابة لم يطله بل هو أبلغ في النظافة وإن لم يجد الماء تيمم . قالوا : ويتصور ذلك في قوم توضأوا وفرغ مأذونهم وفي الجريح في غير أعضاء الوضوء .

قال : ومن الغسل المسنون : غسل العيدين وغسل الكسوفين وأغسال الحج . ومن المستحب الغسل من الحجامة . قال : أصحابنا : وأكد هذه الأغسال وغسل الجمعة والغسل من غسل الميت . والصواب أن غسل الجمعة أكد للأحاديث الصحيحة .

قال : وبإسناد ضعيف البيهقي عن ابن عمرو بن العاص قال وكنا نغتسل من خمس : من الحجامة والحمام ونشف الأبط ومن الجنابة ويوم

الجمعة». قال : ومن المستحب الغسل لمن أراد حضور جمع الناس صرح به أصحابنا . قال البخاري وعندي أن من دخل الحمام فغرق استحب أن لا يخرج حتى يغتسل^(١).

٥- وعن أبي هريرة رضي الله عنه -في قصة ثمامة بن أثال عندما أسلم- وأمره النبي ﷺ أن يغتسل» رواه عبد الرزاق وأصله متفق عليه .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : «عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : بعث رسول الله ﷺ غيلاً قيل نجده فجاءت برجل يقال له ثمامة بن أثال فربطوه بسارية من سواري المسجد ، وذكر الحديث وفي آخره : فقال رسول الله ﷺ : أطلقوا ثمامة فانطلق الى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله . رواه البخاري وفي رواية للبيهقي وغيره «أن رسول الله ﷺ مر عليه فأطلقه وبعث به الى حائط أبي طلحة وأمره أن يغتسل فاغتسل وصلى ركعتين» . قال البيهقي يحتمل أن يكون أسلم عند النبي ﷺ ثم اغتسل ودخل المسجد فأظهر الشهادة ثانياً جمعاً بين الروایتين .

قال النووي رحمه الله : إذا أسلم الكافر ولم يجب في الكفر استحب أن يغتسل ولا يجب عليه الغسل بلا خلاف عندنا ، وسواء في هذا الكافر الأصلي والمرتب والذمي والحربي . قال الخطابي وهذا قال أبو حنيفة وأكثر العلماء وقال مالك وأحمد وأبو ثور يلزمه الغسل واختاره ابن المنذر والخطابي واحتجوا بحديث قيس بن عاصم «أنه أسلم فأمره رسول الله ﷺ أن يغتسل» رواه أبو داود والترمذي والنسائي .

(١) النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٢١٩-٢٢٢ بتصرف .

واحتج أصحابنا: أنه أسلم خلق كثير ولم يأمرهم النبي ﷺ بالاختسال. ولأنه ترك معصية فلم يجب معه غسل كالثبوت من سائر المعاصي.

والجواب عن حديثيهما من وجهين: أحدهما: حمله على الاستحباب جمعاً بين الأدلة ويؤيده أنه ﷺ أمر قيساً أن يغتسل بماء وسدره وأنفقنا أن السدر غير واجب. والثاني: أنه ﷺ علم أنها أجنبية لكونها كانت لها أولاد فأمرها بالفصل لذلك لا للإسلام، والله أعلم.

(فرع):

يستحب للكافر إذا أسلم أن يخلق شعر رأسه، واحتجوا له بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أباه أتى النبي ﷺ فقال: أسلمت. فقال له النبي ﷺ «أنتي عنك شعر الكفرة» يقول إحلق. رواه أبو داود والبيهقي بإسناد ليس بالقوي.

إذا أراد الكافر الإسلام فليأمر به ولا يؤخره للاختسال بل تعجبه المبادرة بالإسلام ويحرم تحريماً شديداً تأخيرها للاختسال وغيره، وكيف يجوز البقاء على أعظم المعاصي وأفحش الكبائر ورأس المويقات وأقبح المهلكات لتحصيل غسل لا يجب عبادة لعدم أهلية فاعله. قال: وكذا إذا استشار مسلماً في ذلك حرم على المستشار تحريماً غليظاً أن يقول له أخره إلى الاختسال بل يلزمه أن يحثه على المبادرة بالإسلام، هذا هو الحق والصواب، والله أعلم^(١).

٦- وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم» أخرجه السبعة.

٧- وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل

(١) الشريفي، القلوبي، ج١، ص ١١٣.

أفضل، رواه الحمصة وحسنه الترمذي .

الشرح :

قال الشيرازي رحمه الله : الستة لمن أراد الجمعة أن يغتسل لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «من جاء منكم الجمعة فليغتسل» ووقته ما بعد طلوع الفجر إلى أن يدخل في الصلاة فإن اغتسل قبل طلوع الفجر لم يحزه لقوله ﷺ «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم» فعلقه على اليوم ، والأفضل أن يغتسل عند الرواح لحديث ابن عمر رضي الله عنهما ولأنه إنما يراد لقطع الرواح فإذا فعله عند الرواح كان أبلغ في المقصود . فإن اغتسل فالفضل أفضل .

قال : ويستحب أن يتنظف بسواك وأخذ الظفر والشعر وقطع الرواح وتطيب ولبس أحسن ثيابه لما روى أبو سعيد الخدري وأبو هريرة رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ قال : من اغتسل يوم الجمعة واستن ومس من طيب إن كان عنده وليس أحسن ثيابه وخرج حتى يأتي المسجد ولم يتخط رقاب الناس ثم ركب ماشاء الله أن يركب وأنصت إذا خرج الإمام كانت كفارة ما بينتها وبين الجمعة» . قال : ويستحب للإمام من الزينة أكثر مما يستحب لغيره لأنه يقتدي به والأفضل أن يعتنم ويرتدي ببرد لأن النبي ﷺ كان يفعل ذلك^(١) .

٨- وعن علي رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يقرأ القرآن ما لم يكن يجنباً رواه أحمد والحمصة وهذا لفظ الترمذي وصححه وحسنه ابن حبان .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : عن علي رضي الله عنه قال : وكان رسول الله ﷺ يقضي حاجته فيقرأ القرآن ولم يكن يجنبه - وربما قال يحجزه -

(١) النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ١٧٢ .

عن القرآن شئ غير الجنبانة». رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم. وروى عن علي رضي الله عنه «لا يقرأ الجنبُ القرآن ولا حرفاً واحداً» وصح عن عمر رضي الله عنه «أنه كره القراءة للجنب» رواه البيهقي.

فلا يقرأ الجنب القرآن ولا حرفاً واحداً بنية القراءة لكن يجوز بنية الذكر إذ المراد بالذكر في حديث عائشة رضي الله عنها «غير القرآن» فانه المفهوم عند الإطلاق، والله أعلم^(١).

أقول: سبق زيادة إيضاح للمسألة في الحديث المرقم ١١١٥، ولا يمس القرآن الا طاهره من باب نواقض الوضوء، والله أعلم.

٩- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إِذَا آتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَوَضَّعَ فَلْيَتَوَضَّعْ بِتَبَيُّنِهَا وَضُوءُهُ» رواه مسلم وزاد الحاكم «فانه أنشط للعوده».

١٠- وللأربعة عن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء». وهو معلول.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: كان النبي ﷺ يترك الوضوء وينام وهو جنب أحياناً ليبين الجواز وثاب على ذلك، إذ لو واطب ﷺ على الوضوء والغسل بعد الجماع مباشرة لأعتقد الكثيرون وجوبه لكن ثبت في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه «أن النبي ﷺ طاف على نسائه يغسل واحد، وهن تسع نسوة». فيحتمل أنه كان يتوضأ ويحتمل أنه ترك الوضوء لبيان الجواز. وفي رواية لأبي داود «أن النبي ﷺ طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه فقيل يارسول الله ألا نغسله غسلاً واحداً؟ فقال: هذا أزكى وأطيب وأطهر». قال أبو داود: والحديث الأول أصح.

(١) النووي، المجموع، ج ٦، ص ١٧٢

قال النووي رحمه الله : كراهة النوم قبل الوضوء للمجنب هو مذهبنا وبه قال أكثر السلف لو كثير منهم حكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن عباس وأبي سعيد وشاذل بن أوس وعائشة رضي الله عنهم ، وعن الحسن البصري وعطاء والنخعي ومالك وأحمد وإسحاق واختاره ابن المنذر^(١).

(فرع) :

روى أبو داود والنسائي بإسناد جيد عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا جنب ولا كلب» . قال الخطابي : المراد أن الملائكة الذين يتزلون بالرحمة والبركة لا الحفظة لأنهم لا يفارقون الجنب ولا غيره . وقيل لم يرد بالجنب من أصابته جنابة فأخر الغسل إلى حضور الصلاة ولكنه الجنب الذي يتهاون بالغسل ويتخذ تركه عادة لأن النبي ﷺ «كان ينام وهو جنب ويطوف على نسائه يغسل واحدة» . قال : وأما الكلب : فهو أن يقتني كلباً لغير الصيد والزرع والماشية وحراسة الدار . قال : وأما الصورة : فهي كل مصور من ذات الأرواح سواء كان على جدار أو سقف أو ثوب ، هذا كلام الخطابي وفي تخصيصه الجنب بالتهاون والكلب بالذي يحرم إقتناؤه نظر وهو محتمل^(٢).

١١ - وعن عائشة رضي الله عنها قال : «كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم يفرغ بيمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ثم حفن على رأسه ثلاث حفنات ثم أنفاض على سائر جسده ثم غسل رجليه» . متفق عليه واللفظ لمسلم .

(١) نفس المصدر، ص ١٧٠-١٧١ .

(٢) النووي، المجموع، ج ٤، ص ١٧١ .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : إذا أراد الرجل الغسل من الجنابة يسمي الله تعالى ويتوي الغسل من الجنابة أو الغسل لا ستباحة مالا يستباح إلا بالغسل كالصلاة والقراءة والمكث في المسجد عند أول إفاضة الماء على جزء من يده ويستحب استدانتها إلى الفراغ وفي أكثر روايات ميمونة رضي الله عنها وأنه ﷺ توضأ ثم أفاض الماء عليه ثم تنحى لغسل رجله وفي رواية لها عند البخاري أنه ﷺ توضأ وضوءه للصلاة غير قدميه ثم أفاض عليه الماء ثم نحى قدميه فغسلهما .

قال والعادة المعروفة له ﷺ إكمال الوضوء ، وبين الجواز في بعض الأوقات بتأخير القدمين ، وسواء قدم الوضوء أو آخره أو فعله في أثناء الغسل فهو محصل سنة الغسل ولكن الأفضل تقديمه ، يتوضأ بنية الغسل ورفع الحدث الأصغر لأننا إذا أوجبنا الجمع بين الوضوء والغسل فظاهر لأنه لا يشرع وضوءان ، فيكون هذا هو الواجب وإن قلنا بالتدخل كان فيه الخروج من الخلاف^(١) .

١٢- ولها من حديث ميمونة رضي الله عنها «ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَيَّ فَرْجِي وَغَسَلَ بِشَيْئَالِهِ ثُمَّ غَسَلَ بِهَا أَرْضَهُ» . وفي رواية «فَمَسَحَهَا بِالثَّرَابِ» وفي أخرى «ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالتَّنْدِيلِ فَرَدَّه» وفيه «وَيَحْتَمِلُ تَغْطِئُ الْمَاءَ بِرِجْلَيْهِ» .

الشرح :

قال الصنعاني رحمه الله : قولها «أَفْرَغَ عَلَيَّ فَرْجِي وَغَسَلَ بِشَيْئَالِهِ» أي ماعلى القبل والدير من نجاسة كآثر الاستنجاء ولغيره ، وما على القبل من مني ورطوبة وغير ذلك ، فالقول يتناول الطاهر والنجس . وإزالة النجاسة شرط لصحة الوضوء والغسل وشرط الشئ لا بعد منه كالعطارة وستر العورة لا بعدان من أركان الصلاة . وأما النية وإفاضة

(١) نشر المصدر، ص ١٩٨-١٩٩ .

الماء على جميع البدن شعره وبشره فواجبان عند الشافعية وآخرين .
 قولها «ثم أتيت بالمسديل فرثه - وفيه - وجعل ينفض الماء بيده»
 الأشهر أنه مستحب ترك التشيف لأن الغسل عبادة والبقاء على أثرها
 مستحب . وفي الحديث الشريف دلالة على جواز نفض اليد من ماء
 الغسل لكن عارضه حديث «لا تنفضوا أيديكم فانها مراوح الشيطان»
 إلا أنه حديث ضعيف، والله أعلم^(١).

١٣ - وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي
 امْرَأَةٌ أَتَدُّ شَعْرَ رَأْسِي أَفَأَنْقُضُهُ لِقَبْلِ الْجَنَابَةِ - وفي رواية - والحِطَّةِ؟
 قَالَ : لَا إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَغْتَيَّ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ خُتَيَاتٍ . رواه مسلم .
 الشرح :

قال النووي رحمه الله : الواجب إيصال الماء فكان الاعتبار به
 وكذا المفصلة من حيض أو نفاس وللجمعة وغيرها من الأغسال
 المشروعة . وحكى أصحابنا عن النخعي وجوب نفضها مطلقاً وحكى
 ابن المنذر عن الحسن وطاوس أنها لا تنفضها في الجنابة وتنفضها في الحيض وبه
 قال أحمد لكن أختلف أصحابه هل النفض واجب أم مستحب؟
 قال الشافعي رحمه الله : وأستحب أن تغسل الماء في أصول الشعر وأن
 تغمر خفافتها . قال أصحابنا ولو كان لرجل شعر مظفور فهو كالمرأة في
 هذا ، والله أعلم^(٢).

١٤ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ «إني
 لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» رواه أبو داود وصححه ابن
 خزيمة .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : مذهبنا أنه يحرم عليه - أي الجنب وكذا

(١) التكملة، سبل السلام، ج١، ص ٩١.

(٢) النووي، المجموع، ج٢، ص ٤٠٤.

الحائض - المكث في المسجد جالساً أو قائماً أو على أي حال متوضئاً أو غير متوضئ، ويجوز له العبور من غير لبث سواء كان له حاجة أم لا . وحكى ابن المنذر مثل هذا عن عبدالله بن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن البصري وسعيد بن جبير وعمر بن دينار ومالك . وحكى عن سفيان الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وإسحق بن راهويه أنه لا يجوز له العبور إلا أن لا يجد بداً منه فيتوضأ ثم يمر .

وقال أحمد : يحرم المكث ويباح العبور ولا يباح لغير حاجة ، قال : ولو توضأ استباح المكث . وجهور العلماء على أن التوضؤ لا أثر له في هذا . قال النووي رحمه الله : واحتج أصحابنا بقوله تعالى «ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغسلوا» ، قال الشافعي رحمه الله في الأم : قال بعض العلماء بالقرآن : معناها «لا تقربوا مواضع الصلاة وما أشبه ما قال بها قال لأنه ليس في الصلاة عبور سبيل إنما عبور السبيل في موضعها وهو المسجد . قال البيهقي في معرفة السنن والآثار : وروينا هذا التفسير عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وروينا عن جابر رضي الله عنه قال : كان أحدنا يمر في المسجد مجتازاً وهو جنب .

واحتج الحنفية بما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : جاء النبي ﷺ وميوت أصحابه شائعة في المسجد فقال «وجهوها هذه البيوت عن المسجد فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» . رواه أبو داود وغيره . قال الخطابي : وجوه البيوت أبوابها ، ومعنى وجهوها عن المسجد : إحرقوا وجوهها عن المسجد ، والله أعلم^(١) .

أقول : فيما جرت به العادة من إقامة الفواتح في المساجد مخالف لما سبق من الأحاديث ، والله أعلم .

١٥ - وعنها رضي الله عنها قالت : «كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد مختلف أيدينا فيه من الجنابة» . متفق عليه ، وزاد

(١) النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

ابن حبان «وتلقني أبديناه» .

الشرح :

قال البخاري رحمه الله : عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ وميمونة رضي الله عنهما كانا يغتسلان من إناء واحد . رواه البخاري في صحيحه .

قال العيني رحمه الله : المراد من هذا الحديث جواز اغتسال الرجل والمرأة من إناء واحد^(١) .

أقول : سبق زيادة إيضاح في باب المياه ، الحديث رقم (٧) والله أعلم .

١٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «إِنْ تَحَتَّ كُلُّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٍ فَأَغْسِلُوا الشَّعْرَ وَأَنْفُوا الْبَشْرَةَ» . رواه أبو داود والترمذي وضعفاء .

١٧- ولأحد من عائشة رضي الله عنها نحوه وفيه راي مجهول .

الشرح :

قال العيني رحمه الله : وفي الموطأ : وسئلت أي عائشة رضي الله عنها عن غسل المرأة فقالت «لتحفن على رأسها ثلاث حفنات وتضعف رأسها بيدها يعني تضعه وتجمعه وتغمزه بيدها لتدخله الماء» . وعند الزائر «كان ﷺ يخلل رأسه مرتين في غسل الجنابة» وعند أبي داود من حديث رجل عن سألته عنها «أن النبي ﷺ كان ينسل رأسه بالخطمي وهو جنب يجترئ بذلك ولا يصب عليه الماء» . وعند الطوسي مصححاً «ثم يشرب شعره الماء ثم يحنى على رأسه ثلاث حنّيات»^(٢) .

قال النووي رحمه الله : مذهبتنا أن ذلك الأعضاء في الغسل وفي

(١) العيني ، عمدة القارئ ، ج ٣ ، ص ١٩٩ .

(٢) العيني ، عمدة القارئ ، ج ٣ ، ص ١٩١ .

الوضوء سنة ليس بواجب ، فلو انقضى الماء عليه فوصل به ولم يمسه بيديه أو اتغمس في ماء كثير أو وقف تحت ميزاب أو تحت المطر نائياً فرض الغسل فوصل شعره وشره أجزاء وضوءه وغسله وبه قال العلماء كافة إلا مالكاً والمزني فإنها شرطاه في صحة الغسل والوضوء .
 واحتج لها بأن الغسل هو إمرار اليدين ولا يقال لواقف في المطر اغتسل . قال المزني : ولأن التيمم يشترط فيه إمرار اليد فكذا هذا .
 واحتج أصحابنا بقوله ﷺ لا يبي ذر رضي الله عنه « فإذا وجدت الماء فاعسه جلدك » . ولم يأمره بزياة^(١) .

- باب التيمم -

١- عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « أُعْطِيَ حَسّاً لَمْ يُعْطَهُ أَحَدٌ قَبْلِي ، نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَبِيرَةً شَهْرٌ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهَّوْراً فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَذْرَكْتَهُ الصَّلَاةَ فَلْيَصِلْ » . وذكر الحديث .
 ٢- وفي حديث حذيفة رضي الله عنه عند مسلم « وَجُعِلَتْ تُرْبُهَا لَنَا طَهَّوْراً إِذَا لَمْ نَجِدْ الْمَاءَ » .

٣- وعن علي رضي الله عنه عند أحمد « وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهَّوْراً » .

الشرح :

في صحيح البخاري نقلاً عن عمدة القاري قال : أخبرنا جابر ابن عبد الله أن النبي ﷺ قال « أُعْطِيَ حَسّاً لَمْ يُعْطَهُ أَحَدٌ قَبْلِي : نصرت بالرُّغْبِ مَبِيرَةً شَهْرٌ وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهَّوْراً فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَذْرَكْتَهُ الصَّلَاةَ فَلْيَصِلْ وَأَحَلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تُحَلِّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَأُعْطِيَ الشَّفَاعَةُ ، وكان النبي ﷺ يبعث إلى قومه خاصة وَبُعِثَ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً » . أخرجه البخاري في صحيحه .

(١) التروي . المجموع . ج ٤ ، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

قال البدر العيني رحمه الله : قوله «أعطيت حساء» أي لحم خصال، وعند مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه «فصليت على الأنبياء عليهم السلام بيتاً : أعطيت جوامع الكلم وعظم بني النبون» الحديث، وعنده أيضاً من حديث حذيفة «فصلنا علي الناس بثلاث، جعلت صُفُوفَنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ وَجَعَلَتْ لَنَا الْأَرْضَ كُلُّهَا مَسْجِداً وَتَرْتَحَا لَنَا طَهُوراً إِذَا لَمْ نَحِدِ الْمَاءَ». والله أعلم. قال : وقد ذكر أبو سعيد النسايبوري في كتاب شرف المصطفى أن الذي اعتص به نبينا ﷺ من بين سائر الأنبياء عليهم السلام ستون محصلة، قال القرطبي : لا يظن أن هذا تعارض، فإن من قال عندي خمسة دنائير مثلاً لا يدل هذا اللفظ على أنه ليس عنده غيرها ويجوز له أن يقول مرة أخرى عندي عشرون ومرة أخرى ثلاثون صدق عليه . قوله «لم يعطهن أحد قبلي» قال الداودي يعني لم يجمع لأحد قبله هذه الخمس . قوله «نصرت بالرعب مسيرة شهر» الرعب، الخوف، والنكسة في جعل الغاية شهراً لأنه لم يكن بين المدينة وبين أحد من أعدائه أكثر من شهر. قوله «وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» وهذا مختص بالنبي ﷺ حيث كان يجوز له أن يصلي في أي موضع أدرته الصلاة فيه وكذلك التيمم منه .

«وأحل لي الغنائم» جمع غنيمة وهي مال يحصل من الكفار بإحلاف خيل وركاب، قال الخطابي : كان من تقدم على ضربين : منهم من لم يؤذن لهم في الجهاد فلم يكن لهم مغنم، ومنهم من أذن له فيه لكن كانوا إذا غنموا شيئاً لم يحمل لهم أن يأكلوه وجاءت نار فأحرقته، قوله «وأعطيت الشفاعة» عن المبرد وتعلب : أن الشفاعة : الدعاء، والشفاعة كلام الشفيح للملك ونحوه عند حاجة يسألها لغيره . وقال ابن دقيق العيد : الأقرب أن السلام فيها للعهد والمراد الشفاعة العظمى في إراحة الناس من هول الموقف ولا خلاف في

وتقوعها. وقيل الشفاعة التي اُختصَّ بها أنه لا يرد فيها يسأل، وقيل الشفاعة: لخروج من في قلبه ذرة من إيمان من النار، وقيل في رفع الدرجات في الجنة، وقيل قوم استوجبوا النار ليشفع في عدم دخولهم إياها، وقيل إدخال قوم الجنة بغير حساب وهي أيضاً مختصة به ﷺ. قوله «وبعثت إلى الناس عامة» أي لقومه ولغيرهم من العرب والعجم والأسود والأحمر، قال الله تعالى «وما أرسلناك إلا كافة للناس»^(١). وخص الله سبحانه وتعالى ببقاء معجزته لبقاء دعوته ووجوب قبولها على من بلغتْهُ إلى آخر الزمان. قوله ﷺ «فأبى رجل لأدركته الصلاة فليصل» يعني يتيمم ويصلي، دليل على تيمم المقيم الحضري إذا عدم الماء كالسافر إذا خاف فوت الصلاة.

قال النووي رحمه الله: احتج به مالك وأبو حنيفة في جواز التيمم بجميع أجزاء الأرض.^(٢) قوله ﷺ «وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء» وقوله «وجعل التراب لي طهوراً» قال العمري: الاستدلال بلفظ التربة على خصوصية التيمم بالتراب ممنوع لأنه تربة كل مكان مانعه من تراب وغيره. وأجيب بأنه ورد في الحديث المذكور «وجعل التراب لي طهوراً» أخرجه أحمد والبيهقي بإسناد حسن، والجواب: أن تعيين لفظ التراب في الحديث المذكور لكونه أمكن وأغلب لا لكونه مخصوصاً به، على أننا نقول: التيمم باسم الصعيد: وهو وجه الأرض تراباً كان أو صخراً لا تراب عليه أو غيره.^(٣) أولى.

قال النووي رحمه الله: والصحيح في المذهب أنه لا يجوز إلا بتراب وبه قال أحمد وابن المنذر وداود وقال أبو حنيفة ومالك يجوز بكل أجزاء الأرض حتى بصخرة مغسولة. واحتجوا بقول الله تعالى

(١) سيأ، ص ١٣٤، آية (٢٨).

(٢) العمري، حاشية الفارسي، ج ٤، ص ٩٠-٩١ بتصرف.

(٣) نفس المصدر، ص ٩٠-٩١.

«فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً» والصعيد ما على الأرض ويقول ﷺ «جَعَلْتُ لَنَا الْأَرْضَ مَسْجِداً وَطَهُوراً» رواه البخاري ومسلم .

قال : واحتج أصحابنا بقوله تعالى «فاسجدوا بوجوهكم وأيديكم منه» وهذا يقتضي أن يمسح بها له غير يعلق بعضه بالعضو، ويحدث حنيفة . وروى البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : الصعيد الحثرت حثرت الأرض ، قال واليتم طهارة تعبدية فاختصت بها جاءت به السنة كالوضوء والله أعلم^(١) .

٤- وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال : بَعَثَنِي أَنَبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَأَجَبَنِي فَلَمْ أَجِدْ الْمَاءَ فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الذَّابَّةُ ثُمَّ أَتَيْتُ أَنَبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِذَلِكَ هَكَذَا ثُمَّ ضَرَبَ يَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ وَظَاهَرَ كَفَيْهِ وَوَجَّهَهُ . متفق عليه واللفظ لمسلم . وفي رواية للبخاري «وَضَرَبَ يَكْفِيهِ الْأَرْضَ وَتَفَحَّ رِجْلَاهَا ثُمَّ مَسَحَ رِجْلَهَا وَجَّهَهُ وَوَجَّهَهُ» .

٥- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ «الْيَتِمُّ ضَرْبَانِ ضَرْبٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبٌ لِلْيَدَيْنِ» رواه الدارقطني وصححه الأئمة ولفظه .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : المشهور أن التيمم ضربان ضربة للوجه وضربة لليدين مع المرفقين ، فإن حصل استيعاب الوجه واليدين بالضربتين والأوجبت الزيادة حتى يحصل الاستيعاب . وحكى أبو ثور وغيره قولاً للشافعي في القديم أنه يكفي مسح الوجه والكفين ، وهذا القول وإن كان قديماً مرجوحاً عند الأصحاب فهو القوي في الدليل والأقرب إلى ظاهر السنة الصحيحة .

(١) النووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٢٢٢-٢٢٣ .

قال : وأما قدر الواجب من اليدين فالمشهور من مذهبي أنه إلى المرفقين كما سبق وبه قال مالك وأبو حنيفة وأكثر العلماء ، وقال آخرون : الواجب ضربة للوجه والكفين ، حكاه ابن المنذر عن عطاء ومكحول والأوزاعي وأحمد وإسحاق ، قال ابن المنذر وبه أقول وبه قال داود وحكاه الخطابي عن عامة أصحاب الحديث .

قال الشافعي رحمه الله : إنها منعتنا أن نأخذ برواية عمل في الوجه والكفين لثبوت الحديث عن النبي ﷺ أنه مسح وجهه وذراعيه وأن هذا أشبه بالقرآن ، والقياس أن البدل من الشيء يكون مثله . قال البيهقي : حديث عمار أثبت من مسح الذراعين ، إلا أن حديث الذراعين جيد بشواهد ورواه جابر عن النبي ﷺ «التييم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين» . قال : وقد صح عن ابن عمر من قوله وفعله «التييم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين» قال الخطابي : الاختصار على الكفين أصح في الرواية ، ووجوب الذراعين أشبه بالأصول وأصح في القياس ، والله أعلم^(١) .

٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «الصَّعِيدُ وَصَوَّءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ اللَّهَ عَشْرِينَ فَإِذَا وَجَدَ اللَّهَ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَلْيُحِبِّهُ بِشَرِّهِ» رواه البزار وصححه ابن القطان ولكن صَوَّبَ الدار قطني لإرساله .

٧- والترمذي : عن أبي ذر نحوه وصححه الترمذي .

الشرح :

قال العيني رحمه الله : «الصَّعِيدُ الطَّيْبُ» أي الأرض الطاهرة وقال قتادة : الصَّعِيدُ الأرض التي لَا بَثَّ فيها وَلَا شَجَرٌ ، قوله «ولو إلى عشر سنين» المراد بها الكثرة لَا العشرة بعينها والمعنى أن له أن يفعل التيمم دفعة واحدة يكفيهِ عشر سنين . قال الحسن البصري : يكفيهِ

(١) النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٢٢٨-٢٢٩ .

التيمم الواحد ما لم يحدث . والقصد أن التيمم حكمه حكم الوضوء في جواز أداء الفرائض المتعددة به والتواصل ما لم يحدث . يأخذ الحديثين ، وهو قول أصحابنا - الحنفية - وبه قال إبراهيم وعطاء وابن المسيب والزهري وآخرون . وقال الشافعي ييمم لكل صلاة فرض وبه قال مالك وأحمد وإسحق وهو قول قتادة وبربعة وآخرين^(١) .

قال النووي رحمه الله : والجواب عن قياسهم على الوضوء ، أنه قرينة مفصودة في نفسها ترفع الحدث بخلاف التيمم فإنه ضرورة فائض بحال الضرورة كأكل الميتة ولأن التيمم لا بأحة الصلاة ولا تباح الصلاة قبل الوقت . والجواب عن مسح الخف : أنه رخصة وتخفيف فلا يضيّق بأشراط الوقت ، يدل على أنه رخصة للتخفيف جوازه مع القدرة على غسل الرجل ، والتيمم ضرورة ولهذا لا يجوز مع القدرة على استعمال الماء . والجواب عن إزالة النجاسة أنها طهارة وفائية فالتحقق بالوضوء بخلاف التيمم . وقولهم يصلح للبدال فصلح للبدال ينتقض بالليل فإنه يصلح لعنق الرقية في الكفارة دون بدلها وهو الصوم ويتنقض بيوم العيد فإنه يصلح لنحر الهدي دون بدله وهو الصوم .

وقال أبو حنيفة وموافقوه رحمهم الله : يجوز التيمم قبل الوقت واحتجوا بالقياس على الوضوء ومسح الخف وإزالة النجاسة ولأنه وقت يصلح للبدال فصلح للبدال كما بعد دخول الوقت^(٢) .

أقول : قوله بَيِّنْهُ «فإذا وجد الماء طليق الله وليمسه بشرته» يصلح دليلاً للمذهبين : لأن أبا حنيفة ومن وافقه يقولون بانتقاض طهارة التيمم إذا وجد الماء وقدر على استعماله وأما الشافعية فيقولون بأن التيمم لا يرفع الحدث فالأمر واضح ولا بد من استعمال الماء عند وجوده

(١) الشيخ ، عمدة القارئ ، ج ٤ ، ص ٢٢ - ٢٤

(٢) النووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٢٦١ - ٢٦٥

والقدرة على استعماله والله أعلم.

٨- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خرج رجلان في سفر فحضرَت الصلاة وكَبَسَ مَعَهَا مَاءً فَتَبَيَّحَا صَعِيداً طَيِّباً فَصَلَّيَا ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالرُّسُوءَ وَلَمْ يُعِيدِ الْآخَرُ ثُمَّ أَتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: «أَصَبْتَ السُّنَّةَ وَاجْتَنَنْتَ ضَلَالَتَكَ»، وَقَالَ لِلْآخَرِ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ». رواه أبو داود والنسائي.

الشرح:

قال النسوي رحمه الله: (الشرح) في مذاهب العلماء فيمن صلى بالتيمم في السفر ثم وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة: قد ذكرنا أن مذهبا أنه لا إعادة عليه سواء وجد الماء في الوقت أو بعده حتى لو وجده عقب السلام فلا إعادة عليه وبه قال مالك وأبو حنيفة والأوزاعي وأحمد وإسحق وإمامنا وابن المنذر وجمهور السلف والخلف. وحكى ابن المنذر عن طاووس وعطاء والقاسم بن محمد ومكحول وابن سيرين والزهري وربيعة أنهم قالوا: إذا وجد الماء في الوقت لزمته الإعادة واستحب الأوزاعي ولم يوجبه. قال ابن المنذر وأجمعوا أنه إذا وجده بعد الوقت لا إعادة عليه. واحتج هؤلاء بأن الماء هو الأصل فوجوه بعد التيمم كوجود النص بعد الحكم بالأجتهاد.

قال: واحتج أصحابنا بحديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خرج رجلان في سفر... الحديث. قال أبو داود وذكر أبي سعيد في هذا الحديث وقم وليس بمحفوظ بل هو مرسل.

قلت: إن الشافعي يحتج بمرسل كبار التابعين إذا أسند من جهة أخرى أو بمرسل من جهة أخرى أو يقول به بعض الصحابة أو عوام العلماء، وقد وجد في هذا الحديث شيان من ذلك:

أحدهما: عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه «أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمربد تيمم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يُجد الصلاة» وهذا صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما.
 الثاني: روى البيهقي بإسناده عن أبي الزناد قال «كان من أدركت من فقهاء الذين ينتهي إلى قولهم منهم سعيد بن المسيب وذكر تمام الفقهاء السبعة بالمدينة يقولون: من تيمم وصلى ثم وجد الماء وهو في الوقت أو بعده لا إعادة عليه».

واحتج أصحابنا أيضاً بالقياس على المريض يصلي بالتيمم أو قاعداً لا إعادة عليه. والجواب عن احتجاجهم أن ماذكروه ليس نظير مسألتنا بل نظيره من صلى بالتيمم ومعه ماء نسيه ونظير مسألتنا ماعمله الصحابي باجتهاده ثم نزل النص بالثبات الحكم بخلاف اجتهاده فإنه لا يطل ماعمله، والله أعلم^(١).

٩- وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عز وجل «وإن كنتم مرضى أو على سفر» قال إذا كانت بالرُّجُل الجِرَاحَةُ في سبيل الله والقَرْحُ فيجِبُ فَيُخَاتُ أَنْ يَمُوتَ إِذَا أُغْتَسِلَ تَيْمُمٌ. رواه الدارقطني موقوفاً ووقعه البزار وصححه ابن خزيمة والحاكم.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: المرض ثلاثة أصناف:

أحدها: مرض يسير لا يخاف من استعمال الماء معه تلفاً ولا مرضاً مخوفاً ولا إبطاء براء ولا زيادة ألم ولا شيئاً فاحشاً وذلك كصداع ووجع خرس وخمى وشبهها فهذا لا يجوز له التيمم باختلاف عندنا. ولأن النبي ﷺ قال «الحُمى من قُحِحِ جَنَّتُمْ فَأَبْسِرُوا بِهَا» رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر وغيره. تدب النبي ﷺ إلى الماء للحُمى فلا تكون سبباً لتركه.

(١) النووي، المصروع، ج ٢، ص ٣٣٨-٣٣٩.

الضرب الثاني: مرض يخاف معه من استعمال الماء تلف النفس أو عضو أو حدوث مرض أو قواص منفعة عضو فهذا يجوز له التيمم مع وجود الماء.

الثالث: أن يخاف إبطاء اليرء أو زيادة المرض وهي كثرة الألم وإن لم تطل مدته أو يخاف حصول شين فاحش على عضو ظاهر وهو الذي يبدو في حال المهنة غالباً ففي المسألة قولان: أصحابها جواز التيمم ولا إعادة عليه. وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود وأكثر العلماء. لظاهر الآية وعموم البلوى^(١).

١٠- وعن علي رضي الله عنه، قال: «إِنْ كَسَرْتُ إِيْحْدَى رِئْدِي فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَنِي أَنْ أَسْحَ عَلَى الْجَنَابِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِسَنَدٍ وَاقٍ جَدًّا.

١١- وعن جابر رضي الله عنه - في الرجل الذي شَجَّ فَأَغْتَسَلَ فَمَاتَ - «إِنَّمَا كَانَ يَخْشِيهِ أَنْ يَتَيْمَّمْ وَيَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ بِحَرْقَةٍ يَسْحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ وَلِيَهُ الْخِلَافُ عَلَى رَأْيِهِ.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: قال أصحابنا: إذا كان في بعض أعضاء طهارة المحدث أو الجنب أو الخائف أو النفساء قرح ونحوه وخاف من استعمال الماء الخوف المجوز للتيمم لزمه غسل الصحيح والتيمم عن الجريح، قال: فإن كان الجريح جنباً أو حائضاً أو نفساء فهو غير إن شاء غسل الصحيح ثم تيمم عن الجريح وإن شاء تيمم ثم غسل إذا لا ترتيب في طهارته.

إن خاف الوأفائض الماء إصابة الجريح أمس الماء الصحيح أساساً لا يفيض وأجزأ ذلك إذا كان جنباً والجراحة في غير أعضاء

(١) النووي، المجموع، ج ٢، ص ٣١٣-٣١٤.

الوضوء فغسل الصحيح وتيمم للجريح ثم أحدث قبل أن يصل
فريضة لزمه الوضوء ولا يلزمه إعادة التيمم لأن تيممه عن غير أعضاء
الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث. (فرع):

قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور أن الجريح يلزمه غسل الصحيح
والتيمم عن الجريح وهو الصحيح في مذهب أحد وعن أبي حنيفة
ومالك إن كان أكثر بدنه صحيحاً اقتصر على غسله ولا يلزمه التيمم
وإن كان أكثره جريحاً كفاه التيمم ولا يلزمه غسل شيء، والله أعلم^(١).
قال النووي: قال الأزهري: الجبائر هي الحشب التي تُسوى
فتوضع على موضع الكسر وتشد عليه حتى تنجبر على استوائها،
واحدها جبارة بكسر الجيم وجيرة بفتحها.

عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً أصابه حجر فشجه في رأسه ثم
احتلم فسال أصحابه هل تحذون لي رخصة في التيمم؟ قالوا: مانع
لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فبات. فقال النبي ﷺ: «إنها
كان يكفيه أن يتيمم ويمصب على رأسه خرقة يمسح عليها ويغسل
سائر جسده». رواه أبو داود والبيهقي وضعفه البيهقي.

قال أصحابنا: إذا احتاج إلى وضع الجيرة وضعها فإن كان لا
يخاف ضرراً من نزعها وجب نزعها وغسل ما تحتها إن لم يخف ضرراً
من غسله. قال العبدري: وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وداود لا يلزمه
نزعها وإن لم يخف ضرراً^(٢).

١٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «من السنة أن لا
يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بِالتَّيْمُمِ الْوَاحِدِ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً ثُمَّ يَتِمُّ لِلصَّلَاةِ
الْأُخْرَى». رواه الدارقطني بإسناد ضعيف جداً.

(١) نفس المصدر، ص ٣٢٠-٣٢١.

(٢) النووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٥٢-٣٥٣.

الشرح :

قال النووي رحمه الله : (فصرح) في مذاهب العلماء ليسا بإباح
بالتيمم الواحد من فرائض الأعيان: -

مذهبنا أنه لا بإباح إلا فريضة واحدة وبه قال أكثر العلماء وحكى.
ابن المنذر عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وابن عباس وابن عمر
رضي الله عنهم والشعبي والنخعي وقتادة وربيعة ومالك والليث وأحمد
واسحق.

وحكى عن ابن المسيب والزهرري وأبي حنيفة وزيد بن هارون
أنه يصلّي به فرائض مالم يحدث ، قالوا وروي هذا أيضاً عن ابن عباس
رضي الله عنها وقال أبو ثور: يجوز أن يجمع فوائت يتيمم ولا يصلّي به
بعد خروج الوقت فريضة أخرى . وقال المزني وداود: يجوز فرائض
بتيمم واحد كما قال أبو حنيفة وموافقه .

قال الروياني في الحلية : وهو الاختيار وهو الأشهر من مذهب أحمد
خلاف ما نقله عنه ابن المنذر . واحتج لمن جواز فرائض بتيمم واحد
بقوله ﷺ «الصعيد الطيب وضوء المسلم مالم يجد الماء» وهو حديث
صحيح كما سبق وبالقياص على الوضوء وعلى الجمع بين نوافل بتيمم
وعلى مسح الخف ولأن الحديث الواحد لا يجب له طهران ، والله
أعلم^(١).

- باب الحيض -

١- عن عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنت حبيش كانت
تُتَخاضُ فقال لها رسول الله ﷺ «إِنَّ قَمَّ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرَفُ فَإِذَا
تَجَانَّ ذَلِكَ فَاتَّبِعِي غِيَّ الصَّلَاةِ فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ قَتَوُشِي وَصَلِي» . رواه
أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم واستنكره أبو حاتم .

(١) في النص، من ٣٢٤.

الشرح :

قال الله تعالى «وَسأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا
النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ
جَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ»^(١).

قال النووي رحمه الله : قال أهل اللغة وأصل الحيض السيلان ،
يقال حاض الوادي أي سال ، ويسمى حيضاً لسيلانه في أوقاته قاله
الزهري .

والحيض دم يرخيه رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة .
والاستحاضة : سيلان الدم في غير أوقاته . ودم الحيض يخرج من قعر
الرحم ويكون أسوداً حينئذ أي حاراً كأنه محترق . والاستحاضة دم
يسيل من العاقل وهو عرق لونه الذي يسيل في أدنى الرحم دون
قعره^(٢).

قال تعالى «فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ» قيل انه دم الحيض وقيل
زمانه وقيل مكانه وهو الفرج . ومعلوم أن الحيض من الأمور العامة
المتكررة ويترتب عليه مالا يخص من الأحكام كالطهارة والصلاة
والصوم والحج والاعتكاف والولادة والبلوغ والوطء والطلاق والخلع
والأبلاء وكفارة القتل وغيرها والعدة والاستبراء وغير ذلك من
الأحكام .

قال : أجمعت الأمة على أنه يحرم على الحائض الصلاة فرضها
ونقلها وأجمعوا على أنه يسقط عنها فرض الصلاة فلا تقضي إذا
ظهرت . قال أبو جعفر بن جرير في كتابه إختلاف الفقهاء : أجمعوا
على أن عليها اجتناب كل الصلوات فرضها ونقلها واجتناب جميع
الصيام فرضه ونقله واجتناب الطواف فرضه ونقله وأنها إن صلت أو
طافت أو صامت لم يجزها ذلك عن فرض كان عليها . ونقل ابن المنذر

(١) البقرة ، سورة (٢) ، آية () .

(٢) النووي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ .

وأنحرون الاجماع انها لا تقضي الصلاة وتقضي الصوم . واستدل الشافعي رحمه الله على سقوط فرض الصلاة بدليل آخر فقال : وجدت كل مكلف مأموراً بفعل الصلاة على حسب حاله في المرض والمسايفة وغير ذلك والحائض مكلفة وغير مأمورة بها على حسب حالها فعلمت انها غير واجبة عليها^(١) .

٢- وفي حديث أسياه بنت عميس رضي الله عنها عن أبي داود « ونجس في بركني فإذا رأت صُفرةً فوق الماء فلتغتسل للظهر والعصر غُسلًا واحدًا وتغتسل للغروب والعشاء غُسلًا واحدًا وتغتسل للفجر غُسلًا واحدًا وتوضأ فيها بين ذلك » .

٣- وعن عائشة بنت جحش رضي الله عنها قالت « كنْتُ استحاضَ خِضَةً كثيرةً شديدةً فأثبت النبي ﷺ استغنيه فقال : إنما هي ركضةٌ من الشيطانِ فتحيضي سنةً أيامٍ أو سبعةً أيامٍ ثم اغتسلي فإذا استغثت فصلّي أربعةً وعشرين أو ثلاثةً وعشرين وصومي وصلي فإن ذلك يجزئك وكذلك فافعلي كل شهرٍ كما تحيضُ النساءُ فإذا قويتِ على أن تؤخري الظهرَ وتغسلي العصرَ ثم تغتسلي حين تطهرين وتغسلي الظهرَ والعصرَ جميعاً ثم تؤخري المغربَ وتغسلين العشاءَ ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي وتغتسلين مع الصبح وتصلين . قال : وهو أعجب الأمرين إلي » . رواه الحمصة الأناثي ، وصححه الترمذي وحسنه البخاري .

٤- وعن عائشة رضي الله عنها « أن أم حبيبة بنت جحش كتبت إلى رسول الله ﷺ الدَّم . فقال : امكثي قدرَ ما كانت تحيضُ خِضَتِكَ ثم اغتسلي فكانت تغتسل لكل صلاة » رواه مسلم وفي رواية للبخاري « وتوضأ لكل صلاة » وهي لأبي داود وغيره من وجه آخر

(١) نفس المصدر ، ص ٢٧٢-٢٧٤

الشرح :

قال النووي رحمه الله : إذا كانت لها عادة دون خمسة عشر يوماً فرأت الدم وجاوز عادتها وجب عليها الأساك كذا تمسك عنه الحائض لاحتمال الانقطاع قبل مجاوزة خمسة عشر يوماً فيكون الجميع حائضاً ، ثم إن انقطع خمسة عشر يوماً فما دونها فالجميع حائض وإن جاوز خمسة عشر يوماً علمنا أنها مستحاضة فيجب عليها أن تغتسل ثم إن كانت غير محمزة ردت الى عادتها فيكون حيضها أيام العادة في القدر والوقت وما عدا ذلك فهو طهر تقضي صلاته . وسواء كانت العادة أقل الطهر والحيض أو غالبها أو أقل الطهر وأكثر الحيض أو غير ذلك وسواء قصرت مدة الطهر أو طالت فترد في ذلك الى ما اعتادته من الحيض والطهر ويكفيها ذلك .

قال المصنف رحمه الله : «فإن استمر بها الدم في الشهر الثاني وجاوز العادة اغتسلت عند مجاوزة العادة لأنها علمنا بالشهر الأول أنها مستحاضة فتغتسل في كل شهر عند مجاوزة العادة بمرة وتصل وتصوم» . قال النووي رحمه الله . وإنما اقتصر المصنف^(١) على ذكر الصوم والصلاة تنبهاً بها على ما سألها .

وتثبت العادة بمرة فإذا حاضت في كل شهر خمسة أيام ثم استحاضت في شهر بعده ردت الى الخمسة ، وتثبت العادة بالتميز كما ثبت بانقطاع الدم فإذا رأت المبدأة خمسة أيام دماً أسود ثم أصفر واتصل ثم رأت في الشهر الثاني دماً مبهياً كان عادتها أيام السواد^(٢) .

قال النووي رحمه الله : حديث حمدة صحيح رواه أبو داود والترمذي ، قال النبي ﷺ لحمنة بنت جحش رضي الله عنها «أنعت لك الكرسف فقالت انه أكثر من ذلك فقال تلججي» وفي رواية أبي

(١) النووي : المجموع ، ج١ ، ص ١٢٥ - ١٣٠ .

(٢) الشهر الذي في الطهر .

داود والفخذي ثوباً

قال أصحابنا: فإذا استوثقت بالشدة على الصفة المذكورة ثم خرج معها بلا تضييق لم تبطل طهارتها ولا صلاحها ولها أن تصلي بعد فرضها ماشاءت من التوافل لعدم تفریطها ولتعذر الاحتراز عن ذلك .
مذهبنا أنها لا تصلي بطهارة واحدة أكثر من فريضة مؤداة كانت أو مفضية . وقال أبو حنيفة رحمه الله : - طهارتها مقدرة بالوقت فتصلي ماشاءت من القرائض والتوافل والفوات في الوقت فإذا خرج بطلت طهارتها . وينبغي أن تبادر بالصلاة عقب طهارتها .

قال النووي رحمه الله : وأما الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما أن النبي ﷺ أمرها بالتغسل لكل صلاة فليس فيها شيء ثابت وقد بين البيهقي ومن قبله ضعفها . وإنما صح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما أن أم حبيبة بنت جحش رضي الله عنها استحاضت فقال لها النبي ﷺ «إنما ذلك جرق فاغتسلي ثم صلي فكانت تغتسل عند كل صلاة» .

قال الشافعي رحمه الله : إنما أمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتصلي وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة . قال : ولا شك أن غسلها كان تطوعاً غير ما أمرت به وذلك واضح لها^(١) .

٥- وعن أم عطية رضي الله عنها قالت «كنا لا نعدُّ الكُفْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ شَيْئاً» رواه البخاري وأبو داود واللفظ له .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : روى مالك في الموطأ عن عتبة بن أبي عتبة عن أمه مولاة عائشة رضي الله عنها قالت كانت النساء يبعثن إلى عائشة رضي الله عنها بالدُرَجَةِ فيها الكُرْسُفُ فيه الصفرة من دم الحَيْض فتقول : لا تعجلن حتى تَرَيْنَ القَصَّةَ البيضاء تريد بذلك

(١) النووي، للمصنوع، ج ٢، ص ٥٣٨-٥٤٣ .

الطُّهُرُ مِنَ الْحَيْضَةِ، هذا لِقِطْعَةٍ فِي الْمَوْطَأِ وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ تَعْلِيقاً بِصِفَةِ جُزْمٍ .

قال النووي رحمه الله : الصحيح أن الصفرة والكدرة في الامكان حيض ولا تغليد بالعادة ونقله صاحب الشامل عن مالك وسفيان والأوزاعي وأبي حنيفة وأحمد وإسحاق، وقال أبو يوسف : الصفرة حيض والكدرة ليست بحيض إلا أن يتقدمها دَمٌ . وقال أبو ثور إن تقدمها دَمٌ فهي حيض والا فلا واعتاره ابن المنذر^(١) .

قال ابن رشد رحمه الله : ومن رام الجمع بين الحديثين قال : إن حديث أم عطية موبعد انقطاع الدم وحديث عائشة في أيام الحيض وحديث أم عطية في غير أيام الحيض^(٢) .

٦- وعن أنس رضي الله عنه « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ إِذَا حَاضَتْ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يَأْكُلُوا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِمْتَنَعُوا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا التَّكَاخُ . » .
رواه مسلم .

٧- وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتَرِّزُ قِيَابِئِرِي وَأَنَا حَائِضٌ . متفق عليه .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : أجمع المسلمون على تحريم وطء الحائض للآية الكريمة والأحاديث الصحيحة . قال أصحابنا وغيرهم : من استحل وطء الحائض حكم بكفره ومن فعله جاهلاً وجوب الحيض أو تحريمه أو ناسياً أو مكرهاً فلا إثم عليه ولا كفارة ، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال « إِنْ أَلَّهِ تَجَاوَزِي عَنْ أَمْرِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ » . حديث حسن . رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما .

(١) نفس الصفة، ص ١٠٠-١٠٥ .

(٢) ابن رشد ، بداية المجتهد وبهية القاصد ، ج ١ ، ص ١٢٠ .

قال : ومن قال بتحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة : أبو حنيفة ومالك وحكاه الهروي عن أكثر أهل العلم . ومن قال بالجواز : الشعبي والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحق .

(شرح) :

إذا قلنا تحرم المباشرة بين السرة والركبة ففعله متعمداً مختاراً عالماً بالتحريم أثم ولا كفارة عليه بلا خلاف . فإن الوطء حرام بالإجماع ويكفر مستحله وهذا بخلافه .

قال أصحابنا يتعلق بالحيفض أحكام : -

أحدها : يمنع صحة الطهارة إلا أغسال الحنج ونحوها مما لا يفتقر إلى الطهارة . الثاني : تحرم الطهارة بنية العبادة إلا ما استثنت من أغسال الحنج ونحوها . الثالث : يمنع وجوب الصلاة . الرابع : يحرم الصلاة . الخامس : يمنع صحتها ، وكذلك الصوم ويحرم من المصحف وحمله وقراءة القرآن والمكث في المسجد وسجود التلاوة والشكر ويمنع صحتها . السادس : يمنع صحة الاحتكاف في المسجد ويحرمه . السابع : يحرم الوطء وكذا المباشرة بين السرة والركبة على أصح الأوجه . الثامن : يحرم الطلاق ولكنه يقع ويَحْتَسِبُ . التاسع : تبلغ به الصبية ولها أحكام البالغات . العاشر : تتعلق به العدة والاستبراء . الحادي عشر : يوجب الغسل^(١) .

٨- وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ في الذي يأتي امرأته ومن حائض قال : «يتصدق بدينار أو يتصدق بدينار» رواه الخمسة وصححه الحاكم وابن القطان ورجح غيرهما وقفه .

الشرح :

قال النووي رحمه الله والكفارة الواجبة دينار إن كان الجماع في إقبال الدم ونصف دينار إن كان في إذاره والمراد بإقبال الدم زمن قوته

(١) الهروي ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٧١ - ٣٨٠ .

واشدداه، وبإدباره ضعفه وقرينه من الانقطاع، وفي قول لا يلزمه كفارة بل يُعزَّر، ويستغفر الله تعالى ويتوب لكن تستحب الكفارة إذا كان الزوج عالماً بالخض ونحرمة مختاراً في الوطء.

ومن أوجب ديناراً أو نصفه فهو على الزوج خاصة وهو ميثاق الاسلام المعروف من الذهب الخالص ويُصرف الى الفقراء والمساكين ويجوز صرفه الى فقير واحد. قال رحمه الله: في مباشرة الخاتن بين السرة والركبة ثلاثة أوجه أصحها عند جمهور الأصحاب أنها حرام وهو المتصوص للشافعي في الأم. قال تعالى: «فَاعْتَرَلُوا نِسَاءَ الْمُحْضِرَةِ». والثاني: أنه ليس بحرام لحديث أنس رضي الله عنه فإنه صريح في الإباحة. والوجه الثالث: إن وثق المباشرة تحت الزار بضغط نفسه عن الفرج لضعف شهوة أو شدة وروع جاز ولا فلا. وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كُنت إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَلَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمَسَّهَا أَمْرًا أَنْ تَزْوَجَ يَمَسَّهَا». قالت: «لَكُمْ بِمَلِكٍ لَزْنَةُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَلِكٍ لَزْنَةُ» متفق عليه (فرع) في مذاهب العلماء فيمن وطئ في الحيض عابداً عالماً:

المشهور في مذهبنا أنه لا كفارة عليه وهو قول مالك وأبي حنيفة وأصحابهما وأحمد في رواية وحكاه الخطابي عن أكثر العلماء. وقالت طائفة من العلماء: يجب الدينار ونصفه على التفصيل المتقدم حكاه ابن المنذر عن ابن عباس رضي الله عنهما وقشادة والأوزاعي وأحمد وإسحق.

٩- ومن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمَرْءُ إِذَا حَاضَتْ الْمَرْأَةُ لَمْ تَصِلْ وَلَمْ تَصُمْ». متفق عليه في حديث طويل.

١٠- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «لَمَّا حَاضَتْ سَرَفْتُ حُجَّتْ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْفَعْلَى مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ حَتَّى

تَطَهَّرِي». متفق عليه في حديث طويل.

١١- وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه سأل النبي ﷺ «ما يجمل للرجل من امرأته وهي حائض؟ فقال: ما فوق الأزار». رواه أبو داود وضعفه.

الشرح:

قال الشيرازي رحمه الله: إذا حاضت المرأة حرم عليها الطهارة لأن الحيض يوجب الطهارة وما أوجب الطهارة منع من صحتها كخروج البول. ويحرم عليها الصلاة لقوله ﷺ «إذا أتبلت الحيضة فدعي الصلاة» ويسقط فرض الصلاة لما روت عائشة رضي الله عنها قالت: كنا نحيض عند رسول الله ﷺ فلا نقضي الصلاة ولا نؤمر بالقضاء، ولأن الحيض يكثر فلو أوجبنا قضاء ما يقوينا الشق وضاق. ويحرم عليها الصوم لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: وكنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة، فدل على أنهن كن يفطرن. ولا يسقط لحديث عائشة رضي الله عنها ولأن الصوم في السنة مرة فلا يشق قضاءه ولم يسقط. ويحرم عليها الطواف لقوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها «إصومي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت» ولأنه يفتقر إلى الطهارة ولا يصح منها الطهارة، ويحرم عليها قراءة القرآن لقوله ﷺ «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن» ويحرم عليها حمل المصحف ومنه لقوله تعالى «لا يمس آت المطهرون» ويحرم عليها اللبس في المسجد لقوله ﷺ «لا أجعل المسجد جنباً ولا لحائض».

قال: ويحرم الوطء في الفرج ويحرم الاستمتاع فيها بين السرة والركبة وقال أبو إسحق لا يحرم غير الوطء، والمذهب الأول لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال «سألت رسول الله ﷺ: ما يجمل للرجل من امرأته وهي حائض؟ قال: ما فوق الأزار».

وإذا ظهرت من الحيض حل لها الصوم لأن تحريمه بالحيض وقد زال الحيض ولا تحمل الصلاة والطواف وحمل المصحف وقراءة القرآن لأن المنع منها لأجل الحدث والحدث باقٍ ولا يحمل الاستمتاع بها حتى تغتسل لقوله تعالى «ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله» قال مجاهد: حتى يغتسلن فإن لم تجد الماء فتمت حل لها مايجل بالغسل لأن التيمم قائم مقام الغسل فاستبح به مايتباح بالغسل. وإن تيممت وصلت فريضة لم يحرم وطؤها^(١).
 ١٢- وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت «كُتِبَ النِّسَاءُ نَقْعُدُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ نَقْعُدُ نِصَابِهَا لَرْبَعِينَ يَوْمًا». ورواه الخمسة إلا النسائي واللفظ لأبي داود وفي لفظ له «وَلَمْ يَأْمُرْهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقِضَاءِ صَلَاةِ النَّفَاسِ». وصححه الحاكم.

الشرح:

قال السيرازي رحمه الله: دم النفاس يحرم مايحرمه الحيض ويسقط به مايسقطه الحيض لأنه حيض مجتمع احتبس لأجل الحمل فكان حكمه حكم الحيض فإن خرج قبل الولادة شئ لم يكن نفاساً وإن خرج بعد الولادة كان نفاساً.

قال: وأكثر النفاس ستون يوماً، وقيل الميزن أربعون يوماً. والدليل على ماقلناه ماروي عن الأوزاعي أنه قال: عندنا امرأة ترى النفاس شهرين. وعن عطاء والشعبي وعبد الله بن الحسن العنبري والحجاج بن أرطاة أن النفاس ستون يوماً. وليس لأقله حد، وقد نلد المرأة ولا ترى الدم. وروى أن امرأة ولدت على عهد رسول الله ﷺ «فلم تر نفاساً فُسِّيت ذات الجوف».

فإن ولدت توأمين بينهما زمان ففيه ثلاثة أوجه: أحدها: يعتبر النفاس من الولد الأول لأنه دم يعقب الولادة فاعتبرت المدة عنه كما لو

(١) السيرازي، المذهب، ج١، ص ٣٨.

كان وحده .

والثاني : يعتبر من الثاني لأنه مادام عليها حمل فالقدم ليس بتفاس كالدم الذي تراه قبل الولادة .
والثالث : انه يعتبر ابتداء المدة من الأول ثم تستأنف المدة من الثاني لأن كل واحد منهما سبب للمدة ، فإذا وجد اعتبر الابتداء من كل واحد منهما^(١) .

- كتاب الصلاة -

باب المواقيت

- ١- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال «وَقَتُّ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ مَا لَمْ يَحْضُرْ وَقَتُّ الْعَصْرِ . وَوَقَتُّ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ . وَوَقَتُّ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَرُ وَوَقَتُّ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ . وَوَقَتُّ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ » . رواه مسلم .
- ٢- وله من حديث بريدة في العصر «وَالشَّمْسُ بَيْضَاءُ نَجِيَّةٌ» .
- ٣- ومن حديث أبي موسى «وَالشَّمْسُ مُرْتَقِعَةٌ» .

الشرح :

قال المعنى رحمه الله : الصلاة في اللغة : الدعاء ، قال تعالى «وَصَلِّ عَلَيْهِمْ» أي ادعُ لهم ، وفي الحديث في إجابة الدعوة «وإن كان صائها فليصل» أي فليدع لهم بالخير والبركة . وقيل أصلها من التعظيم وسميت العبادة المخصوصة صلاة لما فيها من تعظيم الرب .
وقيل من الرحمة وقيل من التقرب .

وأما معناها الشرعي فهي عبارة عن الأركان المعهودة والأفعال

المخصوصة^(٢)

(١) الشريفي ، المذهب ، ج ١ ، ص ١٥ .

(٢) المعنى ، عمدة القارئ ، ج ١ ، ص ٣٩ .

فضل الصلاة :

قال النووي رحمه الله : عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «لَأُرَآيَنَّ نَهْرًا بِيَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ ، هل يبقى من درنه شيء ؟ قالوا : لا يبقى من درنه شيء . قال : فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا» .
رواه البخاري ومسلم .

وعن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جارٍ على باب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات» . رواه مسلم . وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم تُفْسَخْ الكِبَايَرُ» . رواه مسلم وعن أبي موسى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «من صلى البردين دخل الجنة» رواه البخاري ومسلم . البردان : الصبح والمغرب^(١) . وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وعن رسول الله ﷺ أنه أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئاً . قال فأقام الفجر حين اتسق الفجر والناس لا يكادون يعرف بعضهم بعضاً ، ثم أمره فأقام الظهر حين زالت الشمس والقائل يقول : قد انصف النهار وهو كان أعلم منهم . ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة ثم أمره فأقام المغرب حين وقعت الشمس ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ، ثم أمر الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول : قد طلعت الشمس أو كادت ثم أمر الظهر حتى كان قريباً من وقت العصر بالأمس ثم أمر العصر حتى انصرف منها والقائل يقول قد احمرت الشمس ثم أمر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ثم أمر العشاء حتى كان عند ثلث الليل الأول ثم أصبح فدعا السائل فقال : الوقت ما بين هذين .» .

(١) النووي . المجموع ، ج ٣ ، ص ٢٠٠ .

رواه مسلم^(١)

قال: وأول وقت الظهر زوال الشمس، نقل الأجماع فيه خلافاً، والمراد بالزوال ما يظهر لنا لا الزوال في نفس الأمر فلو شرب في تكبيرة الاحرام بالظهر قبل ظهور الزوال ثم ظهر عقبها أو في أثنائها لم تصح الظهر. قال وكذا الصبح ولو اجتهد فيها وطلع الفجر بحيث علم وقوعها بعد طلوعه لكن في وقت لا يتصور أن يبين الفجر للمناظر لم تصح الصبح والله أعلم.

وأما آخر وقت للظهر فهو إذا صار ظل الشئ مثله غير الظل الذي يكون له عند الزوال وإذا خرج هذا دخل وقت العصر متصلاً به ولا اشتراك بينهما. هذا مذهبنا وبه قال الأوزاعي والثوري والليث وأبو يوسف ومحمد وأحمد. وقال أبو حنيفة رحمه الله: يبقى وقت الظهر حتى يصير الظل مثليه فإذا زاد على ذلك يسيراً كان أول وقت العصر^(٢). قال في فتح القدير: معرفة الزوال أن تنصب عصاً مثلاً بين أوقات الضحى فيما دام الظل يتقصّ فبهى في الارتفاع فإذا أخذ يزيد فأول أخذ للزيادة الزوال فليحفظ مقدار الظل إذ ذاك فإذا بلغ ظل كل شئ طوله أو طوله على الخلاف مع ذلك المقدار خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر^(٣).

قال عبادة الموصلي رحمه الله: وقت الفجر إذا طلع الفجر الثاني المعرض إلى طلوع الشمس ووقت الظهر من زوال الشمس إلى أن يبلغ الظل مثليه سوى في الزوال وإذا خرج وقت الظهر على الاختلاف دخل وقت العصر وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس وإذا غابت الشمس دخل وقت المغرب وآخره ما لم يغيب الشفق وإذا خرج

(١) النووي، المجموع، ج ٤، ص ٣٩.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٤-٢٥.

(٣) فتح القدير، ج ١، ص ١٥٢-١٥٣.

وقت المغرب دخل وقت العشاء وآخره ما لم يطلع الفجر ووقت الوتر وقت العشاء^(١).

٤- وعن أبي هريرة الأسلمي رضي الله عنه قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْعِشَاءَ ثُمَّ يَرْجِعُ أَخَذًا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ خَبِيَّةٌ وَكَانَ يَسْتَجِبُ أَنْ يُوَخَّرَ الْعِشَاءَ وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا وَكَانَ يَقْبَلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ جِئْنَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ وَكَانَ يَقْرَأُ بِالشَّيْئِ إِلَى الْخَامَةِ . متفق عليه .

٥- وعندهما من حديث جابر رضي الله تعالى عنه «وَالْعِشَاءُ يُقَدِّمُهَا وَأَخِيرُهَا يُؤَخِّرُهَا إِذَا رَأَوْهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلٌ وَإِذَا رَأَوْهُمْ أَبْطَأُوا أَعَزَّ ، وَالشُّبْحُ كَانَ الشَّيْءُ يُضَلِّبُهَا بَغْلَسُ» .

٦- ولسلم من حديث أبي موسى رضي الله تعالى عنه «فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا» .

الشرح :

قال الشيرازي رحمه الله : وتجب الصلاة في أول الوقت لأن الأمر تناول أول الوقت فاقضى الوجوب فيه والأفضل فيها سوى الظهر والعشاء التقديم في أول الوقت لما روى عبدالله بن مسعود (رضي) قال: سألت رسول الله ﷺ : «أي الأعمال أفضل؟» فقال : الصلاة في أول وقتها . ولأن الله تعالى أمر بالحفاظة عليها . قال الشافعي رحمه الله : ومن الحفاظة عليها تقديمها في أول الوقت لأنه إذا أخرها عرضها للنسيان وحوادث الزمان .

وأما الظهر فإنه إن كان في غير حر شديد فتقديمها أفضل لما ذكرناه . وإن كان في حر شديد ويصلي في جماعة في موضع ينقده الناس من البعد فالمشحب الأبرار بها بمقدار ما يحصل الفري الذي يمشي به المصائد إلى الصلاة . وقال في الجديد تأخير العشاء أفضل لقوله

(١) الترمذي ، الاختيار ، ج ١ ، ص ٣٦-٣٨ .

ﷺ «لَوْلَا أَنْ لُتُّ عَلَى نَسِيٍّ لَأَمَرْتُهُ بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ وَالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(١).

قال الموصلي رحمه الله : ويستحب الأسفار بالفجر والأبراد بالظهر وتقدمها في الشتاء وتأخير العصر عالم بتغير الشمس وتعميل المغرب وتأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل ويستحب الوتر في آخر الليل فإن لم يبق إلا نيتاء أوتر أوله . ويستحب تأخير الفجر والظهر والمغرب وتعميل العصر والعشاء يوم الغيم^(٢).

قال في فتح القدير: روى الشَّيْخُ فِي كِتَابِهِمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا أَيَّ الْعِشَاءِ رَوَاهُ مَطُولًا وَمَخْتَصَرًا . وَأَجَازَ الْعُلَمَاءُ السَّمَرُ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي الْخَيْرِ وَاسْتَدَلُّوا بِهَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ صَلَاةَ الْعِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ فَلَمَّا سَلِمَ قَالَ أَرَأَيْتُمْ لَيْتَكُمْ هَذِهِ فَإِنْ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ لَا يَبْقَى مِنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ» وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي الصَّلَاةِ وَالنَّسَائِيُّ فِي الْمَنَاقِبِ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمُرُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اللَّيْلَةَ فِي الْأَمْرِ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَا مَعَهُ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَاهُ الْأَمَامُ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا سَمْرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ بِعَنِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةُ إِلَّا لِأَحَدٍ وَجَلِيلٍ مُصَلٍّ أَوْ مُسَافِرٍ» وَفِي رَوَايَةٍ أَوْ عَمْرٍوس^(٣).

٧- وعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال «كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ حَيْثُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَنْتَضِرُ أَحَدُنَا وَهُوَ يَتَجَسَّسُ مَوَاقِعَ تَبْلِيهِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(١) الشَّيْخُ الرَّازِيُّ ، الْمُهَلَّبُ ، ج ١ ، ص ٥٥ .

(٢) الموصلي ، الاختيار ، ج ١ ، ص ٣٨-٣٩ .

(٣) فتح القدير ، ج ١ ، ص ١٥٩-١٦٠ .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : أول وقت المغرب إذا غربت الشمس وتكامل غروبها ، نقل ابن المنذر وحلائق الأجماع فيه . والاعتبار بسقوط قرصها بكامله وذلك ظاهر في الصحراء . ولا نظر بعد تكامل الغروب إلى بقاء شعاعه بل يدخل وقتها مع بقاءه . وأما في العمران وقيل الجبال فلا اعتبار بأن لا يرى شيء من شعاعها على الجدران وقيل الجبال ويقبل الظلام من المشرق . وأما آخر وقت المغرب نص الشافعي رحمه الله في كتبه المشهورة أنه ليس لها إلا وقت واحد هو أول الوقت . ونقل أبو ثور عن الشافعي رحمه الله أن لها وقتين الثاني منها ينتهي إلى مغيب الشفق ونقله الروياني في الحلية عن أبي ثور والمزني قال وهو المختار .

قالت : هذا القول هو الصحيح لأحاديث صحيحة منها حديث عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال : « وقت المغرب ما لم يغب الشفق »^(١) .

٨- وعن عائشة رضي الله عنها قالت : « اتخمت النبي ﷺ ذات ليلة بالعشاء حتى ذهب غائمة الليل ثم خرج لفضل وقال : إنه لوقتها أولاً أن أشق على أمي » . رواه مسلم .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : أجمعت الأمة على أن وقت العشاء مغيب الشفق واختلفوا في الشفق هل هو الحمرة أم البياض ، وبذهبنا أنه الحمرة دون البياض وقال أبو حنيفة وزفر والمزني هو البياض وروى ذلك عن معاذ بن جبل وعمر بن عبدالعزيز والأوزاعي واختلفوا بين المنذر .

قال : للعشاء أربعة أوقات فضيلة واختيار وجواز وعذر .

(١) شروني ، المصريح ، ج ٢ ، ص ٣٣-٣٤ .

فالأفضلية أول الوقت . والاختيار بعده إلى ثلث الليل في الأصح وفي قول نصفه . والجواز إلى طلوع الفجر الثاني . والمعذر وقت المغرب لمن جمع يسفر أو مطر .»

قال صاحب التتمة : في بلاد المشرق نواح تقتصر ليلهم فلا يغيب الشفق عندهم . فأول وقت العشاء عندهم أن يمضي من الزمان بعد غروب الشمس قدر يغيب الشفق في مثله في أقرب البلاد إليهم .

ثبت في صحيح مسلم عن رسول الله ﷺ «إياها امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة» .

يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها أما الحديث للمحاجة فلا كراهة فيه كقراءة حديث رسول الله ﷺ^(١) .

١٩- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «إذا اشتد الحر فأتبؤدوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم» . متفق عليه .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : للظهر ثلاثة أوقات ، وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت عذر . فوقت الفضيلة أوله ، ووقت الاختيار ما بعد وقت الفضيلة إلى آخر الوقت ، ووقت العذر وقت العصر في حق من يجمع يسفر أو مطر .

قال أصحابنا ويختلف قدر ما يزول عليه الشمس من الظل باختلاف الأزمان والبلاد ، فأقصر ما يكون الظل عند الزوال في الصيف عند تنامي طول النهار وأطول ما يكون في الشتاء عند تناهي قصر النهار . قال : قلابة الإنسان ستة أقدام ونصف بقدم نفيه^(٢) .

(١) نفس المصدر، ص ٤٦-٤٤ .

(٢) النووي، المجموع، ج ٣، ص ٢٧-٢٨ .

أقول: سبق لمسألة الإبراد بالصلاة زيادة إيضاح قريباً، والله أعلم.

١٠- وعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «أصبحوا بالصبح فإنه أعظم لأجوركم» رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان.

الشرح:

قال الله تعالى «إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً» قال ابن رشد رحمه الله: إتفق المسلمون على أن للصلوات الخمس أوقاناً لحسبها شروط في صحة الصلاة وأن منها أوقات فضيلة وأوقات توسعة، واختلفوا في أوقات التوسعة والفضيلة^(١).

ويستحب الأسفار بالفجر والإبراد في الظهر في الصيف وتقديمه في الشتاء وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس في الشتاء والصيف وتعجيل المغرب وتأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل^(٢). عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «يا علي، ثلاث لا تؤخرها، الصلاة إذا أتت، والجنائزة إذا حضرت، والأيم إذا وجدت لها كفوءاً» رواه الترمذي بسند حسن. عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال «الوقت الأول من الصلاة وضوان الله والوقت الآخر عفو الله» رواه الترمذي بسند غريب ولكنه مؤيد بالصحيح.

قوله ﷺ «الأيم إذا وجدت لها كفوءاً» الثيب أو البكر إذا خطبها الكفوء فالملطوب إيجابته والا كان التأخير فساداً لما سيأتي في التكاح «إذا خطب إليكم من ترضون خلفه ودينه فزوجوه، إلا تفعلوه تكن فنة في الأرض وفساد كبير»^(٣).

(١) ابن رشد، بداية النجود وبابا الاقتصاد، ج١، ص ٧٦.

(٢) القداية، ج١، ص ٢٤-٢٥.

(٣) الشيخ علي بن أبي طالب، التاج الجامع للأصول، ج١، ص ١٤٨.

١١- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ وَمَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْعَصْرَ». متفق عليه.

١٢- ومسلم عن عائشة رضي الله عنها نحوه وقال «سَجْدَةُ بَذَلْ رَكْعَةً ثُمَّ قَالَ: وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ رَكْعَةٌ».

الشرح:

قال النووي رحمه الله: لو دخل في الصبح أو العصر أو ظهرهما وخرج الوقت وهو فيها لم تبطل صلاته سواء كان صلى في الوقت ركعة أو أقل أو أكثر لكن هل تكون أداء أم قضاء؟ فيه اختلاف^(١). وقال أبو حنيفة رحمه الله تبطل الصبح. قال الموصلي رحمه الله: لا تجوز الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة عند طلوع الشمس وزوالها وغروبها لحديث عتبة بن عامر الجهني قال: ثلاثة أوقلت نهانا رسول الله ﷺ أن نصلي فيها وأن نغير فيها موتانا، عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تنضيف للغروب حتى تغرب». قال «الآن عصر يومه عند الغروب» لأن السبب هو الجزء القائم من الوقت فقد أداها كما وجبت وقال عليه الصلاة والسلام «من أذرك ركعة من العصر قبل أن تغيب الشمس فقد أذركها»^(٢).

قال النووي رحمه الله بمذهبنا أن الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً ويستقر الوجوب عند إمكان فعلها وبه قال مالك وأحمد وداود وعن أبي حنيفة رحمه الله روايات إحداهما كمذهبنا، والثانية يجب إذا بقي من الوقت ما يسع صلاة الوقت، والثالثة أنها تجب بآخر الوقت إذا بقي منه قدر تكبيرة.

(١) النووي، المجموع، ج ٣، ص ٤٨.

(٢) الموصلي، الاعتبار، ج ١، ص ٣٩-٤٠.

إذا زال الصبا أو الكفر أو الجنون أو الاغواء أو الخيض أو النفاس في آخر الوقت، فإن بقي من الوقت قدر ركعة لزمته تلك الصلاة بلا خلاف لحديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في الصحيحين، والمعتبر في الركعة أخف ما يمكن. وإن بقي من الوقت قدر تكبيرة فما فوقها مما لا يبلغ ركعة فقولان أصحابنا اتفاق الأصحاب تلزمه تلك الصلاة لأن إدراك جزء منه كإدراك الجماعة والثاني: لا لمفهوم الحديث وقياساً على الجماعة. وفي اشتراط زمن الطهارة قولان، وشرط الوجوب بركعة أو تكبيرة: أن تمتد السلامة عن المانع قدر إمكان الطهارة وفعل تلك الصلاة فإن عاد مانع قبل ذلك لم تجب. مثاله: بلغ صبي في آخر وقت العصر ثم جن أو أفاق مجنون ثم عاد جنونه أو طهرت ثم جنت لم تجب تلك الصلاة. فإن مضى في حال السلامة ما ينسغ طهارة وأربع ركعات وجهت العصر والا فلا يستوي في الإدراك بركعة جميع الصلوات فإن كانت المدة صبحاً أو ظهراً أو مغرباً لم يجب غيرها وإن كانت عصراً أو عشاء وجب مع العصر الظهر ومع العشاء المغرب^(١).

١٣- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ». متفق عليه. ولفظ مسلم «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ».

١٤- وله عن عَفِيَّةَ بِنْتِ عَامِرٍ وَثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَنَاهَا أَنْ تُصَلَّى فِيْهِنَّ وَأَنْ تُقَرَّ فِيْهِنَّ مَوْتَانَا. حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بِارِغَةً حَتَّى تَرْفُغَ وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهْرِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَحِينَ تَضِيْفُ الشَّمْسُ لِلْمَغْرُوبِ».

١٥- والحكم الثاني عند الشافعي من حديث أبي هريرة رضي

(١) النووي، المجموع، ج٣، ص ٦٨-٦٩.

الله عنه بسند ضعيف وزاد [الْأَيُّومُ الْجُمُعَةُ] .

١٦- وكذا لأبي داود عن أبي قتادة نحوه .

١٧- وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليلٍ أو نهارٍ» . رواه الحمصه وصححه الترمذي وابن حبان .
الشرح :

قال البدر العيني رحمه الله : في الحديث الشريف نبى ﷺ عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب . احتج به أبو حنيفة رحمه الله على أنه يكره أن ينتقل بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس وبه قال الحسن البصري وسعيد بن السيب والعلاء بن زياد وآخرون وقال ابن بطال : تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ أنه نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر وكان عمر رضي الله عنه يضرب على الركعتين بعد العصر بمحض من الصحابة من غير تكبير فدل على أن صلاته عليه الصلاة والسلام مخصوصة به دون أمته . وعن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه «كان رسول الله ﷺ لا يصلي صلاة مكتوبة إلا صلى بعدها ركعتين إلا الفجر والعصر» رواه ابن حبان .

قال ابن العربي : إن الصلاة في هذين الوقتين تؤدي فيهما فريضة دون النافلة عند مالك ، وعند الشافعي تؤدي فيهما الفريضة والنافلة التي لها سبب متقدم ، ومذهب آخر يجوز بمكة دون غيرها . وذكر الشافعي رحمه الله في كتاب اختلاف الحديث ذكر الصلاة التي لها سبب متقدم وعددها ثم قال : وهذه الصلاة وأشباهاها تصلى في هذه الأوقات بالدلالة عن رسول الله ﷺ حين قال «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها» . «وصلى ركعتين كان يصلها بعد الظهر شغل عنها بعد العصر» . «وأمر أن لا يُمنع أحد طاف بالبيت أي ساعة

شاه» والاستثناء الوارد في حديث عطاء «لا يمكة» بأنه في الجمعة
حديث أبي سعيد - أنه تروى عن بعض أئمة في نصف النهار إلا يوم
الجمعة».

قال العيني رحمه الله : والجواب عن حديث «مَنْ نَهَى» أنه
مخصوص بحديث عقبة بن عامر، وعن قوله «صلى ركعتين كان
بصليهما» أنه من خواصه عليه السلام، وقوله «لا يمكة» غريب لم يرد في
المشاهير أو كان قبل النبي (ص).

١٨- وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي (ص) قال : «الشُّفُقُ
الحُمْرَةُ» رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة وغيره، ولفظه على ابن
عمر رضي الله عنه

الشرح :

قال النووي رحمه الله : أما الشُّفُقُ فمذهبنا أنه الحمرة ونقله
صاحب التهذيب عن أكثر أهل العلم . وقال أبو حنيفة وزفر والمزني هو
البياض وروي ذلك عن معاذ بن جبل وعمر بن عبدالعزيز والأوزاعي
واختاره ابن المنذر.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما روايتان . والذي ينبغي أن
يُحتمل أن المعروف عند العرب أن الشُّفُقَ الحمرة وذلك مشهور في
شعرهم ونثرهم ونقل عن أئمة اللغة ^(١).

قال ابن نجيم رحمه الله «وهو البياض» عند الامام وهو مذهب
أبي بكر الصديق وعمر ومعاذ وعائشة رضي الله عنهم . وعندهما وهو
رواية عن أبي حنيفة : هو الحمرة وهو رواية عن ابن عباس وابن عمر
رضي الله عنهم . وفي السراج الوهاج : فقولها توسع للناس وقول أبي
حنيفة أحوط ^(٢).

(١) العيني ، عمدة القارئ ، ج٥ ، ص ٧٦-٧٧ .

(٢) النووي ، المجموع ، ج٣ ، ص ٤٤ .

(٣) ابن نجيم ، البحر الرائق ، ص ٣٥٨-٣٥٩ .

١٩ - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ
 «تَحَرَّمْ مَخْرَجَ مَخْرَجِ نَجْوَى نَجْوَى الطَّعَامِ وَتَحَرَّمْ فِيهِ الصَّلَاةَ، وَتَحَرَّمْ فِيهِ
 الصَّلَاةَ - أَيِ صَلَاةِ الصُّبْحِ - وَتَحَرَّمْ فِيهِ الطَّعَامَ» رواه ابن خزيمة
 وأبو داود وصححه.

٢٠ - وللحاكم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه في الذي يُحَرَّمُ الطَّعَامُ
 «أَنَّهُ يَذْهَبُ مُسْتَقْبِلًا فِي الْأَفْقِ» وفي الآخر «إِنَّهُ كَذَّبَ السُّرْحَانَ».

السُّرْحَانُ: الذَّنْبُ.

الشرح:

قال ابن نجيم رحمه الله: وقيد «الفجر بالصادق» إحترازاً من
 الكاذب فإنه من الليل وهو المستطيل الذي يبدو كذنب الذئب ثم
 يعقبه الظلام. والأول المستطير وهو الذي ينتشر ضوءه في الأفق وهي
 أطراف السماء.

وفي السراج الوهاج: آخره قبيل طلوع الشمس. قال في النهاية:
 الصادق هو البيضاء المتشرف في الأفق. قال في الحاشية: لا يجب
 الانتباه على النائم أول الوقت ويجب إذا ضاق الوقت، نقله العلامة
 البيهقي على الأشياء والنظائر^(١).

قال النووي رحمه الله: وأجمعت الأمة على أن أول وقت الصبح
 طلوع الفجر الصادق وهو الفجر الثاني وآخره وقت الاختيار إذا أسفر
 -أي أضاء- ثم يبقى وقت الجسواز إلى طلوع الشمس. والأحكام
 كلها متعلقة بالفجر الثاني فيه يدخل وقت صلاة الصبح ويخرج وقت
 العشاء ويدخل في الصوم ويحرم به الطعام والشراب على الصائم وبه
 ينقضي الليل ويدخل النهار. ولا يتعلق بالفجر الأول شيء من
 الأحكام بأجماع المسلمين. قال صاحب الشامل: سمي الفجر الأول
 كاذباً لأنه يضيئ ثم يسود ويذهب، ويسمى الثاني صادقاً لأنه صادق

(١) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ١، ص ٢٥٧.

عن الصحيح ويته^(١).

٢١- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ
«أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا» رواه الترمذي والحاكم
وصححه وأصله في الصحيحين.

٢٢- وعن أبي عذرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أَوَّلُ
الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ وَأَوْسَطُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ وَأَخِيرُهُ عَقُوبَةُ اللَّهِ». أخرجه الدار
قطني بسند ضعيف جداً.

٢٣- وللترمذي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما نحوه دون
الوسط وهو ضعيف أيضاً.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: «الأفضل تعجيل الصبح في أول وقتها وهو
إذا تحقق طلوع الفجر. هذا مذهبنا ومذهب عمرو وعثمان وابن الزبير
وأنس وأبي هريرة رضي الله عنهم، والأوزاعي ومالك وأحمد وإسحق
وداود وجهور العلماء.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه والنخعي والشوري وأبو حنيفة
تأخيرها إلى الأسفار أفضل. أما الظاهر في غير شدة الحر فمذهبنا أن
تتجيلها في أول الوقت أفضل وبه قال الجمهور. وقال مالك أحب أن
تُصلى في الصيف والشتاء والقرن ذراع كما قال عمر رضي الله عنه.

دلينا حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي
الظَّهْرَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ». رواه البخاري ومسلم.

وأما العصر فتقدمها في أول الوقت أفضل وبه قال جمهور
العلماء، وقال الشوري وأبو حنيفة وأصحابه تأخيرها أفضل ما لم تتغير
الشمس، واحتجوا بقول الله تعالى «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَى

(١) النووي، الصحيح، ج ٣، ص ٤٥-٤٦.

مِنَ اللَّيْلِ»^(١) وبحديث علي بن شيبان رضي الله عنه قال «قدمت على رسول الله ﷺ فكان يؤخر العصر مادامت الشمس نغية» . واحتج أصحابنا بقول الله تعالى «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لَهُ قَانِتِينَ»^(٢) . وأما المغرب فتعجيلها في أول الوقت أفضل بالإجماع .

وأما العشاء قال الشافعي في الاملاء والقديم أن تقديمها أفضل كغيرها ولأنه هو الذي واظب عليه النبي ﷺ ، وقد روى النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال «أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة ، صلاة العشاء الآخرة» ، كان رسول الله ﷺ يصليها لسقوط القمر لثالثه» رواه الترمذي وأبو داود بإسناد صحيح . وهذا نص في تقديمها .

والقول الثاني : تأخيرها أفضل وهو نص الشافعي رحمه الله في أكثر كتبه الجديدة لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «ولولا أن أشق على أمتي لأمرهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه» رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح . ورواه أبو داود بإسناد صحيح فقال : «ولولا أن أشق على المؤمنين لأمرهم بتأخير العشاء وبالسواك عند كل صلاة» .

قال صاحب الحاوي : إن علم من نفسه أنه إذا أخرها لا يغلبه نوم أو كسل استحب تأخيرها والأفضل تعجيلها الفضل» . وجمع بين الأحاديث بهذا .

قال أصحابنا : إذا كان يوم غيم استحب تأخيرها حتى ينتقن الوقت أولا يبقى إلا وقت لو أخر عنه خاف خروج الوقت .

قال رحمه الله : هذا المذكور من فضيلة أول الوقت تستثنى منه صور منها : من بدافع الحدث ، ومن حضره طعام وثقلت نفسه إليه ،

(١) سورة مود آية ١٦٤ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٨ .

والتيهم الذي يتيقن وجود الماء في آخر الوقت، وكذا المريض الذي لا يقدر على القيام أول الوقت ويعلم قدرته عليه في آخره بالعادة، والمفرد الذي يعلم حضور الجماعة في آخر الوقت إذا قلنا يستحب لهم التأخير^(١).

٢٤- وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنها أن رسول الله ﷺ قال «لا صلاة بعد الفجر إلا سجدتين» أخرجه الخمسة إلا النسائي وفي رواية عبد الرزاق «لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر».

الشرح:

قال ابن نجيم رحمه الله: قوله «وبعد طلوع الفجر بأكثر من سنة الفجر» أي ومنع عن التنفل بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر بأكثر من سنة قصدا لما رواه أحمد وأبو داود «لا صلاة بعد الصبح إلا ركعتين» وفي رواية الطبراني «إذا طلع الفجر فلا تصلوا إلا ركعتين».

فقد بالتفعل لأن قضاء الغائبة بعد طلوع الفجر ليس بمكروه لأن النهي عن التنفل فيه لحق ركعتي الفجر حتى يكون كالمشغول بهما لأن الوقت متعين لها حتى لو نوى تطوعاً كان عن سنة الفجر من غير تعيين فيه^(٢).

٢٦- وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت «صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيّتي فصلى ركعتين فسأته فقال: شجّلت عن ركعتين بعد الظهر فصلّيتها الآن» فقلت: أفنقيسها إذا فاتنا قال: لا» أخرجه أحمد.

٢٧- وأبي داود عن عائشة رضي الله عنها بمعناه.

الشرح:

قال البخاري رحمه الله: حدثنا محمد بن أبيان قال حدثنا غندر

(١) التتويج، المجموع، ج ٣، ص ٥٣ وما بعدها

(٢) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ١، ص ٢٦٥

قال حدثنا شعبة عن أبي النجاشي قال : سمعت حمدان بن أبان يحدث عن معاوية قال : «إنكم لتصلون صلاة لقد صحبنا رسول الله ﷺ فيها رأياه يصليها ولقد نبي عنها يعني الركعتين بعد العصر» .

قال العيني رحمه الله : نفي معاوية رضي الله عنه يرجع الى صفة الصلاة لا إلى ذاتها لأنه ﷺ كان يصليها على وجه الخصوصية له ، وهؤلاء كانوا يصلون على سبيل التطوع الراتب لما كانوا يصلون بعد الظهر فأنكر معاوية عليهم من هذا الوجه لأنه ثبت عنده ورود النهي عن النبي ﷺ عن ذلك ، كما ورد عن غيره عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم . فإن قال قائل : رواية الآتيات لها سبب والنهي محمول على مالا سبب له ، قلت : الأحاديث الواردة في النهي عامة فلا يترك العمل بعمومها للأحاديث الواردة التي لها سبب والتي لا تفادها ، على أنا نقول إن أحاديث النهي متأخرة فالعمل للمتأخر دون المتقدم^(١) .

قال الصنعاني رحمه الله : قد بين الشافعي رحمه الله عن النبي ﷺ أنه أتاه ناس من عبد القيس وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنه « ﷺ أتاه مال قشغله عن الركعتين بعد الظهر »^(٢) .

باب الأذان

قال أهل اللغة : أصل الأذان الأعلام ، والأذان للصلاة معروف ، والمؤذن المعلم لأوقات الصلاة فعيل بمعنى مفعول . قال القاضي عياض رحمه الله : إعلم أن الأذان كلام جامع لعقيدة الإيمان مشتمل على نوعيه من العقليات والسمعيات . فأولاه إثبات الذات وما يستحقه من الكمال والتنزيه عن أضدادها وذلك بقوله «الله أكبر» وهذه اللفظة على اختصار لفظها دالة على

(١) العيني ، صفة القارئ ، ج ٥ ، ص ٨٩-٨٩ .

(٢) التكملة : سبل السلام ، ج ١٠ ، ص ١١٥ .

ما ذكرناه. ثم صرح بآيات الوجدانية ونفي ضدها من الشركة
 المستحيلة في حقه سبحانه وتعالى وهذه عمدة الأيمان والتوحيد المقدمة
 على كل وظائف الدين. ثم صرح بآيات النية والشهادة بالرسالة
 لنبينا محمد ﷺ وهي قاعدة عظيمة بعد الشهادة بالوجدانية وموضعها
 بعد التوحيد لأنها من باب الأفعال الجائزة الوقوع وتلك المقدمات من
 باب الواجبات. وبعد هذه الفواعد كملت العقائد العقلية فيها
 يجب ويستحيل ويمحور في حقه سبحانه وتعالى. ثم دعا إلى مدامهم
 إليه من العبادات فدعا إلى الصلاة وجعلت عقب إثبات النية لأن
 معرفة وجوبها من جهة النبي ﷺ لا من جهة العقل. ثم دعا إلى
 الفلاح وهو الفوز والبقاء في النعم المقيم، وفيه إشعار بأمور الآخرة من
 البعث والجزاء وهي آخر تراجم عقائد الإسلام ثم كرر ذلك بإقامة
 الصلاة للإسلام بالشروع فيها. وهو متضمن لتأكيد الأيمان وتكرار
 ذلك عند الشروع في العبادة بالقلب واللسان، ولیدخل المصل فيها
 على بينة من أمره وبصيرة من إيمانه ويستشعر عظيم ما دخل فيه
 وعظمة حق من يعبد وجزيل ثوابه^(١).

١- عن عبد الله بن زيد بن عبد ربّه قال: «طاف بي وأنا نائم
 رجلاً فقال: تَقُولُ اللهُ أَكْبَرُ... فَذَكَرَ الْأَذَانَ بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ بِغَيْرِ
 تَرْجِيعٍ وَالْإِقَامَةَ فَرَادَى إِلَّا قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ. قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحْتُ
 أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّهَا رَأَى بِأَخِي». أخرجه أحمد وأبو داود
 وصححه الترمذي وابن خزيمة.

وزاد أحمد في آخر قصة بلال رضي الله عنه في أذان الفجر «الصلاة
 خيرٌ من النوم».

٢- ولا بن خزيمة عن أنس رضي الله عنه قال: «مِنَ السُّنَنِ إِذَا
 قَالَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْفَجْرِ سُبْحَانَ عَلَى الْفَلَاحِ قَالَ «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنْ

(١) الترمذي، المعجم، ج ٣، ص ٨٠-٨١.

النوم .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : الأصل في الأذان ماروي عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال : « كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون للصلاة ليس ينادي بها فتكلموا يوماً في ذلك فقال بعضهم إنخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى ، وقال بعضهم : بل يوقاً مثل قرن اليهود . فقال عمر : أولا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة ؟ فقال رسول الله ﷺ : « يا بلال قم فناد بالصلاة » . رواه البخاري ومسلم . هذا النداء دعاء إلى الصلاة غير الأذان كان قيل شرع الأذان .

وعن عبدالله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري رضي الله عنه قال : « لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس بعمل يُضْرَبُ به للناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده فقلت : يا عبدالله أتبيع الناقوس ؟ فقال : وما تصنع به ؟ . فقلت : ندعوه إلى الصلاة . قال : أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ فقلت : بلى . فقال : تقول « الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله » ثم أستاخر غير بعيد ثم قال : تقول إذا أقمت الصلاة « الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله » فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته بما رأيت فقال : « إنما رؤى يا حي إن شاء الله فقم مع بلال فأتى عليه ما رأيت فليؤذن به فاتته أُنْدَى صوتاً منك . فقم مع بلال ألقه عليه فيؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فخرج يجر رداءه يقول : والسذي بعثك بالحق يا رسول الله ، لقد رأيت مثل

مارأي. فقال رسول الله ﷺ: فله الحمد. « رواه أبو داود بإسناد صحيح وروى الترمذي بعضه بطريق أبي داود وقال حسن صحيح وقال في آخره «فله الحمد» وذلك أثبت^(١).

٣- عن أنس رضي الله عنه قال «من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر حيّ على الفلاح قال «الصلوة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله» رواه ابن خزيمة في صحيحه والدارقطني والبيهقي. قال البيهقي إسناده صحيح^(٢).

٤- وعن أبي مخلوطة رضي الله عنه «أن النبي ﷺ علّم الأذان فذكر الترجيع» أخرجه مسلم ولكن ذكر التكبير في أوله مرتين فقط. ورواه الخمسة فذكروه مرثعاً.

٥- وعن أنس رضي الله عنه قال «أمر بلال أن يفتح الأذان شفعاً ويوتر الإقامة إلا الإقامة - يعني ألا قد قامت الصلاة. متفق عليه ولم يذكر مسلم الاستيلاء.

٦- وللنسائي: أمر النبي ﷺ بلالاً.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: مذهبتنا أن الأذان تسع عشرة كلمة وبه قال طائفة من أهل العلم بالحجاز وغيره. وقال مالك هو سبع عشرة كلمة أسقط تكبيرتين من أوله. وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري هو خمس عشرة كلمة أسقط الترجيع وجعل التكبير أربعاً كمذهبتنا. الترجيع: ذكر الشهادتين مرتين سرا قبل الجهر.

وقال أحمد وإسحق: إثبات الترجيع وحذف كلاهما سنة. وحكى الحارثي عن أحمد أنه لا يرجع. واحتج لأبي حنيفة وموافقيه في إسقاط الترجيع بحديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه. واحتج أصحابنا

(١) الترمذي، المعجم، ج ٣، ص ٨٠-٨٦.

(٢) نفس المصدر، ص ٩٨.

بحديث أبي مخنف، قالوا وهو مقدم على حديث عبد الله بن زيد لأوجه أحدها، أنه متأخر والثاني : أن فيه زيادة وزيادة الثقة مقبولة .
والثالث : أن النبي ﷺ لقته إياه . الرابع : عمل أهل الحرمين بالترجيح .

الأقامة : مذعبتا المشهور أنها إحدى عشرة كلمة كما سبق وبه قال عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري ومكحول والزهري والأوزاعي وأحمد وإسحق وأبو ثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر .
قال البيهقي : وعن قال بالفراد الأقامة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والحسن وابن سيرين ومكحول في رواية وعمر بن عبد العزيز ومشايع جلة من التابعين سواهم . وقال مالك عشر كلمات جعل قد قامت الصلاة مرة ، وقال أبو حنيفة والثوري وابن المبارك هوسيع عشر كلمة مثل الأذان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين^(١) .
واحتج لأبي حنيفة وموافقه بحديث أبي مخنف «أن النبي ﷺ علمه الأذان خمس عشرة كلمة والأقامة سبع عشرة كلمة» . رواه أبو داود والترمذي ، وقال حديث حسن صحيح^(٢) .

٧- وعن أبي جحيفة رضي الله عنه قال «رايت بلالاً يؤذن وأتبع فاه ههنا وههنا وأصبعاه في أذنيه» رواه أحمد والترمذي وصححه . وابن ماجه «وجعل أصبعيه في أذنيه» وأبي داود «لوى عنقه لما بلغ حي» على الصلاة بيميناً وشمالاً ولم يستدره وأصله في الصحيحين .

٨- وعن أبي مخنف رضي الله عنه «أن النبي ﷺ أعجبه صوته فعلمه الأذان» رواه ابن خزيمة .

(١) الثوري ، المصروع ، ج ٢ ، ص ٩٠ .

(٢) نفس المصدر ، نفس الصفحة .

الشرح :

قال العيني رحمه الله : وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان والمؤذن يغفر له مذهب صوته ويستغفر له كل رطب ويابس . وشاهد الصلاة يكتب له خمس وعشرون حسنة ويكفر عنه ما بينهما .

قال البيهقي رحمه الله في صحيحه - باب رفع الصوت بالنداء - وقال عمر بن عبد العزيز «أَذُنُ أَذَانًا سَمَحًا وَلَا تَأَعِزَّنَا» . قال الصاوري : لعل هذا المؤذن لم يكن يحسن من الصوت إذا رفع بالأذان فعلمه وليس فيه أنه نهاء عن رفع الصوت .

. (قلت) كأنه كان يطرب في صوته ويتغم ولا ينظر إلى مذهب الصوت مجرداً عن ذلك فأمره عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بالسباحة وهي السهولة وهو أن يسمح بترك التطريب وبعد صوته ، ويدل على ذلك ما رواه الذارقطني بإسناد فيه لين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ كان له مؤذن يطرب فقال له ﷺ : «المؤذن سهل سمح فإن كان أذاتك سهلاً سمحاً وإلا فلا تؤذن» . قوله «سمحاً أي سهلاً بلا تعات وتطريب»^(١) .

٩- وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَيْنِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ» . رواه مسلم .

١٠- ونحوه في المثلث عليه عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : الأذان والإقامة مشروعان للصلوات الخمس بالنصوص الصحيحة والإجماع ، ولا يشرع الأذان والإقامة لغير الخمس بلا خلاف سواء كانت مندوبة أو جائزة أو سنة ، وسواء سن لها الجماعة كالعيدين والكسوفين والاستسقاء أم لا كالضحى

(١) العيني ، حاشية الفروق ، ج ٥ ، ص ١١٣-١١٤

ولكن ينادى للعبد والكسوف والاستسقاء « الصلاة جامعة » وقد ذكره المصنف في أبوابها، وكذا ينادى للتراويح « الصلاة جامعة » إذا صليت جماعة ولا يستحب ذلك في صلاة الجنازة على أصح الوجهين .
قال الشافعي رحمه الله في أول كتاب الأذان من الأم « لا أذان ولا إقامة لغير المكتوبة ، فلما الأعياد والكسوف وقيام شهر رمضان فأجِبُ أن يقال فيه « الصلاة جامعة » . والصلاة على الجنازة وكل نافلة غير العبد والكسوف فلا أذان فيها ولا قول الصلاة جامعة . هذا نصه والله أعلم^(١) .

١١- وعن أبي قتادة رضي الله عنه في الحديث الطويل في توبتهم من الصلاة « ثُمَّ أَذَّنْ بِلَالٍ فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ كَمَا كَانَ يُصَنِّعُ كُلَّ يَوْمٍ » . رواه مسلم .

الشرح :

الحديث الشريف في صحيح البخاري عن أبي قتادة رضي الله عنه قال سئنا مع النبي ﷺ ليلة فقال بعض القوم لو عرست بنا يا رسول الله . قال : أخاف أن تناموا عن الصلاة . قال بلال : أنا أوقظكم فانطجعوا وأستد بلال ظهره الى راحته فغلبته عيناه فنام فاستيقظ النبي ﷺ وقد طلع حاجب الشمس فقال لبلال : أين ما كنت ؟ قال : ما ألبيت عليّ نومةً مثلها قط قال : إن الله قبض أرواحكم حين شاء وردها عليكم حين شاء . يا بلال قم فأذن بالناس بالصلاة فتوضأ فلما ارتفعت الشمس أبيضت قام فصلى » .

قال العمري رحمه الله : فيه الأذان للغائبة فقال أصحابنا يؤذن للغائبة ويقيم واحتجوا في ذلك بحديث عمران بن حصين رضي الله عنه « ثم أمر مؤذناً فأذن فصلى ركعتين قبل الفجر ثم أقام ثم صلى الفجر » رواه أبو داود وغيره . وبه قال الشافعي في القديم وأبو نؤور

(١) العمري ، المجموع ، ج ٣ ، ص ٨٢ .

وابن المنذر. وإن فاتته صلوات أذن للأولى وأقام وهو مخير في الباقي إن شاء أذن وأقام لكل صلاة من الفوائت وإن شاء اقتصر على الإقامة لما روى الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه «أن النبي ﷺ فاتته يوم الحندق أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فأمر بلالاً فأذن ثم أقام فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر ثم أقام فصلي المغرب ثم أقام فصلي العشاء»^(١).

١٢- وله عن جابر رضي الله عنه «أن النبي ﷺ أتى المزدلفة فصلى فيها المغرب والعشاء بالذان واجد وإقامتين».

١٣- وله عن ابن عمر رضي الله عنهما «جمع النبي ﷺ بين المغرب والعشاء بإقامته واجدته ورأى أبو داود لكل صلاة وفي رواية «ولم يناد في واحدة منها».

الشرح :

قال النووي رحمه الله : وإن جمع بين صلاتين فإن جمع بينهما في وقت الأولى منها أذن وأقام للأولى وأقام للثانية كما فعل النبي ﷺ يوم عرفة. وإن جمع بينهما في وقت الثانية فهما كالفائتين لأن الأولى قد فاتت وقتها والثانية تابعة لها.

المنفرد في صحراء أو بلد يؤذن على المذهب. وإذا قلنا يؤذن فهل يرفع صوته؟ ننظر إن صلى في مسجد قد صليت فيه جماعة لم يرفع لئلا يؤهم دخول وقت صلاة أخرى. ولو أقيمت جماعة في مسجد فحضر قوم لم يصلوا فهل يسن لهم الأذان؟ قولان. الصحيح نعم وبه قطع البغوي^(٢).

٤- وعن عائشة رضي الله عنها وابن عمر رضي الله عنهما قالاً : قال رسول الله ﷺ «إِنَّ بِلَالاً يُؤْذَنُ بِأَسَلٍ فَكَلُّوا وَأَسْرَبُوا حَتَّى يَنَادِيَ

(١) المعنى، صلاة الفرائض، ج ٥، ص ٨٧-٨٩.

(٢) النووي، المجموع، ج ٥، ص ٩٩-٩٣.

ابن لم يكتسب، وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال: أصبحت أصبحت. متفق عليه وفي آخره إدراج.

١٥- وعن ابن عمر رضي الله عنهما «أن بلالاً أذن قبل الفجر فأنه النبي ﷺ أن يرجع فينادي ألا إن العبد نام». رواه أبو داود وصححه.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: قال أصحابنا: السنة أن يؤذن للصبح مرتين إحداهما قبل الفجر والأخرى عقب طلوعه لقوله ﷺ «إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم» والأفضل أن يكون مؤذنان، يؤذن أحدهما قبل الفجر والأخر بعده. فإن اقتصر على أذان واحد جاز أن يكون قبل الفجر وأن يكون بعده وجاز أن يكون بعض الكلأت قبل الفجر وبعضها بعده إذا لم يُعطل بينهما فصل. وإذا اقتصر على أذان واحد فالأفضل أن يكون بعد الفجر على ما هو المأمور، والله أعلم.

(شرح) في مذاهب العلماء في الأذان للصبح وغيرها: أما غيرها فلا يصح الأذان قبل وقتها بإجماع المسلمين، نقل الإجماع فيه ابن جرير وغيره. وأما الصبح فقد ذكرنا أن مذهبنا جوازُه قبل الفجر وبه قال مالك والأوزاعي وأبو يوسف وأبو ثور وأحمد وإسحق وداود، وقال الثوري وأبو حنيفة ومحمد لا يجوز قبل الفجر.

وحكى ابن المنذر عن طائفة أنه يجوز أن يؤذن قبل الفجر إن كان يؤذن بعده. واحتج لأبي حنيفة وموافقه بحديث ابن عمر رضي الله عنهما «أن بلالاً رضي الله عنه أذن قبل الفجر فأنه النبي ﷺ أن يرجع فينادي (ألا إن العبد نام - ثلاثاً).

فليتنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما «أن بلالاً يؤذن بليل» وهو في الصحيحين كما سبق، وفي الصحيح أحاديث كثيرة بمعناه وأما

حديث ابن عمر الذي احتجوا به فرواه أبو داود والبيهقي وغيرهما وضعفوه^(١).

١٦- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إذا سبغتم الماء فقولوا مثل مايقول المؤذن». متفق عليه.

١٧- والبخاري عن معاوية رضي الله عنه مثله.

١٨- وأسلم عن عمر رضي الله عنه في فضل القول بما يقول المؤذن كلمة كلمة بسوى الحيملتين فيقول «لا حول ولا قوة إلا بالله».

الشرح:

قال النووي رحمه الله: قال أصحابنا: ويستحب أن يتابع المؤذن في كل كلمة عقب فراغ المؤذن منها ولا يقارنه ولا يؤخر بعد فراغه من الكلمة ويدل عليه حديث عمر رضي الله عنه ويقول لا حول ولا قوة إلا بالله أربع مرات في الأذان ومرتين في الإقامة فيقولها عقب كل مرة من قول المؤذن حي على الصلاة حي على الفلاح ويقول في التشويب صدقت وبرزت مرتين، ذكره الروياني في الحلية وغيره.

وتستحب الصلاة على رسول الله ﷺ بعد الفراغ ثم سؤال الوسيلة بعدها للمؤذن والسماع وكذا الدعاء بين الأذان والإقامة يستحب لها ولغيرها. قال أصحابنا: وإنما استحب للمتابع أن يقول مثل المؤذن في غير الحيملتين ليدل على رضاه به وموافقته في ذلك، وأما الحيلة لدعاء إلى الصلاة وهذا لا يليق بغير المؤذن فاستحب للمتابع ذكر آخر فكان «لا حول ولا قوة إلا بالله» لأنه تفويض محض إلى الله تعالى، وثبت في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «لا حول ولا قوة إلا بالله من كنوز الجنة». قال أصحابنا: ويستحب متابعة المؤذن لكل سماع من طاهر ومحدث وجنب وحائض وكبير وصغير لأنه ذكر وكل هؤلاء من أهل

(١) النووي، المجموع، ج٣، ص ٩٩-٩٧.

الذكر.

ويستثنى من هذا: المصلي، ومن هو على الخلاء والجساع فإذا فرغ من الخلاء والجساع تابعة، صرح به صاحب الحاوي وغيره. فإذا سمعه وهو في قراءة أو ذكر أو درس علم ونحو ذلك قطعه وتابع المؤذن ثم عاد إلى ما كان عليه إن شاء، وإن كان في صلاة فرض أو نفل قال الشافعي رحمه الله والأصحاب لا يتابعه في الصلاة فإذا فرغ منها قاله. إذا سمع مؤذناً بعد مؤذن، هل يختص استحباب المتابعة بالأول قال: والمختار أن يقول المتابعة سنة متأكدة يكره تركها لتصریح الأحاديث الصحيحة بالأمر بها وهذا يختص بالأول لأن الأمر لا يقتضي التكرار وأما أهل الفضيلة والثواب في المتابعة فلا يختص به، والله أعلم^(١).

١٩- وعن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه قال: «يا رسول الله اجعلني إمام قومي فقال: أنت إمامهم واقتد بأضعفهم وأتبع مؤذناً لا يأخذ على أذنيه أجراً». أخرجه الحفصة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم.

«واقتد بأضعفهم»: أي اجعل أضعفهم بمريض أو ذمانة أو نحوها قُدوة لك تُفعل بِصَلَاتِهِ تَحْقِيقاً^(٢).

٢٠- وعن مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال: قال لنا النبي ﷺ «إِذَا خَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ». الحديث أخرجه السبعة.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: قال الشافعي رحمه الله في الأم: أحب أن يكون المؤذنون متطوعين قال وليس للامام أن يرزقهم وهو يجب من

(١) النووي، المجموع، ج ٣، ص ١٢٣-١٢٤.

(٢) التكملة، سبل السلام.

يؤذن متطوعاً من له أمانة إلا أن يرزقهم من ماله ، قال ولا أخيب أحداً ببلد كثير الأهل يُعوّره أن يجد مؤذناً أميناً لازماً متطوعاً فإن لم يجد فلا بأس أن يرزق مؤذناً ولا يرزقه إلا من خس الخمس سهم رسول الله ﷺ . ولا يجوز أن يرزقه من غيره من الفئ لأن لكل مالكا موصوفاً ولا يجوز أن يرزقه من الصدقات شيئاً ويجوز للمؤذن أخذ الرزق إذا رزق من حيث وصفت أن يرزق ولا يجوز له أخذه من غيره بأن يرزق هذا نصه بحروفه وقابعه الأصحاب كلهم عليه واتفقوا عليه .

وعن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه قال «أنكر ما عهد إلي رسول الله ﷺ أن ألتزم مؤذناً لا يأخذ على أذنيه أجرأ» . رواه الترمذي وقال حديث حسن . قال أصحابنا : ولا يجوز أن يرزق مؤذناً وهو يجد متبرعاً عدلاً كما نص عليه . قال أصحابنا : والرزق يكون من خمس خمس الفئ والغنمة وكذا من أربعة أخماس الفئ إذا قلنا أنه للمصالح وينبغي أن لا يختص بذلك بل يرزقه من كل مال هو لمصالح المسلمين كالأموال التي يرثها بيت المال والمال الخاضع الذي أيسنا من صاحبه وغير ذلك .

قال القاضي حسين : ولأن تكثير الجوامع وفعلها في مساجد أكثر فضيلة من أداؤها في مسجد واحد . وإذا لم يكن في بيت المال سعة بدأ بالأهم وهو رزق مؤذن المسجد الجامع وأذان صلاة الجمعة أهم من غيره . قال أصحابنا : ويجوز للإمام أن يرزق من مال نفسه ولأحد الرعية من مال نفسه وحينئذ يجوز أن يرزق كما شاء وكيف شاء ومن شاء فيرزق ما شاء من العدد ومع وجود التبرع وقرق قدر الكفاية وصرح به في التهذيب وغيره .

قال : يستحب أن لا يكتفي أهل المساجد المتقاربة بأذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد واحد . قال صاحب الحاشي : لو أذن

بِالْفَارُوسِيَّةِ إِنْ كَانَ يُؤْذَنُ لِلصَّلَاةِ جَمَاعَةً لَمْ يَحْزِ سِوَاهُ كَانَ بِحَسَنِ الْعَرَبِيَّةِ أَمْ لَا لِأَنَّهُ غَيْرُهُ قَدْ يَحْسَنُ وَإِنْ كَانَ أَذَانُهُ لِنَفْسِهِ فَإِنْ كَانَ بِحَسَنِ الْعَرَبِيَّةِ لَمْ يَحْزِهِ كَذَاكَرُ الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ لَا بِحَسَنِ أَجْزَاءٍ وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ^(١).

٢١- وعن جابر رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِبَلَالٍ: «إِذَا أَذُنْتُ فَتَرَسَّلْ وَإِذَا أَقَمْتُ فَأَحْدِرْ وَاجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ مَقْدَارَ مَا يَفْرُغُ الْأَكْلُ مِنْ أَكْلِهِ». الْحَدِيثُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ.

المُضَرَّفَاتُ:

قوله «فترسل»: قال أهل اللغة هو الترتيل والتأني وترك العجلة. «والحدر»: الأسراع. قوله ﷺ «واجعل بين أذانك وإقامتك مقدار ما يفرغ الأكل من أكلته» أي تمهل وقتاً يقدر فيه فراغ الأكل من أكليه^(٢).

الحديث تمامه «والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل القضاء الحاجة ولا تقوموا حتى تروني». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ.

الشرح:

قال النسوي رحمه الله: يستحب أن يقف المؤذن على أواخر الكلمات في الأذان لأنه روي موقوفاً. قال الهروي وهوام الناس يقولون الله أكبر - بضم الراء - وكان أبو العباس المبرد يفتح الراء فيقول الله أكبر الله أكبر - الأولى مفتوحة والثانية ساكنة - قال لأن الأذان سمع موقوفاً كقوله حي على الصلاة حي على الفلاح فكان الأصل أن يقول الله أكبر - باسمكان الراء - فحركت فتحة الألف من اسم الله تعالى في اللفظة الثانية لسكون الراء قبلها ففتحت كقوله تعالى «وَالَمْ يَكُنْ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ». وقال صاحب التتمة، يجمع كل تكبيرتين بصوت لأنه خفيف أما باقي الكلمات فيفرد كل كلمة

(١) البرقي، المجموع، ج ٢، ص ١٢٣-١٢٤.

(٢) نفس المصدر، ص ١١٦.

بصوت وفي الإقامة يجمع كل كلمتين بصوت^(١).

٢٢- وله عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قَالَ «لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُبْرِئاً» وضعفه آبهياً.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: السَّتَبُ أن يؤذن على طهارة فإن أذن وهو يحدث أو جنب أو أقام الصلاة وهو يحدث أو جنب صح أذانه وإقامته لكنه مكروه نص على كراهته الشافعي والأصحاب، وانفقوا عليها. قالوا والكراهة في الجنب أشد منها في المحدث وفي الإقامة أغلظ. قال الشافعي رحمه الله في الأم وإن ابتدأ في الأذان طاهراً ثم انتقضت طهارته بنى على أذانه ولم يقطعه سواء كان حدثه جنباً أو غيرها.

قال أصحابنا: إذا أذن أو أقام وهو جنب في المسجد أثم بلبثه في المسجد وصح أذانه وإقامته لأن المراد حصول الأعلام وقد حصل والتحريم لمعنى آخر وهو حرمة المسجد. وقال صاحب البيان وغيره وكذا المؤذن الجنب على رجة المسجد يأثم ويصح أذنه، قال والرحبة كالمسجد في التحريم على الجنب^(٢).

٢٣- وَلَهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحَارِثِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ أَدَّنَ فَهُوَ يَكْفِي» وضعفه أيضاً.

٢٤- ولأبي داود من حديث عبد الله بن زبير رضي الله عنهما أنه قَالَ «أَنَا وَابْنَتُهُ يَغْنِي الْأَذَانُ وَأَنَا كُنْتُ أُرِيدُهُ قَالَ فَاتِمُّ أَنْتَ» وفيه ضعف آبهياً.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: قال الشافعي رحمه الله، إذا أذن الرجل

(١) النووي، المجموع، ج ٤، ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) نفس المصدر، ص ١١٩-١٢٠.

أُجِيبَ أَنْ يَتَوَلَّى الْأَقَامَةَ لِمَنْ يَرَوِي أَنَّ مِنْ أَذُنٍ فَهُوَ يقيمُ ، قال النووي : أما حكم المسألة فإن أذن واحد فقط فهو الذي يقيم وإن أذن جماعة دفعة واحدة وانفقوا على من يقيم فيها ونعمت وإن تشاحوا أفرغ وإن أذتوا واحداً بعد واحد ، فإن كان الأول هو المؤذن المراتب أو لم يكن هناك مؤذن راتب فالذي يقيم هو الأول وإن كان الأول أجنبيّاً وأذن بعده الراتب فمن أولى بالأقامة فيه وجهان : حكاهما الحراسانيون أصحهما المراتب لأنه صاحب ولاية الأذان والأقامة وقد أذن ، والثاني الأجنبي لأن بأذان الأول حصلت سنة الأذان لو فرضه . وإن أقام في هذه الصور غير من له ولاية الأقامة أو أذن أو أجنبي اعتد بإقامته على المذهب وبه قطع المصنف والجمهور . قال وإذا أقام غير من أذن فهو خلاف الأولى ولا يقال مكروه وقيل أنه مكروه وبه جزم العبدري ونقل مثله عن أحمد قال وقال مالك وأبو حنيفة لا يكره^(١) .

٢٥- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «الْمُؤَذِّنُ أَمْلَكَ بِالْأَذَانِ وَالْإِمَامُ أَمْلَكَ بِالْأَقَامَةِ» رواه ابن عدي وضمّعه .
٢٦- والبيهقي نحوه عن علي رضي الله عنه من قوله .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : قال أصحابنا : وقت الأذان منوط بنظر المؤذن لا يحتاج فيه إلى مراجعة الإمام ووقت الأقامة منوط بالإمام فلا يقيم المؤذن إلا بإشارته فلو أقام بغير إذنه فقد قال إمام الحرمين في الاعتداد به تردد الأصحاب ولم يبين الراجح والظاهر ترجيح الاعتداد به^(٢) .

اللمعة - «أملك بالأذان» أي وقته موكول إليه لأنه أمين عليه .

(١) النووي ، المجموع ، ج ٣ ، ص ١٢٨ .

(٢) نثر الصدر ، ص ١٣٩ .

«أَمَلْتُكَ بِالْأَقَامَةِ» فَلَا يَقِيمُ إِلَّا بَعْدَ إِشَارَتِهِ .

قال الكحلاني : وعن أنس رضي الله عنه «أنه كان يقوم إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة» رواه ابن المنذر وغيره ، وعن ابن المسيب «إذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام وإذا قال حي على الصلاة عدلت الصفوف وإذا قال لا إله إلا الله كبر الإمام»^(١).

٢٧- وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «لَا يَرُدُّ الدُّعَاءَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْأَقَامَةِ» رواه النسائي وصححه ابن خزيمة .

الشرح :

قال الشيرازي رحمه الله : «إن كان الأذان للمغرب قال : «اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دعائك فاغفري . « لأن النبي ﷺ أمر أم سلمة رضي الله عنها بذلك . ويدعو الله تعالى بين الأذان والأقامة لما روى أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «إن الدعاء لا يرد بين الأذان والأقامة»^(٢).

قال النووي رحمه الله : وحدث أم سلمة رواه أبو داود والترمذي وفي إسناده مجهول وحدث أنس رضي الله عنه رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن^(٣).

٢٨- وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «مَنْ قَالَ جِئْتُ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةُ التَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آمَنَ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَابْتَغَى مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، حُلتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أخرجه الأربعة .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : وقوله «الدُّعْوَةُ التَّامَّةُ» هي بفتح الدال

(١) الكحلاني ، سبل السلام ، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٢) الزوي ، المجموع ، ج ٣ ، ص ١٢٢ .

(٣) نفس المصدر .

وهي دعوة الأذان سميت دعوة تامة لكها لها وعظم موقعها وسلامتها من نقص ينطرق إلى غيرها وقوله «الصلاة القائمة» أي التي مستفوم أي تقام وتحضر، وقوله «مقاماً محموداً» هكذا هو في المذهب «مقاماً محموداً» بالتكثير وهو في صحيح البخاري وجميع كتب الحديث وهو صحيح ويكون قوله «الذي وعده» بدلاً منه أو منصوباً بفعل محذوف تقديره أعني الذي وعده أو مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي وعده، قال وإنما أراد النبي ﷺ التأدب مع القرآن وحكاية لفظه في قول الله عز وجل «وَعَسَى أَنْ يَتَذَكَّرَ رَبُّكَ مُقَاماً مَحْمُوداً» فينبغي أن يحافظ على هذا وقوله ﷺ «خَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي» أي غُيِّبَتْ وَنَالَتْ به وقيل حقت له .

قال : وفي صحيح مسلم عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : من قال حين يسمع المؤذن أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ، رضي الله عنه رباً ومحمداً رسولاً وبالإسلام ديناً غفر له ذنبه . وقوله «الوسيلة» هي منزلة في الجنة ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فانه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشر» ثم سألوا الله في الوسيلة فأنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعباد الله وأرجو أن أكون أنا هو فمن سأل في الوسيلة حلت له الشفاعة .^(١)

-باب شروط الصلاة-

١- عن علي بن طلق رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ
«إِذَا قَامَا أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيَتَوَضَّأْ» . رواه
الخمسة وصححه ابن جبان.

الشرح:

في حاشية فتح القدير: الشروط جمع شرط وهو لغة العلامة وفي
الاصطلاح: ما يتوقف عليه وجود الشيء ولم يكن داخلًا فيه^(١).

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال «لَا يَقْبَلُ
اللهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهْوَرٍ وَلَا صَدَقَةٍ مِنْ حُلُولَةٍ» . رواه مسلم . والطهْوَر
بضم الطاء ويجوز فتحها والمراد فعل الطهارة، والحُلُولُ بضم الحين وهو
الحيانة . والطهارة شرط في صحة الصلاة بالأجماع ولا تصح صلاة
بغير طهْوَرٍ إما بالماء وإما بالتيمم بشرطه سواء صلاة الفرض والنفل
وصلاة الجنازة وسجود التلاوة والشكر^(٢).

قال الموصلي رحمه الله: «وإن سبقه الحدث توضأ وبني على
صلاته لقوله ﷺ «مَنْ قَامَ أَوْ رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيَتَوَضَّأْ»
على صلاته ما لم يتكلم» . فإن كان منفرداً إن شاء عاد وإن شاء ألهمها
في منزله والمفتدي والامام يعمران إلا أن يكون الامام قد أتم الصلاة
فتخير ان «والاستئناف أفضل» لخروجه من الخلاف ولثلا يفصل بين
أفعال الصلاة بأفعال ليست منها . وقيل إن كان إماماً أو مقتدياً غالباً
أولى إحرازاً تفضيلة الجماعة^(٣).

اقول: استدال بالحديث الشريف من وجب استئناف الصلاة
بعد الحدث لقول النبي ﷺ (فليتوضأ وليتوضأ وليتوضأ)

(١) فتح القدير، ج١، ص ١٢٨.

(٢) التوحي، المصروع، ج٢، ص ١٢٨.

(٣) الموصلي، الاختيار، ج١، ص ١١.

واستدل بقوله ﷺ (أورعف في صلاته فليصرف وليتوضأ على نجاسة الدم ووجوب غسله من الثوب والبدن لأن الرعاف دم خارج من الأنف وعلى نفث الوضوء من خروج الدم والله اعلم).

٢- وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال ولا يقبل الله صلاة حائض إلا بغيره، رواه الحنفية إلا النسائي وصححه ابن خزيمة.

٣- وعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له وإذا كان الثوب رايماً فالتجف به، يعني في الصلاة وتكليم، فخالفت بين طريقه وإن كان ضيقاً فلتز به. متفق عليه.

٤- ولها من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء.

٥- وعن أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ: أتصلي المرأة في ذراع وحمار يغير إزار؟ قال: وإذا كان الذراع سابغاً يعطي ظهوراً فذميتها. أخرجه أبو داود ورجح الأئمة ولفقه.

الشرح:

قال الموصلي رحمه الله في باب شروط الصلاة: وأما طهارة الثوب فلقوله تعالى «وَبِأَنكَ فَطَهُرَ»^(١). وأما طهارة المكان فلقوله تعالى «وَفَطَهُرَتِي لِلطَّائِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ»^(٢). وأما ستر العورة فلقوله تعالى «وَابْنِي أَدَمَ خُلِدَا وَابْتَدَحَا مِنْ كُلِّ مَسْجِدٍ»^(٣). قال أئمة التفسير هو ما يورث العورة^(٤).

قال الصنعاني رحمه الله: قوله «صلاة حائض» المراد بالحائض

(١) سورة القدر.

(٢) سورة الطح.

(٣) سورة الأعراف.

(٤) الموصلي، الاختيار، ج١، ص ١٣.

المكلفة وإن بلغت باحترام مثلاً «الخمار» ما يغطي به الرأس والعنق وخالف بين طرفيه» وذلك بأن يجعل شيئاً منه على عاتقه (التخف به) الانتحاف في معنى الارتداء وهو أن يتزر بأحد طرفي الثوب ويرتدي بالطرف الآخر. قوله «وإن كان خفيفاً فاتزر به» لستر عورته، وعورة الرجل من تحت السرة إلى الركبة على أشهر الأقوال.

قوله ﷺ «لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء» أي إذا كان واسعاً كما دل عليه الحديث الأول، والمراد أن لا يتزر في وسطه ويشد طرفي الثوب في جفونه بل يتوشح به على عاتقه فيحصل الستر لأعالي البدن. قوله «سابقاً» أي واسعاً يغطي ظهور قدميه.

لا بد في صلاة المرأة من تغطية رأسها ورقبتها كما أفاده حديث الخمار ولا بد من تغطية بقية بدنها حتى ظهر قدميها كما أفاده حديث أم سلمة. ويباح كشف وجهها في صلاتها بحيث لا يراها أجنبي، أما عورة المرأة بالنظر إلى خارج الصلاة ونظر الأجنبي إليها فكل بدنها عورة كما يأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى^(١).

قال الموصلي رحمه الله: والمستحب أن يصلي في ثلاثة أثواب قميص وإزار وعمامة، ولو صلى في ثوب واحد يتوشح به جاز قال عليه الصلاة والسلام «لَوْ كُنْتُكُمْ بِحَدِّ ثَوْبَيْنِ» حين سئل عن الصلاة في ثوب واحد.

وقال أبو الدرداء رضي الله عنه «صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مَتَوَشِّحاً بِهِ قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ» وعلى المرأة أن تستتر بالثوب الواحد رأسها وجميع بدنها.

ويكره أن يصلي الرجل في السراويل وحده لما روي أن النبي ﷺ «نَهَى أَنْ يَصْلِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ» قال أبو

(١) التكملة، سبل السلام، ج ١، ص ١٣٢-١٣٣.

حديثه رحمه الله «الصلاة في السراويل يشبه فعل أهل الجفاء». وفي الثوب يتوشح به أبعد عن الجفاء وفي قميص ورداء عادة الناس». قال: «وصورة الرجل ماتحت سرته حتى يجاوز ركبته لما روي عن النبي ﷺ «الركبة من العمرة» ولأن الركبة ملئى عظم الساق والقخذ فقلنا بكونها عمرة احتياطاً.

قال: «وجميع بدن الحرة عمرة» لما روي عن النبي ﷺ «الحرة عمرة مستورة»، قال «الأ ونجهها وكفيتها لقوله تعالى «وَلَا يَتَّبِعُنَّ أَلَا مَا ظَهَرَ مِنْهَا» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: الكُحْل والحائِمْ. ومن ضرورة إبداء الزينة إبداء موضعها فالكحل زينة الوجه والحائِمْ زينة الكف ولأنها تحتاج الى كشف ذلك في المعاملات فكان فيه ضرورة «وفي القدم روايتان» الصحيح أن القدمين ليستا بعورة في الصلاة وعمرة خارج الصلاة ولمواضعها فزاعها جازت صلاحها لأنها من الزينة الظاهرة وهو السوار وتحتاج الى كشفه في الخدمة كالطبخ والحيز وسره أفضل.

«والعمرة عورتان، غليظة وهي السودتان وخفيفة وهي ماسواهما» فالناسخ من الغليظة ما تبدوا زيادة على قدر الدرهم وفي الخفيفة ربع العضو كما في النجاسات. والذكر عضو بمفرده وكذلك الإثنيان^(١).

٦- وعن عامر بن ربيعة رضي الله عنه قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي ثِيَابٍ مُطْلَبَةٍ فَأَشْكَلْتُ عَلَيْنَا الْقَبِيلَةَ فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقَبِيلَةِ فَتَرَلْتُ «فَأَيْنَا نَوَلُّوا فَنَمُ وَجْهَ اللَّهِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَهُ.

٧- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قَبِيلَةٌ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَفَرَّاهُ الْبُخَارِيُّ.

٨- وعن عامر بن ربيعة رضي الله عنه قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ

(١) المرحل، الأعيان، ج١، ص ٤٣-٤٤.

﴿يُصَلِّي عَلَى رَأْسِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ﴾ متفق عليه ، زاد البخاري «يومئذ يرأسه ولم يكن يصنعه في المكتوبة» .

٩- ولأبي داود من حديث أنس رضي الله عنه «وكان إذا سافر فإراد أن يطرح استقبال يثاقبه القبلة فكبر ثم صلى حيث كان وجهه ركابوه ، وإسناده حسن .

الشرح :

قال الموصلي رحمه الله في باب شروط الصلاة : وأما استقبال القبلة فللقوله تعالى «فَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ» فكل من كان بحضرة الكعبة يتوجه إلى عيناها وإن كان نائبا عنها يتوجه إلى جهتها لقيام الجهة عند العجز مقام عيناها لأن التكليف بقدر الطاقة . قال : وإن كان خائفاً يصلي إلى أية جهة قدر لقوله تعالى «فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا فَمَنْ وَجَّهَ اللَّهُ» ويستوي فيه الخوف من العدو والسبع أو أن يكون على خشبة في البحر يخاف إن توجه إلى القبلة الغرق التحقق العجز بالعذر .

والقبلة : موضع الكعبة والحواء من هناك إلى عنان السماء ولا اعتبار بالبناء لأنه ينقل ولا تجوز الصلاة إلى حجارته . ولو صلى على جبل أعلى من الكعبة جاز فدل على أنه لا اعتبار للبناء . قال : فإن اشتبهت عليه القبلة وليس عنده من يسأله اجتهد وصلى ولا يعيد وإن أخطأ لما روي أن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم اشتبهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة فصلى كل واحد منهم إلى جهة وخط بين يديه خطأ فلما أصبحوا وجدوا بعض الخطوط إلى غير القبلة فأخبروا بذلك رسول الله ﷺ فقال : «نمت صلاتكم» وفي رواية «لا إعادة عليكم» ولأن الواجب عليهم التوجه إلى جهة التحري إذ التكليف بقدر الوضع^(١) .

قال «فإن علم بالخطأ وهو في الصلاة استدار وبنى» لما روي أن

(١) الموصلي ، الاختيار ، ج ١ ، ص ١٤٠-١٤١ .

أهل قباء لما بلغهم نسخ القبلة وهم في صلاة الفجر استداروا إليها وهذا لأنه لما علم بالقبلة صار فرضه التوجه إليها فيستدير لأن النبي ﷺ استحسّن فعل أهل قباء ولم يأمرهم بالأعادة . قال «فإن صلى بغير اجتهاد بأنخطأ أعادة» وكذلك إن كان عنده من يسأله فلم يسأله لأنه ترك واجب الاستدلال بالتحري والسؤال . فإن علم أنه أصاب فلا إعادة عليه لوجود التوجه إلى القبلة .

وقال أبو يوسف : يمضي فيها لأنه لو قطعها يستأنف إلى هذه الجهة فلا قاعدة فيه . ولها أن حاله بعد العلم أقوى لتيقنه بجهة القبلة وبناء القوي على الضعيف لا يجوز ولهذا قلنا : المؤمن إذا قدر على الركوع والسجود لا يبقئ لأنه بناء القوي على الضعيف كذا هنا . ومن أداه اجتهاده إلى جهة فصلى إلى غيرها فسدت صلاته وإن علم أنه أصاب القبلة . وقال أبو يوسف : هي جائزة لحصول المقصود وهو إصابة القبلة . ولها : أنه ترك فرضاً لزمه عند الافتتاح وهو الصلاة إلى جهة التحري فصار كما إذا ترك النية ونحوها^(١) .

قوله ﷺ «ما بين المشرق والمغرب قبلة» قال ابن عمر رضي الله عنهما : إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة إذا استقبلت القبلة . وقال ابن المبارك «ما بين المشرق والمغرب قبلة لأهل المشرق» قوله «ولم يكن يصنعه في المكتوبة» أي هذا الفعل وهو الصلاة على ظهر الراحلة في الفريضة التي كتبت على جميع المكلفين^(٢) .

قال النووي رحمه الله : حيث جازت النافلة على الراحلة وماشياً فجميع النوافل سواء في الجوارز وفي وجه لا يجوز العبد والكسوفان والاستسقاء لشبهها بالفرائض في الجماعة . ولو سجد لشكر أو تلاوة

(١) نفس المصدر، ص ٤٦-٤٧ .

(٢) التكملة، سبل السلام، ج ١، ص ١٣٤-١٣٦ .

خارج الصلاة بالإيماء على الراحلة ففي صحته الخلاف في صلاة الكسوف لأنه نادر والصحيح الجواز.

فأما ركعتا الطواف فإن قلناهما سنة جازت على الراحلة وإن قلنا واجبة فلا، ولا تصح المنذورة ولا الجنائز ماشياً ولا على الراحلة على المذهب فيها.

قال: شرط الفريضة المكتوبة: أن يكون مصلياً مستقبلاً القبلة مستقراً في جميعها فلا تصح إلى غير القبلة في غير شدة الخوف ولا تصح من الماشي المستقبل ولا من الراكب المخيل بقيام أو استقبال بلا خوف. فلو استقبل القبلة وأتم الأركان في هودج أو سرير أو نحوهما على ظهر دابة واقفة ففي صحة فريضته وجهان أحدهما تصح.

قال: إذا صلى الفريضة في سفينة لم يجز له ترك القيام مع القدرة كما لو كان في البر، فإن كان له عذر من دوران الرأس ونحوه جازت الفريضة قاعداً لأنه عاجز فإذا هبت الريح وحولت السفينة فتحول وجهه عن القبلة وجب رده إلى القبلة^(١).

قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى «فمن وجه الله» أي جهته التي أمر بها فإن إمكان التولية لا يختص بمسجد أو مكان. لو قسم ذاته: أي هو عالم بما يفعل فيه^(٢).

١٠- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْقُبْرَةَ وَالْحِمَامَ». رواه الترمذي وأبو جَعْلَةَ.

١١- وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ «مَنْ أَنْ يَصَلِّيَ فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ: الْمَرْبِطَةِ وَالْمَجْرَزَةِ وَالْقُبْرَةَ وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ وَالْحِمَامِ وَمَغَاطِنَ الْأَبْلِ. وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى». رواه الترمذي وَضَعْفُهُ.

١٢- وعن أبي هريرة الغنوي رضي الله عنه قال سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

(١) النووي، المجموع، ج٣، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٢) تفسير البيضاوي، ج١، ص ٧١.

﴿ يَقُولُ «لَتَهْتَلُوا إِلَى الْقُبُورِ وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا» زَوَاءُ سُليْمٍ .

الشرح :

قال في الروض المربع من فقه الحنابلة : «ولا تصح الصلاة بلا عذر فرساً كانت أو نعلًا غير صلاة الجنائزة» في مقبرة» بتثيت البناء ولا يضر قبران ولا من دفن بدله «و» لا في «حُش» بضم الحاء وفتحها وهو المرحاض «و» لا في «حمام» داخله وخارجه وجميع ما يتبعه في البيع «وأعطان الأبل» وأحدها عطن يفتح الطاء وهي المعاطن جمع معطن بكسر الطاء وهي ما تقيم فيها وتلوي إليها «و» لا في «مغضوب» وعجزة ومزيلة وقارعة طريق «ولا» في «أسطحها» أي أسطحة تلك المواضع وسطح نهر والمنع فيها تعيدي لما روى ابن ماجه والترمذي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ «نهى أن يصلي في سبع مواطن : المزيلة والمجزة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الأبل وفوق ظهريت الله تعالى» ، «وتصح» الصلاة «إليها» أي إلى تلك الأماكن مع الكراهة وإن لم يكن حائل وتصح صلاة الجنائزة والجمعة والعيد وتحوها بطريق للضرورة . وتصح الصلاة على راحلة بطريق وفي سفينة «ولا تصح الفريضة في الكعبة ولا فوقها وتصح النافلة باستقبال شاخص منها» أي مع استقبال شاخص من الكعبة فلو صلى إلى جهة الباب أو على ظهرها ولا شاخص متصل بها لم تصح لأنه غير مستقبل لشيء منها .

وقال في المغني : الأولى أنه لا يشترط لأن الواجب استقبال موضعها وهوائها دون حيطانها ولهذا تصح على جبل أبي قبيس وهو أعلى منها . ويستحب تفلعه في الكعبة بين الاسطوانتين وجاهة الداخل إذا دخل ليقبله^(١) .

قال ابن المنذر : روي عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله

(١) الروض المربع ، ج ١ ، ص ٤٧ .

عنهم وعن عطاء والنخعي أنهم كرهوا الصلاة في المقبرة، وعن مالك
روایتان أشهرهما لا يكره ما لم يعلم نجاستها وقال أحمد الصلاة فيها
حرام وفي صحتها روايتان وإن تحقق طهارتها.

يكره أن يصلي في مزبلة وغيرها من النجاسات فوق حائل طاهر
لأنه في معنى المقبرة.

قال النووي رحمه الله: يجوز نيش قبور الكفار إن كانت دارة أو
جديدة وعلمنا أن فيها مالاً لحربي. وقال مالك يكره ذلك مخالفة
نزول هذاب عليهم وسخط وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ نهى
عن دخول ديار المعدلين وهم ثمود وأصحاب الحجر خشية أن يصب
الداخل ما أصابهم قال ﷺ «إلا أن تكونوا بأكين» فمن دخلها لطلب
الدنيا فهو يفسد ذلك. ولا يصلي في الحمام لأنه مأوى الشياطين فتكره
كرهاته تنزيهه وتصح الصلاة. والحمام مذكور يقال: حمام مبارك وجمعه
حمامات مشتق من الحميم وهو الماء الحار. وتكره الصلاة في المحزنة
وفي أمهات الأبل ولا تكرر في مرايح الغنم لما يخاف من بغل الأبل
بخلاف الغنم فانها ذات سكونة.

وتكره الصلاة في مأوى الشياطين مثل مواضع الخمر والحانة
والخشوش ونحوها فإن صلى في شيء من ذلك ولم يأس نجاسة يده
ولا ثوبه صحت صلاته مع الكراهة. وتكره الصلاة على قارعة
الطريق، وإذا قلنا العلة فوات الخشوع فلا كراهة في البراري إذا لم
يكن هناك طارقون. وإذا صلى في شارع أو طريق يغلب على الظن
نجاسته ولا يتيقن، ففي صحة الصلاة قولان الأصح الصحة فإن
بسط عليه شيئاً طاهراً صحت وبقيت الكراهة لمرور الناس وفوات
الخشوع^(١).

(نسخ): الصلاة في الأرض المغصوبة حرام بالأجماع ولكنها.

(١) النووي، للمصروع، ج ٣، ص ١٦٥-١٦٦

صحيحة عندنا وعند كثير من الفقهاء، وقال أحمد بن حنبل هي باطلة. قال: ومن أبطلها أخذ الحكم من التضاد الذي بين القرية والمعصية ومن صحيحها يقول: هو عاص من وجه ومتقرب من وجه ولا استحالة في ذلك لأن الصلاة قرية والمكوث في الأرض المفصولة معصية وإنما الاستحالة في أن يكون متقرباً من الوجه الذي هو عاص به. واختلف أصحابنا هل في هذه الصلاة ثواب أم لا؟ قال ابن الصياح: إذا قلنا بصحة الصلاة ينبغي أن يحصل الثواب فيكون مثاباً بفعله عاصياً بمقامه.

لا تكره الصلاة على الصوف واللباد والبسط والطنافس وجميع الأمتعة وقال مالك: يكره كراهة تنزيه والأفضل أن يصلي على الأرض أو ما هو من جنس الأرض. قال الشافعي رحمه الله: تجوز الصلاة في ثوب الخائف والثوب الذي يجامع فيه إذا لم يتحقق فيها نجاسة ولا كراهة فيه. وتجوز في ثياب الصبيان والكفار والفصاين ومدمني الخمر وغيرهم إذا لم يتحقق نجاستها لكن غيرها أولى، ولا تجوز الصلاة فيها مع تحقق النجاسة^(١).

«قاعدة مهمة»: إن المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس العبادة أولى من المحافظة على فضيلة تتعلق بمكان العبادة وتخرج على هذه القاعدة مسائل.

منها: أن المحافظة على تحصيل الجماعة خارج الكعبة أفضل من المحافظة على الصلاة منفرداً في الكعبة لأن الجماعة فضيلة تتعلق بنفس الصلاة، والكعبة فضيلة تتعلق بالوضع.

ومنها: أن صلاة الغرض في كل المساجد أفضل من غير المسجد فلو كان هناك مسجد ليس فيه جماعة وهناك جماعة في غير مسجد فصلاته مع الجماعة في غير المسجد أفضل من صلاته منفرداً في

(١) نفس المصدر، ص ١٦٩-١٧٠.

المسجد.

ومنها: أن صلاة النفل في بيت الإنسان أفضل منها في المسجد مع شرف المسجد لأن فعلها في البيت فضيلة تتعلق بها فإنه سبب لتمام الخشوع والاخلاص وأبعد عن الرياء والأعجاب وشبهها.

ومنها: أن المحافظة على الرمل في الطواف الذي يعقبه سعي مع البعد عن الكعبة أولى من المحافظة على القرب بلا رمل^(١).

١٣- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَنْتَظِرْ فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَدْنَى أَوْ قَذْرًا فَلْيَتَسَحَّهْ وَلْيَصِلْ فِيهَا». أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة.

١٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَدْنَى يَحْقِيقَ فَعَطَّرُوهَا التُّرَابَ». أخرجه أبو داود وصححه ابن جبان.

الشرح:

قال ابن قاسم رحمه الله في شرائط الصلاة: وطهارة النجس الذي لا يعفى عنه في ثوب أو بدن ومكان والوقوف على مكان ظاهر فلا تصح صلاة شخص يلاقي بعض بدنه أو لباسه نجاسة في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود^(٢).

قال النووي رحمه الله: ومذهبنا أن إزالة النجاسة شرط في صحة الصلاة فإن علمها لم تصح صلاته بلا خلاف وإن نسبها أو جهلها فالذهب أنه لا تصح صلاته وسواء صلاة الفرض والنفل وصلاة الجنائزة وسجود التلاوة والشكر فإزالة النجاسة شرط لجميعها هذا مذهبنا وبه قال أبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء من السلف والخلف. واحتج الجمهور بقول الله تعالى «وَيَذَافُكَ فَطَّهَّرْهُ» والأظهر أن المراد

(١) فتح القريب، ص ١٦.

(٢) التتوي، المصروع، ج ٤، ص ١٣٨، ١٣٩.

ثيابك الملوثة وأن معانها طهرها من النجاسة . ويحدث ابن عباس رضي الله عنهما قال : مرَّ النبي ﷺ بِقَبْرَيْنِ فَصَالَ : «إِنِّي يَتَعَذَّبَانِ وَمَا يَتَعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُهُ مِنْ بَوْلِهِ وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَحْمِي بِالنَّمِيمَةِ» . رواه البخاري ومسلم

قال الموصلي رحمه الله : وإذا أصاب الخف نجاسة لها جنم كالروث والعلّة فجف فذلكه بالأرض جاز وما لا جرم له كالبول «لا يبرز فيه إلا الغسل» وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف إطلاق قول النبي ﷺ «إذا أصاب خف أحدكم خف أو نعليه أذى فليدلكهما في الأرض وليصل فيها فإن ذلك طهور لهما» من غير فصل بين اليابس والرطب والمتجسد وغيره والمضرورة العامة وعليه أكثر المشايخ . ولأبي حنيفة هذا الحديث إلا أن الرطب إذا مسح بالأرض يتلطخ به الخف أكثر مما كان فلا يطهره بخلاف اليابس لأن الخف لا يتداخله الاثنى عشر وهو معفوعه ، ولا كذلك البول والخمر لأنه ليس فيه ما يجذب مما على الخف فيبقى على حاله حتى لولصق عليه طين رطب ثم جف ثم دلكه جاز كالذي له جرم يروى ذلك عن أبي يوسف . وبخلاف الثوب لأنه متخلل فتداخله أجزاء النجاسة فلا تزول بالمسح فيجب الغسل^(١) .

١٥- وعن معاوية بن الحكم رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ إِنْ شَاءَ غَزِ النَّبِيحُ وَالنَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ» . رواه مسلم .

١٦- وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه أنه قال : «إِنْ كُنَّا لَتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَةً بِحَاجَتِهِ حَتَّى تَزَلَّ [حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ] فَلَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ وَنَبَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ» . متفق عليه واللفظ لمسلم .

(١) الموصلي ، الاعتبار ، ج ١ ، ص ٣١-٣٢ .

الشرح :

عن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه قال : بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم فقلت له : يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم فقلت واثكل أماء . ما شأنكم تنظرون إلي ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم فلما رأيتهم يصمتون لي كني سكوت ، فلما صلى رسول الله ﷺ دعاني ، فيأتي هو وأمي ماريت مَقْلَبًا قَبْلَهُ ولا بعده أَحْسَنَ تعليةً منه ، فوالله ما نهزني ولا ضربي ولا شَيْئِي ، ثم قال : إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ إنما هو التكبير والتكبير وقراءة القرآن ، رواه مسلم .

قال الحنفية : وما كان مُقْبِداً للصلاة حالة العمد كان كذلك حالة السهو كالأكل والشرب ، وإنما عُفِيَ عن القليل من العمل لمشفة الاحتراز عنه ولأن الحلي متحرك بطبعه وليست تلك الحركات من الصلاة فلما اعتبرت مفسدة لزم الحرج في إقامة صحة الصلاة فعفي عن القليل من الحركات لكن الكلام ليس من طبع الحلي فلا يعفى عنه بحال^(١) .

قال النووي رحمه الله : من سبق لسانه إلى الكلام من غير قصد أو غلبة الضحك أو العطاس أو السعال ويان منه حرفان أو تكلم ناسياً كونه في الصلاة أو جاهلاً بتحريم الكلام فيها ، فإن كان ذلك يسيراً لم تبطل صلاته بلا خلاف عندنا وإن كان كثيراً فوجهان : الصحيح أنها تبطل صلاته . قال أصحابنا : وإنما يكون الجهل بتحريم الكلام عذراً في قريب العهد بالاسلام فأما من طال عهده في الاسلام فتبطل به صلاته لتقصيره في التعلم^(٢) .

١٧- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ

(١) فتح الباري، ج١ ، ص ٢٨١ .

(٢) النووي ، المجموع ، ج١ ، ص ١٩٠ .

«التَّسْبِيحُ لِلرُّجَالِ» وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ متفق عليه. زاد مسلم وفي الصلاة.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: قال أصحابنا: منى نائب المصلي شئ بأن احتاج إلى تنبيه إمامه على سهو أو استأذن عليه أحد أو رأى أعمى يقارب الوقوع في بئر أو نار ونحوها، أو لراد إعلام غيره بأمر فالسنة أن يُسَبِّح الرجل وتصفق المرأة في نحو ما ذكرنا، فلو صفق الرجل أو سبحت المرأة فقد خالفا السنة ولا تبطل صلاتها. وصفة التسبيح: سبحان الله أو نحو هذا اللفظ ومجهريه جهراً يسمعه المقصود، وصفة التصفيق أن تضرب أكثر أصابعها اليمنى على ظهر أصابعها اليسرى وقبل تضرب أصبعين على ظهر الكف والجميع متقارب، والأول أصح وأشهر ولا تضرب بطن كف على بطن كف فإن فعلت ذلك على وجه اللعب بطلت صلاتها لمناقاة الحشر والله أعلم^(١).

١٨- وعن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي صَلَاتِهِ أَرْبَعًا كَأَرْبَعِ الْمَرْجُلِ مِنَ الْبُكَاءِ». أخرجه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه ابن حبان.

الشرح:

اللغة: «أربع» صوت القدر عند غليانها. «الرجل» بكسر الميم وسكون الراء هو القدر. روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه «أنه صلى صلاة الصبح وقرأ سورة يوسف حتى بلغ قوله تعالى «إِنِّي أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ» فَسَمِعَ نَبِيَّهُ» أخرجه البخاري مقطوعاً ووصله سعيد بن منصور، والحديث دليل على أن مثل ذلك البكاء لا يبطل الصلاة^(٢).

(١) نفس المصدر، ص ٦٣.

(٢) الكملات، سبل السلام، ج ١، ص ١١٠.

في حاشية فتح القدير، فإن أن فيها أو تأوّه الأئين صوت المتوجع وقيل هو أن يقول آم. والتأوّه أن يقول أوّه، والارتفاع البكاء هو أن يحصل به صوت. وكل ذلك إما أن يكون من ذكر الجنة أو النار أو زيادة الخشوع أو أن يكون البكاء ونحوه من وجع أو مصيبة فإن كان من زيادة الخشوع وذكر الجنة والنار لا يبطلها وعليه يحمل حديث مطرف رضي الله عنه، وإن كان من نحو وجع أو مصيبة قطع الصلاة لأن فيه إظهار الجزع والمصيبة وذلك بنافي الخشوع^(١).

١٩- وعن علي رضي الله عنه قال: «كان لي من رسول الله ﷺ مدخلان فكانت إذا أتته وفور يضيئ تنحنح لي» رواه النسائي وابن ماجه.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: أما التنحنح فحاصل النقول فيه ثلاثة أوجه:

الصحيح الذي قطع به المصنف والأكثر: إن بان منه حرفان فأكثر بطلت صلاته وإلا فلا.

والثاني: لا تبطل وإن بان حرفان قال الرافعي: وحكي هذا النص عن الشافعي رحمه الله.

والثالث: إن كان منه مطبقاً لم تبطل صلاته وإلا فإن بان منه حرفان بطلت وإلا فلا وهذا قطع المتولي.

قال: وحيث أبطلنا الصلاة بالتنحنح فهو إن كان مختاراً بلا حاجة تبطل، فإن كان مغلوباً لم تبطل قطعاً. ولو تعذرت قراءة الفاتحة إلا بالتنحنح فبتنحنح ولا يضره لأنه معذور. وإن أمكنته القراءة وتعلل الجهر إلا بالتنحنح فليس بعذر على أصح الوجهين لأنه ليس بواجب.

(١) فتح القدير، ج ١، ص ٢٨٢-٢٨٣.

المصيبة
كل لا يهدأ
سلا

ولو تنحج إمامه وظهر منه حرفان ، فوجهان حكاهما القاضي حسين والثوري والبخاري وغيرهم . أحدهما يلزمه مفارقتها لأن الإمام فعل ما يطل الصلاة ظاهراً . وأصحها : أن له الدوام على متابعة إمامه ولا تلزمه المفارقة لأن الأصل بقاء صلاته ومضيها على الصحة والظاهر أنه معذور.

وقد روي عن علي رضي الله عنه قال : كانت لي ساعة من النبي ﷺ أتبع فيها فإن وجدته يصلي تنحج فدخلت ، رواه النسائي وابن ماجه والبيهقي وهو حديث ضعيف لضعف راويه واضطراب إسناده ضعفه البيهقي وغيره والله أعلم^(١).

٢٠- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قلت لبلال : كيف رأيت النبي ﷺ يرد عليهم حين يسلمون عليه وهو يصلي ؟ قال : يقول هكذا وبسط كفه ، أخرجه أبو داود والترمذي وصححه .

الشرح :

قال الثوري رحمه الله : ولو سلم المصلي على إنسان أو سلم عليه إنسان فرد عليه السلام بلفظ الخطاب فقال : وعليك السلام أو قال لعاطس رحمك الله أو برحمتك الله بطلت صلاته . فلو رد السلام أو شمت العاطس بغير لفظ خطاب فقال : وعليه السلام أو برحمة الله لم تبطل صلاته باتفاق الأصحاب لأنه دعاء محض ، لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : كنا نسلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمت عليه فلم يرد علي فقلت : يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا فقال : « إن في الصلاة شُفلاً » . رواه البخاري ومسلم وفي رواية أبي داود وغيره زيادة « وإن الله يحدث من أمره ما يشاء وإنه قد أحدث أن لا تتكلموا في الصلاة » .

(١) الثوري ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٦١-٦٢ .

وعن جابر رضي الله عنه قال : بعثني رسول الله ﷺ في حاجة فانطلقت ثم رجعت فأثبت النبي ﷺ فسلمت عليه فلم يرد السلام فوقع في قلبي مائة أعلم به . ثم سلمت فلم يرد علي فوقع في قلبي أشد من المرة الأولى ثم سلمت عليه فقال : «إنا نعلم أن أرد عليك أني كنت أصلي . وكان علي راحلته متوجهاً إلى غير القبلة . رواه البخاري ومسلم^(١)» .

٢١- وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال : «كان رسول الله ﷺ يُصلي وهو يجبل أمامة بنت زَيْنَبَ فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها» . متفق عليه . ولمسلم «وهو يوم الناس في المسجد» .

٢٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «أَقْبَلُوا الْأَسْوَذَيْنِ فِي الصَّلَاةِ الْحَيَّةِ وَالْمَقْرَبِ» . أخرجه الأربعة وصححه ابن جبان .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : إن الفعل الذي ليس من جنس الصلاة إن كان كثيراً أبطلها بلا خلاف وإن كان قليلاً لم يبطلها بلا خلاف . هذا هو الضابط ثم اختلفوا في ضبط القليل والكثير على أربعة أوجه :

أحدها : القليل ما لا يسع زمانه فعل ركعة والكثير ما يسعها . حكاه الرافعي وهو ضعيف .

والثاني : كل عمل لا يحتاج إلى يديه جميعاً كرفع العمامة وحل أشرطة سراويل وتحويها قليل . وما احتاج إلى يديه جميعاً كتكوير العمامة وعقد الأزار والسراويل كثير . حكاه الرافعي أيضاً .

والثالث : القليل ما يظن الناظر إليه أن فاعله في الصلاة والكثير ما يظن الناظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة . وهذا أيضاً ضعيف لأنه

(١) النووي . المجموع ، ج ١ ، ص ١٦ - ١٤ .

من رأى المصلي يجعل صبيماً أو يقتل حبة أو عقرباً ونحو ذلك يظن أنه ليس في صلاة . وهذا القدر لا يبطلها بلا خلاف .

والرابع : وهو الصحيح المشهور به قطع المصنف والجمهور أن الرجوع إلى العادة فلا يضر ما بعده الناس قليلاً كالإشارة ببرد السلام وخلع النعل ورفع العمامة ووضعها وليس ثوب خفيف ونزعه وحمل صغير ووضعوه ودفع ما بين يدي المصلي وذلك المصالح في ثوبه وأشياء ذلك . وأما ما عده كثيراً كخطوات كثيرة متوالية وفعلات متتابعة فتبطل الصلاة ، والله أعلم .

قال أصحابنا : على هذا الفعلة الواحدة كالخطوة والضرب قليل بلا خلاف والثلاث كثير بلا خلاف وفي الاثنين وجهان .

ثم اتفق أصحابنا على أن الكثير إنما يبطل إذا توالى فإذا تفرق بأن خطا خطوة ثم سكن زمناً ثم خطا أخرى أو خطوتين بينهما زمن لا يضر . وحد التفرق : أن يجد الثاني منقطعاً عن الأول .

قال أصحابنا : والمراد بقولنا لا تبطل بالفعل الواحدة ما لم تتفاحش فإن تفاحشت وأفرطت كالوثبة الفاحشة بطلت صلاته بلا خلاف .

قال الشافعي رحمه الله : ولو كان المصلي يعد الأيات بيده عدداً لم تبطل صلاته لكن الأولى تركه . هذا كله في الفعل المتأني للصلاة عدداً . أما الناسي ففيه طريقان^(١) .

باب ستر المصلي

١- عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ وَضِيَّ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَوْ يَعْلَمُ الْمَلَأُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَثَمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَسُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» . متفق عليه والمقصد للبخاري ووقع في البزار من وجه آخر «أربعين خريفاً» .

(١) التوري ، المصروع ، ج ١ ، ص ٩٤-٩٦ .

الشرح :

في صحيح البخاري نقلاً عن عمدة القارئ قال : حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن يمين سعيد أن زيد بن خالد أرسله إلى أبي جهيم يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ في المار بين يدي المصلي فقال أبو جهيم قال ﷺ «لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه» قال أبو النضر لا أدري أقال أربعين يوماً أو شهراً أو سنة .

قال البدر العيني رحمه الله : وفي رواية «ماذا عليه من الأثم» قوله «بين يدي المصلي» أي أمامه بالقرب منه وعبر باليدين لكون أكثر الشغل يقع بهما ، قوله «أن يقف أربعين» في رواية ابن ماجه «أربعين سنة أو شهراً أو ساعة» وفي رواية البزار «أربعين خريفاً» وفي صحيح ابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «لو يعلم أحدكم ما عليه في أن يمر بين يدي أخيه معترضاً في الصلاة كان لأن يقوم مائة عام خيراً له من الخطوة التي خطاها» .

في الحديث الشريف أن المرور بين يدي المصلي مذموم وفاعله مرتكب الأثم وفيه دليل على تحريم المرور فإن في الحديث النهي الأكيد والوعيد الشديد فيدل على التحريم^(١) . واختلف في تحديد ذلك فقيل إذا مر به وبين مقدار سجوده وقيل به وبين السائر ثلاثة أذرع وقيل غير ذلك .

قال ابن بطال : يفهم من قوله ﷺ «أو يعلم المار» . أن الأثم يختص بمن يعلم بالنتي عنه وارتكبه وفيه عموم النهي لكل مار بين يدي المصلي^(٢) .

(١) العيني ، عمدة القارئ ، ج ٤ ، ص ٢٩٤ .

(٢) العيني ، عمدة القارئ ، ج ٤ ، ص ٢٩٤ .

٢- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سُبِّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ عَنْ بَشْرَةِ الْمُضَلِّ فَقَالَ: «بِئْسَ مُؤَخَّرَةُ الرَّحْلِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

٣- وعن سيرة ابن مقبل الجعفي رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَيْسَتْ أَخَذْتُكُمْ فِي الصَّلَاةِ لِتُؤَخَّرُوا بِسُوءِهِمْ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ.

الشرح:

اللمعة «مؤخرة الرحل» قال العيني رحمه الله قال ابن التين وروناه بفتح الحزنة وتشديد الحاء وفتحها، وقال القرطبي مؤخرة الرحل هو العود الذي يكون في أخرة الرحل بفتح الراء.

قال الخطابي: فيه دليل على جواز السترة بما ثبت من الحيوان. قال ابن بطال: وكذلك تحوز الصلاة إلى كل شئ طاهر. وقال القرطبي: في هذا الحديث دليل على جواز التستر بالحيوان^(١).

قال البخاري نقلاً من شرح عمدة القاري «باب الصلاة إلى الحرية» أي باب في بيان الصلاة إلى جهة الحرية المركوزة بين وبين القبلة وقد بينا أن الحرية هي دون الرمح العريض النصل. وقال أهل السير: كانت للنبي ﷺ حرية دون الرمح يقال لها العنزة فكانها بالغلبة صارت عليها لها.

قال البخاري: حديثنا مسند قال حدثنا يحيى عن عبيد الله أخبرني نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ كان يركز الحرية فيصلي إليها»^(٢).

٤- وعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَنْ يَدْبُهُ بِئْسَ مُؤَخَّرَةُ الرَّحْلِ الْمُرَّةُ وَالْخَيْرُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ وَبِهِ «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ». أَخْرَجَهُ

(١) نفس المصدر، ص ٢٨٧.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٨٠.

تُسَلِّمُ.

٥- وَلَمْ يَنْهَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَحَوُّهُ دُونَ الْكَلْبِ.

٦- وَأَبَى دَاوُدَ وَالتَّيْمِيَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَحَوُّهُ دُونَ آخِرِهِ. وَفَقَدَ الْمَرْأَةَ بِالْحَائِضِ.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: روي عن أنس ومكحول وأبي الأحوص والحسن وعكرمة «يقطع الصلاة الكلب والحمار والمراة» وعن ابن عباس رضي الله عنهما «يقطع الصلاة الكلب الأسود والمرأة الحائض» وعن عطاء «لا يقطع الصلاة إلا الكلب الأسود والمرأة والكلب البهيم». وقال عامة العلماء «لا يقطع الصلاة شيء» وحجة العامة ما رواه البخاري ومسلم عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي وأنا معترضة بين يديه كما اعتراض الجنابة» وجه الاستدلال بالحديث أن اعتراض المرأة خصوصاً الحائضين يبيد المصلي وبين القيلة لا يقطع الصلاة فالمازير يبيد لا يقطع صلاته بالطريق الأولى.

وتأول الجمهور القطع المذكور في الأحاديث المذكورة على قطع الحشوع جمعاً بين الأحاديث والله أعلم^(١).

٧- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتَرْهُ بِهِ النَّاسُ فَلَا زِلَّ أَنْ يَجْثَا بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَقِفْهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنْ أَبَى فَارْتَدَّ عَنْ شَيْطَانٍ» متفق عليه. وفي رواية «فَإِنْ نَعَى الْقَرِينَ».

٨- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ بِلِقَاءِ رَبِّهِ شَيْئاً فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَتَوَقَّ عَصاً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَحْطُ عَصاً ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَنْ مَرَّ بِهِ يَنْدِيهِ أَوْ يَنْدِيهِ أَحَدٌ وَابْنَ

(١) المعنى: حجة القارئ، ج١، ص ٢٩-٢٩٢.

ماجه وصححه ابن حبان ولم يُصِب من زعم أنه مضطرب بل هو حسن.

٩- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «لا يقطع الصلاة شيء وإنزوا ما استطعتم» أخرجه أبو داود وفي سنده ضعف.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: يختلف العلماء في وضع السترة بين يدي المصلي على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه واجب فإن لم يجد وضع عطاءً وبه قال أحمد وعن ابن أبي شيبة عن أبي مسعود رضي الله عنه «أنه يقطع نصف صلاة المراء المرويين يديه».

الثاني: أنها مستحبة ذهب إليه أبو حنيفة ومالك والشافعي.

الثالث: جواز تركها وروي ذلك عن مالك.

قال أصحابنا: الأصل في السترة أنها مستحبة. وقال إبراهيم النخعي كانوا يستحيون إذا صلوا في الفضاء أن يكون بين أيديهم ما يسترهم وقد رد ذلك الشافعي وأحد بثلاثة أذرع. ولم يجد مالك في ذلك حداً إلا أن ذلك بقدر ما يركع فيه ويسجد ويتمكن من دفع من مريين يديه.

أخرج أبو داود من حديث المقداد بن الأسود قال: «سألت رسول الله ﷺ يصلي إلى عود ولا عمود ولا شجرة ألا جعله علي حاجبه الأيمن أو الأيسر ولا يصمد له صمداء يعني لم يقصده فصدأ بالمواجهة. قوله «فليدفعه» قال النووي أمر ندب متأكد ولا أعلم أحداً من الفقهاء أوجبه^(١).

(١) العيني، صعدة القارئ، ج ٤، ص ٢٩٠-٢٩٢.

-باب الحث على الخشوع في الصلاة-

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ صَلَّى الرَّجُلُ تَخْتَصِرَاهُ. متفق عليه واللفظ لمسلم ومعناه أَنْ يَحْتَمِلَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ.

٢- وفي البخاري عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «إِنَّ ذَلِكَ فِعْلُ الْيَهُودِ فِي صَلَاتِهِمْ».

الشرح:

قال الكمال بن الهمام رحمه الله: وفي الاختصار تأويلات أشهرها: هو وضع اليد على الخصر وهو المستدق فوق الورك أو على الخاصرة وهو ما فوق العطفة والشراسيف، والعطفة: أطراف الخاصرة، والشراسيف، أطراف الضلع الذي يشرف على البطن.

وقيل هو أن يصلي متكئاً على عصاً. وقيل أن لا يتم الركوع والسجود. وقيل أن يختصر الآيات التي فيها السجدة. قال في الحاشية: ويكره للمصلي أن يعيث بشيء قال به بدر الدين الكوردي: العيث الفعل الذي فيه غرض لكنه ليس بشرعي. والسفه: ما لا غرض فيه أصلاً لقوله عليه الصلاة والسلام «إن الله كره لكم ثلاثاً: العيث في الصلاة والرفث في الصوم والضحك في المفارقة»^(١).

وفي التمهيد: العمل القليل في الصلاة جائز نحو قتل البرغوث وحك الجسد وقتل العنكبوت بما خف من الضرب ما لم تكن المتابعة كثيرة، والمشي إلى الفرج إذا كان ذلك قريباً ورة المصلي من يمر بين يديه ما لم يتكرر فإن كثرت فسدت صلاته.

٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِذَا قَدَّمَ الْعِشَاءَ فَأَبْنُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تَصَلُّوا الْمَغْرِبَ» متفق عليه.

(١) فتح القدير، ج ١، ص ٢٩٠-٢٩١.

الشرح :

قال الصنعمان رحمه الله : تتبع بعض العلماء علة الأمر بتقديم الطعام فقال : هو تشويش الخاطر بحضور الطعام وهو يقضي الى ترك الخشوع في الصلاة .

أخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم كانا يأكلان طعاماً وفي التنوير سواء فلراد المؤذن أن يقيم الصلاة فقال له ابن عباس رضي الله عنهما « لا تعجل لا تقوم وفي أنفسنا منه شيء » وفي رواية « الشئ يعرض لنا في صلاتنا » وله عن الحسن بن علي عليهما السلام أنه قال « العشاء قبل الصلاة يذهب النفس للراحة » ففي هذه الآثار إشارة الى الغفيل يا ذكر . قيل وفي قوله ﷺ « فابدؤا بالعشاء » ما يشعر بأنه إذا حضرت الصلاة وهو يأكل فلا يتبدل في وقته بالطعام غيره مما يحصل بتأخير تشويش الخاطر فالأولى البدأة به ^(١) .

٤- وعن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يمسح الخصى فإن الرخصة تواجهه » . رواه الخمسة بإسناد صحيح وزاد أحمد « واجدة أودع » .
٥- وفي الصحيح عن معقيب نحوه بغير تعليل .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : عن معقيب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « في الرجل يسوي التراب حيث يسجد قال إن كنت فاعلاً فواحدة رواه البخاري ومسلم . ومعنى الحديث الشريف : لا تمسح وإن مسحت فلا ترد علي واحدة وهذا النهي كراهة تنزيه واتفق العلماء على كراهته إذا لم يكن عنده ولأنه يخالف التواضع والخشوع . وكره السلف مسح الجبهة في الصلاة وقبل الأنصراف مما يتعلق بها من غبار

(١) (الكاملات، سبل السلام، ج ١ ، ص ١٤٨-١٤٩ .

ونحوه^(١).

٦- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة فقال: «هو أخلاص يختلصه الشيطان من صلاة العبد». رواه البخاري. وللتزمذي وصححه: «يُكَا وَالْإِلْتِفَاتُ فِي صَلَاةٍ قَدْ هَلَكَتْ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَعِنِ الشُّغُورُ».

الشرح:

قال النووي رحمه الله: ينبغي للمصلي أن يهتف عمن كل جهة إليه من السن والمستحبات وسواء في ذلك صلاة تفرس والمسلم في الحضر والسفر في الجماعة والأفراد.

قال أصحابنا: الالتفات في الصلاة إن تحول بصدقه عن القبلة بطلت صلاته وإن لم يتحول لم تبطل لكن إن كان حاجة لم يكره والا يكره كراهة تنزيه. ودليل المسألة ما روي عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «يُكَا وَالْإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ لَمْ يَلْتَفِتْ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَتْ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَعِنِ الشُّغُورُ لَا فِي الشَّرِيعَةِ». رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح.

وعن جابر رضي الله عنه قال: إشتكى رسول الله ﷺ فصبنا وراءه وهو قاعد فالتفت إلينا فرأنا قياماً فأشار إلينا. . . . الحديث رواه مسلم.

وعن سهل بن سعد رضي الله عنه أن النبي ﷺ ذهب تطمح بين بني عمرو بن عوف وذكر الحديث في صلاة أبي بكر رضي الله عن الناس فجاء النبي ﷺ وهو في الصلاة فصفق الناس وكان أبو بكر ذا يلفت في صلاته. فذكر أكثر الناس التصفيق لفت أبو بكر برأس رسول الله ﷺ. . . . وذكر الحديث. رواه البخاري ومسلم.

وعن سهل بن الحنظلية رضي الله عنه قال: «كُرِبَ بِالصَّلَاةِ

(١) النووي، المجموع، ج ١، ص ٣٩

-يعني الصبغ- فجعل رسول الله ﷺ يصلي وهو يلتفت الى الشعب من أجل الحرم . رواه أبو داود بإسناد صحيح وقال : « كان أرسل فارساً إلى الشعب من أجل الحرم »^(١).

٧- وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يُناجي ربه فلا يتصفّن بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن شماله تحت قدميه » . متفق عليه وفي رواية « أو تحت قدمه »
الشرح :

قال النووي رحمه الله : إذا عرض للمصلي يصادق فإن كان في مسجد حرم البصاق فيه بل يبصق في طرف ثوبه من جانيبه الأيسر ككعبه وغيره . وإن كان في غير المسجد لم يحرم البصاق في الأرض فله أن يبصق عن يساره في ثوبه لو تحت قدمه أو بجنبه وأولاه في ثوبه ويحك بعضه ببعض أو يدعه . ويكره أن يبصق عن يمينه أو تلقاء وجهه وإذا بصق في المسجد فقد أوتكب الحرام وعليه أن يدفعه فإن لم يمكن أخذه بعوض أو خرقة أو نحوهما أو بيده وأخرجه من المسجد . وقيل المراد بالدفن إخراجها من المسجد مطلقاً ولا يكفي دفنها في ترابه .

ومن رأى من يبصق في مسجد لزمه الإنكار عليه ومنعه إن قدر . ومن رأى بصاقاً أو نحوه في مسجد فالتفت أن يزيله بدفعه أو رفعه أو إخراجيه ، ويستحب تطيب محله لما روي عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « عُرِفْتُ عَلَى أَعْيَالِ أُمِّي حَسْبًا وَسِيَّهَا فَوُجِدْتُ فِي مَحَاسِنِ أَعْمَالِهَا الْأَذَى بِإِطَاعَةِ الطَّرِيقِ وَوُجِدْتُ فِي مَسَافِرِ أَعْمَالِهَا التَّخَافَةُ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ لَا تَدْفِنُ » رواه مسلم^(٢).

٨- وعنه قال : كَانَ قَرَأَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَتَرْتُ بِوَجَانِبِ يَمِينِهَا فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ . « أَبِطِي عَنَّا قِرْآنَكَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا تَرَأَى نَحْنُ وَنَحْنُ »

(١) فتاوى : المصروع ، ج ١ ، ص ٢٨-٢٩ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٣٢-٣٤ .

تَفَرُّسٌ فِي صَلَاتِي» رواه البخاري .

٩- وأتفقاً على حديثها في قصة أُنَيْجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ وفيه «فإنها أفتتني عن صَلَاتِي» .

الشرح :

«اللغة : «فراعتك» بكسر الفاف وتخفيف الراء : الستر الرقيق وقيل الصفيق من صوف .

«أُنَيْجَانِيَّة» بفتح الهمزة وكسرها وبنون بعدها باء موحدة مفتوحة أو مكسورة وهي كساء غليظ لا علم له فإذا كان له علم فهو خيصة .

قال النووي رحمه الله : قال العلماء رحمهم الله : في هذا الحديث الحث على حضور القلب في الصلاة وتدبير تلاوتها وأذكارها ومقاصدها من الاتقياء والخضوع ومنع النظر من الامتداد الى ما يشغل وإزالة كل ما يشغل أو يخشى اشتغال القلب بسببه ، وكراهة تزويق محراب المسجد وحائطه ونفثه وغير ذلك من الشاغلات وفيه أن الصلاة تصح وإن حصل فيها فكر واشتغال قلب بغيرها وهذا بإجماع من يعتد به في الإجماع^(١) .

١٠- وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «لَيْتَهُنَّ أَقْرَامٌ يَرْقَعُونَ أَبْصَارَهُنَّ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ لَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِنَّ» رواه مسلم .

الشرح :

قوله «الى السماء النظر الى ما فوق المصل مطلقاً .

قال النووي رحمه الله في شرح مسلم : في الحديث الشريف النبي الأكيد والوعيد الشديد على ذلك وقد نقل الإجماع على ذلك والنهي بفيد تحريم النظر الى السماء في الصلاة لغير حاجة .

قال القاضي عياض : واعتلّفوا في غير الصلاة في الدعاء فكرهه

(١) النووي ، المجموع ، ج ٤ ، ص ٢٩-٣٠ .

قوم وجوزء الاكثرون^(١).

١١- وَلَهُ عَنَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَعْيَانَ».

الشرح:

قال النووي رحمه الله: يكره أن يصلي وهو يدافع البول أو الغائط أو الريح أو إذا حضره طعام أو شراب تنوق نفسه إليه، لحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَعْيَانَ». رواه مسلم.

قال أصحابنا: فينبغي أن يزول هذا العارض ثم يشرع في الصلاة فلخوف فوت الوقت فوجهان: الصحيح الذي قطع به جماهير الأصحاب أنه يصلي مع العارض محافظة على حرمة الوقت. وحكي عن الشيخ أبي زابد المروزي: أنه إذا انتهى به مدافعتة إلى أن يذهب خشوعه لم تصح صلاته، وهذا شاذ ضعيف والشهور من مذاهب العلماء صحة صلاته مع الكراعة والله أعلم^(٢).

١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «التَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ». رواه مسلم والترمذي وزاد «في الصلاة».

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله: قوله ﷺ «التَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ» لأنه يصدر عن الامتناء والكسل وهما مما يحبه الشيطان فكان التَّائِبُ منه «فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ» أي يمتنع ويمسكه. زاد في البخاري «في الصلاة ولا يقل ها، فإن ذلك من الشيطان ويضحك منه». وكل هذا مما ينافي الخشوع وينبغي أن يضع يده على فيه لحديث «إذا

(١) التكملة، حل السلام، ج١، ص ١٥٢.

(٢) النووي، المجموع، ج٤، ص ٣٩.

تشابه أحدكم، فليضع يده على فيه فإن الشيطان يدخل مع
التأذيب». أخرجه أحد والشيخان وغيرهم^(١).

- باب المساجد -

١- عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أمر رسول الله ﷺ ببناء
المساجد في الثور وأن تنظف وتطيب». رواه أحمد وأبو داود والترمذي
وصححه إسناده.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: يُسن بناء المساجد وعمارها وتعهداها
وإصلاح ما تشعث منها لحديث عثمان بن عفان رضي الله عنه قال:
سمعت رسول الله ﷺ يقول: من بنى لله تعالى مسجداً بنى الله له
مثله في الجنة، رواه البخاري ومسلم.

ويحوز بناء المساجد في موضع كان كنيسة أو بيعة أو مقبرة درست
إذا أصلح نرابها فقد ثبت في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه وأن
مسجد رسول الله ﷺ كان فيه قبور مشركين فنشئت وعن عثمان بن
أبي العاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أمره أن يجعل مسجد أعلى
الطائف حيث كانت طوافيتهم، رواه أبو داود بإسناد جيد^(٢).

قال الصنعاني رحمه الله: قوله «في الدور» يحتمل أن المراد بها
البيوت ويحتمل أن المراد المحال التي تبنى فيها الدور. وفي شرح
السنن: أن المراد المحال التي فيها الدور ومنه قوله تعالى «سأريكم دار
القاسقين»^(٣) لأنهم كانوا يسمون المحال التي اجتمعت فيها القبيلة
داراً. قال سفيان: بناء المساجد في الدور يعني القبائل قوله «وأن
تنظف وتطيب» تنظف عن الأقدار وتطيب بالبخور ونحوه^(٤).

(١) الكحلان، صل السلام، ج١، ص ١٥٢.

(٢) الثوري، المجموع، ج١، ص ١٩٦.

(٣) سورة الأعراف.

(٤) الكحلان، صل السلام، ج١، ص ١٥٢-١٥٣.

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ
«قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». متفق عليه وزاد مسلم
«والنصارى».

٣- ولها مِنْ حَدِيثِ عائشة رضي الله عنها «كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمْ
الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا وَفِيهِ «أَوَّلُكَ شِرَارُ الْخَلْقِ».

الشرح :

قال الصنعاني رحمه الله : وفي مسلم عن عائشة رضي الله عنها
قالت : إن أم حبيبة وأم سلمة رضي الله عنهما ذكرتا لرسول الله ﷺ
كنيسة رأتها بالحبشة فيها تصاوير فقال : «إن أولئك إذا كان فيهم
الرجل الصالح مات بنوا على قبره مسجداً وصوروا تلك التصاوير
أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة». واتخاذ القبور مساجد أعم
من أن يكون بمعنى الصلاة إليها أو بمعنى الصلاة عليها.

قوله ﷺ «إذا مات فيهم الرجل الصالح» أي النصارى. وأحسن
من هذا أن يقال : أنبياء اليهود أنبياء النصارى لأن النصارى مأمورون
بالإيمان بكل رسول مُرْسَل من بني إسرائيل ويسمون أنبياء في حق
الغريقين. والمراد من الاتخاذ أعم من أن يكون ابتداءً أو اتباعاً
فاليهود ابتدعت والنصارى تبعت، والظاهر من النهي : أن العلة سد
الدريعة والبعد عن التشبه بعبدة الأوثان الذين يعظمون الجهادت
التي لا تسمع ولا تسمع ولا تضر. وقد أخرج أبو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : «لعن رسول
الله ﷺ زائرات القبور واتخذين عليها المساجد» والشرح^(١).

قال النووي رحمه الله : وعن جندب رضي الله عنه قال : سمعت
رسول الله ﷺ قبل أن يموت يخمس بقول «إن من كان قبلكم كانوا
يتخذون قبور أنبيائهم ومصلحيهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور

(١) التكملة، سبل السلام، ج ٤، ص ١٥٣-١٥٤.

مساجد . إني أنهاركم عن ذلك .» رواه مسلم . وعن أبي مهند رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » رواه مسلم . وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً . » رواه البخاري ومسلم . قال أصحابنا : ويكره أن يهبط إلى القبر ، هكذا قالوا ويكره . ولو قيل « يحرم » لحديث أبي مرثد رضي الله عنه وغيره مما سبق لم يبعد . قال صاحب التتمة : وأما الصلاة عند رأس قبر رسول الله ﷺ متوجهاً إليه فحرام^(١) .

٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال « بعث النبي ﷺ غيلاً فنجّاه رجل فربطوه بسارية من سواري المسجد . . . الحديث » متفق عليه .

الشرح :

قال البخاري - نقلًا عن عمدة القاري : حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الميث قال حدثنا سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال « بعث النبي ﷺ غيلاً قُبلت نجدة فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال فربطوه بسارية من سواري المسجد فخرج إليه النبي ﷺ فقال : أطلقوا ثمامة . فأتوا نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله . »

قال العمري رحمه الله - عند ذكر ما يستفاد من الحديث منها : جواز دخول الكافر المسجد ومذهب الشافعي أنه يجوز باذن المسلم سواء كان الكافر كتابياً أو غيره ، واستثنى الشافعي من ذلك مسجد مكة وحرمه . وحجته حديث ثمامة هذا وبأن ذات المشرك ليست نجسة . قال القرطبي : يمكن أن يقال : ربطه بالمسجد لينظر أحسن

(١) الفتاوى ، المجمع ، ج ٢ ، ص ١٦٥-١٦٦ .

صلاة المسلمين واجتباهم عليها قياس لذلك ، وأخرج ابن خزيمة عن عثمان بن أبي العاص أن وقد ثقيف لما قدموا أنزلهم النبي ﷺ تسجدة ليكون أرق لقلوبهم ، وقال جبير بن مطعم رضي الله عنه : دخلت المسجد والنبي ﷺ يصلي المغرب فقرأ بالطور فكانها صدع قلبي حين سمعت القرآن ، رواه أحمد . وفي الحديث الشريف : اغتسال الكافر إذا أسلم ، قال ابن بطال : أوجب الامام أحمد الغسل على من أسلم ، وقال الشافعي أحب أن يغتسل فإن لم يكن جنباً أجزأه أن يشوفاً وإن أجنب ثم أسلم وحاضت ثم أسلمت وجب الغسل بعد الاسلام في الأصح وقيل يسقط إذا أسلم .

وفي الحلية لأبي نعيم عن وائلة رضي الله عنه قال لما أسلمت قال لي النبي ﷺ : اغتسل بهاء وبسبيلوا حلقك عنك شجر الكفر^(١) .
 هـ - وَغَتَّ أَنْ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُرَّ بَحْسَانٍ يَنْشُدُ فِي التَّسْجِدِ فَلَحَظَ إِلَيْهِ فَقَالَ: قَدْ كُنْتَ تَنْشُدُ فِيهِ وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ مَتَّقِ عَلَيْهِ .

الشرح :

قال البخاري - نقلاً عن عمدة القاري : حدثنا أبو اليان الحكم بن نافع قال أخبرنا شعيب عن الأزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة رضي الله عنه وأشهدك الله هل سمعت النبي ﷺ يقول : يا حسان أحب من رسول الله ﷺ ؟ اللهم أبده بروح القدس . قال أبو هريرة : نعم .

قال المعيني رحمه الله : في الحديث الشريف الدلالة على أن الشجر الحق لا يحرم في المسجد والذي يحرم فيه ما فيه من الحنا والزور والتكلام الساقط يدل عليه حديث عائشة رضي الله عنها قالت : وكان

^١ من عند أبيه . ص ٢٣٩-٢٣٨ .

رسول الله ﷺ يتصب لحسان مشيراً في المسجد فيقوم عليه ويهجر الكفار. رواه الترمذي بسند صحيح.

«فإن قلت» روى ابن خزيمة في صحيحه عن عبدالله بن سعيد حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «نهى رسول الله ﷺ عن تنشيد الأشعار في المساجد». «قلت» قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد وإسحاق وغيرهم «لا بأس بانشاد الشعر الذي ليس فيه عناه ولا نكب عرض أحد من المسلمين ولا فحش» جمعاً بين الأدلة.

قال العلماء: ينبغي أن لا يُتبدَأَ المشركون بالسب والهجاء مخافة من سبهم إلا سلاماً لهم، قال تعالى ﴿وَلَا تُبَيِّنُوا لِلدِّينِ بِدْعَ مَنْ دُونِ اللَّهِ فَتَبْطُلُوا إِلَهُهُ غَدَوًا بَغِيرَ عِلْمٍ﴾^(١). ولتنزيه أئمة المسلمين عن الفحش إلا أن تدعو إلى ذلك ضرورة كابتدائهم به فيكف أذاهم ونحوه كما فعله النبي ﷺ^(٢).

٦- وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ سَبَغَ رَجُلًا يَشُدُّ ضَلَالَةَ فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْمَسْجِدَ لَمْ يَبْنِ بِهَذَا». رواه مسلم.

٧- وعنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَسْبِغُ أَوْ يَتَسَبَّحُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا لَا أَرْبَعَ إِلَّا بِمَازَنَتِكَ» رواه النسائي والترمذي وحسنه.

٨- وعن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «لَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلَا يُقَادُّ فِيهَا» رواه أحمد وأبو داود بسند ضعيف.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: ينبغي ترك الخصومة في المسجد ورفع الصوت

(١) الأنعام.

(٢) المعين، حسنة الفروق، ج١، ص ٢١٧-٢٢٩.

ونشد الضالة وكذا البيع والشراء والاجارة ونحوها من العقود، لما روى الترمذي بسنده عن النبي ﷺ «إذا رأيتم من يبيع أو يشتاع في المسجد فقولوا: لا أبيع الله تجارته»، وإذا رأيتم من ينشد ضالة فقولوا: لا ردها الله عليك» قال الترمذي حديث حسن، وعن السائب بن يزيد رضي الله عنه قال «كنت في المسجد فحصبني رجل فنظرت فإذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: اذهب فاني يهذين فيجث بهما فقال: من أين أنتما؟ فقالا: من أهل الطائف. فقال: لو كنتم من أهل البلد لأوجعتكما ترفعان أصواتكما في مسجد رسول الله ﷺ» رواه البخاري.

قال النووي رحمه الله: يستحب عقد خلق العلم في المساجد وذكر المواعظ والرقائق ونحوها.

ينهي للقاضي أن لا يتخذ المسجد مجلساً للقضاء فإن جلس فيه لصلاة أو غيرها وعرضت عليه حكومة فلا بأس بالقضاء فيها في المسجد.

يكراه أن يتخذ على القبر مسجداً للأحاديث الصحيحة في النبي من ذلك. وأما حفر القبر في المسجد فحرام شديد التحريم. حائط المسجد من داخله وخارجه له حكم المسجد في وجوب صيانه وتعظيم حرمانه وكذا سطحه والبئر التي فيه وكذا رحبته. وقد نص الشافعي رحمه الله على صحة الاعتكاف في رحبته وسطحه وصحة صلاة المأموم فيها مقتدياً بمن في المسجد^(١).

قال العمري رحمه الله: عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال «يجوز أن يتخي في المسجد: لا يتخذ طريقاً، ولا يشهر فيه سلاح، ولا ينقض فيه بقوس ولا يبرز فيه نبل ولا يمر فيه بالحمير ولا يضرب فيه حد ولا يقتل فيه من أحد ولا يتخذ سوقاً». أخرجه ابن

(١) النووي، المجموع، ج ٢، ص ١٩٩-٢٠٠.

ماجه بسند ضعيف . وقال البخاري في التاريخ للأوسط عن النبي ﷺ قال «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم وإقامة حدودكم وبُسل سُرُوفكم واتخذوا على أبوابها الطاهر وحررها في الجمع .»

وعنده أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما «تزهوا المساجد ولا تتخذوها طرقاً ولا تمر فيه حائض ولا يقعد فيه جنب الآ عابري سبيل ولا ينز فيه نبل ولا يسيل فيه سيف ولا يضرب فيه حد ولا ينشد فيه شعر فإن أنشد قيل فُضَّ الله فاك»^(١).

٩- وعن عائشة رضي الله عنها قالت «أصيب سعد يوم الخندق فضرب عليه رسول الله ﷺ خيمة في المسجد بمقودة من قريب» . متفق عليه .

الشرح :

في صحيح البخاري -نقلًا عن عمدة القارئ- قال : حدثنا زكريا بن يحيى قال حدثنا عبدالله بن نمير قال حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت «أصيب سعد يوم الخندق في الأكحل فضرب النبي ﷺ خيمه من بني غفار فلم يرعهم إلا والدم يسيل إليهم فقالوا : يا أهل الخيمة ما هذا الذي بآئتنا من قبلكم ؟ فإذا سعد يغذو جرحه دماً فأت فبها» رضي الله عنه .

قال العيني رحمه الله : لفائل أن يقول : إن سكنت سعد المسجد إنسا كان بعدما اندمل جرحه والجرح إذا اندمل زال مايجشى من نجاسته . قال : وفي الحديث الشريف جواز سكنت المسجد للعذر . وفيه أن الإمام إذا شق عليه النهوض إلى عيادة المريض يزوره ممن يمه أمره ينقل المريض ليخف عليه فيه زيارته ويقرب منه^(٢) .

(١) المعنى . عمدة القارئ . ج ٤ ، ص ٢٦٥ .

(٢) نفس المصدر . ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

١٠- وعنها رضي الله عنها قالت: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ...» الحديث متفق عليه.
الشرح:

في صحيح البخاري - نقلًا عن عمدة القارئ - عن عائشة رضي الله عنها قالت: «لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا عَلَى بَابِ حَجْرَتِي وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ» وفي رواية: «وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ بِحُرَابِهِمْ».

قال العيني رحمه الله: في الحديث الشريف جواز اللعب بالحُرَابِ في المسجد والمراد من أصحاب الحُرَابِ هنا هم الذين يتشاقفون بالصلاح كالْحُرَابِ ونحوها للأشداد والقوة على الحرب مع أعداء الدين.

قال المهبلي: المسجد موضوع لأمر جماعة المسلمين وكل ما كان من الأعمال التي تجمع منفعة الدين وأهله، واللعب بالحُرَابِ من تدريب الجوارح على معاني الحروب فهو جائز في المسجد وغيره.

وفيه جواز نظر النساء إلى الرجال ووجوب استئذانهم عنهم. وفيه فضل عائشة رضي الله عنها وعظم محلها عند رسول الله ﷺ^(١).

١١- وعنها [أَنَّ زَليمةَ سَوْدَاءَ كَانَتْ لَهَا غِيَاءَةٌ فِي الْمَسْجِدِ فَتَكَاتَتْ تَأْتِيهِ فَتُحَدِّثُ جُنْدِي] الحديث متفق عليه.

الشرح:

قال ابن بطال: في الحديث الشريف إن لم يكن له مسكن ولا مكان مبيت يباح له المبيت في المسجد سواء كان رجلاً أو امرأة عند حصول الأمن من الفتنة وفيه اصطناع الخيمة وشبهها للمسكين رجلاً كان أو امرأة. وفيه أن السنة: الخروج من بلدة جرت فيها فتنة على الإنسان تشاؤماً بها وربما كان الذي جرى عليه من المحنة سبباً لخبر

(١) تفسير المصنف، ص ٢٢٠-٢٢١.

أراد الله به في غير تلك البلدة كما جرى لهذه السوداء أخرجهما فتنة
الوشاح الى بلاد الاسلام ورؤية سيد الأنام قال الله تعالى «أَلَمْ تَكُنْ
أَرْضَ اللَّهِ وَابِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا».

وفيه فضل الهجرة من دار الكفر^(١).

١٢- وعن أنس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ «الْبَصَائِقُ فِي
الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا». متفق عليه.

الشرح :

قال العيني رحمه الله : عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن
النبي ﷺ قال «من تختم في المسجد فليطب نخامته أن تصيب جلد
مؤمن أو ثوبه فتؤذي» رواه أحمد بسند حسن وعن أبي عبيدة رضي الله
عنه «أنه تختم في المسجد ليلة فسي أن يدفنها حتى رجع الى منزله
فأخذ شعلة من نار ثم جاء فطلبها حتى دفنها ثم قال : الحمد لله الذي
لم يكتب عليّ خطيئة الليلة» ورواه سعيد بن منصور. قال القرطبي :
فلم يثبت لها حكم الشيئة بمجرد إيقاعها في المسجد بل به وبتركها
غير مدفونة^(٢).

١٣- وعنه قال : قال رسول الله ﷺ «لَا تَقْسُمُ السَّاعَةَ حَتَّى
يُنْبَأِيَ النَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ» أخرجه الخمسة إلا الترمذي وصححه ابن
خزيمة.

١٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ
«مَا أُبْرِزْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسْجِدِ». أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان.

الشرح :

قال النووي رحمه الله : يكره زخرفة المسجد ونقشه وتزيينه
للأحاديث المشهورة ولئلا تشغل قلب المصل - وعن أنس رضي الله

(١) المعنى، حكمة القارئ، ج ٤، ص ١٩٥-١٩٦.

(٢) المعنى، حكمة القارئ، ج ٤، ص ١٥١.

عنه عن النبي ﷺ «أبشوا المساجد واتخذوها جماً». أخرجه البيهقي في السنة. وعن ابن عمر رضي الله عنهما «نهانا النبي ﷺ أو قال نهينا أن نصلي في مسجد مشرف» قال أبو عبيد (جاء) : لا شرف له^(١).

قال العيني رحمه الله : عن أبي عامر اختراة قال : كان أسوق لابة «إتلفقنا مع أنس رضي الله عنه نريد الزاوية يعني قصر أنس رضي الله عنه فمررتا بمسجد فحضرت صلاة الصبح فقال بعض القوم تأتي المسجد الآخر فقال أنس رضي الله عنه إن رسول الله ﷺ قال : يأتي على الناس زمان يتباهون بالمساجد ثم لا يعمرونها إلا قليلاً. أو قال : يعمرونها قليلاً». رواه ابن خزيمة في صحيحه.

ومعنى قوله «يتباهون» يفتخح الهاء من المباهاة وهي المفاخرة. والمعنى : أنهم يزخرفون المساجد ويزينونها ثم يقعدون فيها ويتبارون ويتباهون ولا يشتغلون بالذكر وقراءة القرآن والصلاة إلا قليلاً^(٢).

١٥- وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «عُرِضَتْ عَلَيَّ أَسْجُودُ أُنْثَى حَتَّى الْقَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ». رواه أبو داود والترمذي واستغفريه وصححه ابن خزيمة.

الشرح :

قال البخاري -نقلًا عن حمدة القاري- باب كتس المسجد والتقاط الخرق والفضى والعيذان منه «حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أسود أو امرأة سوداء كان يَقْسِمُ المسجد فبات فسأل النبي ﷺ عنه فقالوا : مات. قال : أفلا كنتم أذنتموني به؟ قالوا : على قبره -أو قال على قبرها- فأتى قبرها فصلى عليها».

قال العيني رحمه الله : ورد في بعض طرق الحديث «وكانت تلتقط

(١) النووي، المصروع، ج٢، ص ١٩٦.

(٢) العيني، حمدة القاري، ج٤، ص ٢٠٥.

الحرق والعبدان من المسجد، وفي بعضها «كانت معلقة بلقطة الأذى من المسجد». وفي الحديث الشريف بطريقه دلالة على فضل تنظيف المسجد لأن النبي ﷺ إنما خصَّه بالصلاة عليه بعد دونه من أجل ذلك. وقد روي أن النبي ﷺ كنس المسجد. وفيه خدمة للصالحين والسؤال عن الخادم والصدِّيق إذا غاب وانقضاه. وفيه شكر الله بالدعاء والرحمة على من وقف نفسه على تفع المسلمين ومصلحتهم. وفيه الرغبة في شهوة جنائز الصالحين، وفيه جواز الصلاة على النفر. وفيه أن على الراوي التنبيه على شكه فيما رواه مشكوكاً. وفيه استحباب الأعلام بالموت^(١).

١٦- وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يُصلي ركعتين». متفق عليه.

الشرح:

قال المعنى رحمه الله: فقهاء الأمصار حملوا صلاة هاتين الركعتين على التندب لقوله ﷺ «للمذي سأل عن الصلاة: هل علي غيرها». قال: «لا إلا أن تطلع». ولو قلنا بوجوب هاتين الركعتين عند دخول المسجد لحُرِّمَ على المحدث الحديث الأصغر دخول المسجد حتى يتوضأ ولم يقل بإيجاب الوضوء عند دخول المسجد أحد من العلماء، فإذا جاز دخول المسجد على غير وضوء لزم منه أنه لا يجب عليه سجودها عند دخوله.

قال النووي رحمه الله: ونحية المسجد سنة بالإجماع فإن دخل وقت كراهة بقصد صلاة نحية المسجد كره له ذلك وإن لم يقصد فلا كراهة. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تصلِّي نحية المسجد ولا غيرها من النوافل وقت الكراهة، وعن بعض أصحاب مالك: أن من تكرر منه دخول المسجد سقطت عنه، واستدل بعضهم بقول النبي ﷺ

(١) نفس المصدر، ص ٢٢٩-٢٣١.

«فبسل أن تجلس» بأنه إذا خالف وجلس لا يجوز له التدارك. وقال المحب الطبري: يحتمل أن يقال: وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز، أو يقال: وقتها قبل الجلوس أداء وبعده قضاء. ويحتمل أن يحمل مشروعيتها بعد الجلوس على ما إذا لم يطل الفصل لما روي عن أبي ذر رضي الله عنه «أنه دخل المسجد فقال له النبي ﷺ: أركعت ركعتين؟ قال: لا. قال: قم فاركعها». رواه ابن حبان وترجم عليه باب: تحية المسجد لا تقوت بالجلوس^(١).

تم الجزء الأول ويليه إن شاء الله الجزء الثاني وأوله باب صفة الصلاة.

(١) التلخيص، صفة الفرائض، ج ٤، ص ٢٠٢-٢٠٣.

مصادر ومراجع الكتاب

- ١- المجموع شرح المذهب . تأليف محي الدين يحيى بن شرف النووي . مطبعة الامام بمصر ، الناشر ذكرها علي يوسف
- ٢- شرح فتح القدير / من شروح الهداية تأليف الامام كمال الدين محمد بن عبد الواحد . مطبعة مصطفى محمد / المكتبة التجارية بمصر .
- ٣- السراج الوهاج على متن المهناج . تأليف الشيخ محمد الزهراوي الغمراوي . مطبعة مصطفى البابي الحلبي والولاده بمصر .
- ٤- البحر الرائق شرح كنز الدقائق . تأليف العلامة ابن نجيم . مطبعة عمر هاشم الكتني .
- ٥- بداية المجتهد ونهاية المقتصد . تأليف محمد بن احمد بن محمد ابن احمد بن رشد القرطبي . مطبعة محمد علي صبيح عبيد الله الأزهر بمصر .
- ٦- عمدة القاريء شرح صحيح البخاري . تأليف الامام بدر الدين ابي محمد محمود بن أحمد العيني . دار احياء التراث العربي .
- ٧- أنتاج الجامع للأصول من احاديث الرسول ﷺ . تأليف الشيخ منصور علي تاصف . مطبعة عيسى البابي وشركاه .
- ٨- سبل السلام شرح بلوغ المرام . الامام محمد بن اسماعيل الكحلان ثم الصنعاني . مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .
- ٩- الجامع الصغير في احاديث البشير النذير . تأليف الامام الحافظ جلال الدين السيوطي . دار الكتب العربية الكبرى سنة ١٣٣٠ .

- ١٠- شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك . تأليف سيدي محمد الزرقاني . مطبعة عبدالحميد احمد حنفي ، شارع الشهيد الحسيني .
- ١١- جواهر الاكليل شرح مختصر الشيخ خليل . تأليف الشيخ صالح عبدالسميع الامي الازهري . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ١٢- تهذيب الاسماء واللغات . تأليف الامام محي الدين يحيى بن شرف النووي . ادارة المطبعة الخيرية .
- ١٣- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . تأليف الامام ابن حجر العسقلاني . في نهاية سبل السلام بطبوع .
- ١٤- الهداية شرح بداية المبتدى . تأليف ابي الحسن علي بن ابي بكر الرشداني . مطبعة محمد علي صبيح واولاده بمصر .
- ١٥- المهذب . تأليف الامام اسحق الشيرازي . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .
- ١٦- مصابيح السنة . تأليف الامام البقوي الحسين بن مسعود الشافعي . مطبعة محمد علي صبيح واولاده .
- ١٧- الاختيار شرح المختار . تأليف الامام عبدالله بن محمود بن مودود الموصل . مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

هذه أهم المصادر التي نقل منها كتاب نيل المرام وإذا نقل نص من غيرها فهو مبين في الحاشية .



ربنا ثقيل منا إنك انت السميع العليم

فهرست نیل المرام

الترصع	الصفحة
الأهداء	٥
المقدمة وخطبة الكتاب	٧
ترجمة المؤلف حفظه الله	٩
بجعل هذا العلم من كل خلف عدوله	١٠
ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله	١١
ابو حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله	١١
الامام احمد رحمه الله	١٢
الامام الثوري رحمه الله	١٣
الامام الشافعي رحمه الله	١٤
البخاري مسلم - ابو داود ورحمهم الله	١٦
الترمذي رحمه الله	١٧
النسائي - ابن ماجه ورحمهما الله	١٨
بعض المصطلحات في معرفة اقسام الحديث	١٩
خطبة كتاب بلوغ المرام	٢١
الاخلاص - الصدوق - فضل العلم والعلماء	٢٢
الاستغفار بالعلم لوجه الله تعالى - اكزيم العلماء - اقسام العلم الشرعي	٢٤
آداب العالم والمتعلم	٢٦
كتاب الطهارة - باب المياه	٢٨
قواعد مستنبطة من قول النبي ﷺ في البحر وهو الطهور ماء الحبل ميتة	٢٩
حديث بشر بضاعة والقول العلماء	٣٠
حديث الثقلين الماء الطلق - الماء للشعير	٣١
النهي عن البول في الماء الدائم	٣٢
اختلال الرجل بفضل المرأة	٣٣
طهور الإناء اذا وقع فيه الكلب	٣٤
المرة اذا كلبت نجاسة ثم غابت	٣٥
حديث بول الأعرابي في المسجد	٣٦
احلت لنا ميتتان ودمان	٣٧
حل السمك والجراد . حكم الذباب والخنافس من غيرها	٣٨
ماء الشعير بالسمك والجراد الميت فيه . حكم الدود القود في الاطعمة . ما قطع	٣٩
من الهيبة وهي حبة فهو ميت	٤٠
باب الأنسية يخرج تزيين الحيوانات	٤٠
ديماغ جلوه البيت طهورها	٤١

الموضوع	الصفحة
حديث ثلة ميمونة رضي الله عنها	١٢
مذاهب العلماء في جلود الميتة . حكم استعمال ثوبين المشركين وثيابهم	١٣
حديث مزينة المرأة المشركة . معجزة طاهرة التي ﷺ	١٤
الغضب بالذهب والفضة من الآثام	١٥
باب إزالة النجاسة ويديها	١٧
تحليل الخمر ومذاهب العلماء	١٨
تحريم ملح الخمر الإهلية	١٩
طهارة سائر ما يؤكل شربه	٢٩
غسل المني من الثوب	٣٠
مذاهب العلماء في طهارة المني وغسله	٣١
يجب غسل بزل الجارية وينضح من بزل الغلام . وأقوال العلماء	٣٢
وجوب غسل الدم والبول والعقيرة والريث والقيء	٣٣
باب الوضوء - السواك وغسله ولبث استعماله -	٣٤
حديث عثمان رضي الله عنه في صفة الوضوء الكامل	٣٥
الاستنشاق والاستنثار - غسل الرجلين إلى الكعبين -	٣٦
مسح الرأس وكيفية السنة في مسح الرأس	٣٧
مسح الأذنين في الوضوء وكيفية مسحهما	٣٨
كرامة غمس اليدين في الماء قبل الغسل من شك في نية اليد	٣٩
قواعد الحديث الشريف	٤٠
مشروعية أسباغ الوضوء والتحليل بين الأصابع وبني الصائم عن اليافعة في الاستنشاق	٤١
استحباب تحليل القدمين في الوضوء	٤١
ذلك الأعضاء أثناء الوضوء وسنن الوضوء ومستحباته	٤٢
تطويل الغرة والطاقاة التمجيد سنة	٤٣
يستحب تقديم اليدين فيها من باب التكريم كدخول المسجد والسواك . . .	٤٤
تقديم اليسار في الاستحاضة والاستنجاء ودخول الحمام	٤٥
الترتيب في الوضوء وأقوال العلماء مع الدليل	٤٦
تأكيد أسباغ الوضوء واستعداد الأعضاء المفسولة بالآلة	٤٧
التسمية مستحبة في الوضوء وجميع العبادات	٤٨
الوصل والفصل بين المضمضة والاستنشاق يجب غسل الكعبين في الوضوء	٤٩
أقوال العلماء في المضمضة والاستنشاق	٥٠
كان رسول الله ﷺ يتروضاً بالماء ويغسل بالصابون إلى خمسة أمداد	٥١
أكثر الوضوء في آتائه وبعد الفراغ منه والوضوء المسنون	٥٢

الموضوع	الصفحة
باب المسح على الحفيظين تساقط الصحابة الكرام لحكمة النبي ﷺ	٧٣
لا يجوز المسح على الفقارين في اليدين والبرقع في الوجه	٧٤
كيفية المسح على الحفيظين	٧٤
ابتداء مدة المسح على الحفيظين وأقوال العلماء في توليت المسح	
على الحفيظين	٧٥
غسل الرجل أفضل من المسح على الحفيظين بشرط أن لا يترك المسح رغبة	
عن السنة	٧٦
وجوب غسل الرجلين من الجنابة	٧٧
المسح على الجيوب وأقوال العلماء في ذلك	٧٨
باب توافض الوضوء	٨٠
النوم التوافض للوضوء	٨٠
إذا أراقت المستحاضة الصلاة	٨١
حكم سلس البول والاستحاضة	٨٢
حديث سيدتنا علي رضي الله عنه عن النبي الذي	٨٢
فوات حديث علي كرم الله وجهه - غواص الذي والودي والملي	٨٢
نقض الوضوء من لمس المرأة وأقوال العلماء في ذلك	٨٣
المسح فوق حائل وقبض / البطين لا يزول بالشك	٨٤
نقض الوضوء من مس الفرج وأقوال العلماء في ذلك	٨٥
الوضوء من كل دم سائل وأقوال العلماء في ذلك	٨٦
الوضوء من لحم الأبل وأقوال العلماء في ذلك	٨٧
الفصل من غسل اليدين - الوضوء من على اليدين	٨٨
احكام تتعلق بالقرآن الكريم - لا يمس القرآن إلا طاهر	٨٩
وجوب صيانة المصحف واحترامه	٩٠
كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيائه - المحجاة ونقضها للوضوء	٩١
الفرق بين النوم والحاس - والنوم ينقض للوضوء	٩٢
لما أتى من الحديث وشك على تطهر أم لا يلزمه الوضوء بالأجاء	٩٣
حكم سجدة التلاوة والشكر حكم الصلاة بشرطها	٩٤
آداب قضاء الحاجة	٩٥
الاستنجاء بالماء ذكر الله عز وجل قبل دخول الخلاء	٩٦
الاستنجاء عند قضاء الحاجة - النبي عن المتخلف في طريق الناس	
وقلهم	٩٧
كراهة الكلام عند قضاء الحاجة واستحب التوازي كل من	
صاحبه	٩٨
حديث لا يمس أحدكم ذكره يمينا وهو يبول . . .	٩٩
النبي عن استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة	١٠٠

الصفحة	الموضوع
١٠١	لا يرفع ثوبه حتى يذوق من الأرض
	ما يقوله عند الخروج من الخلاء . استغفار الله تعالى من نقصه
١٠٢	عن شكر نعمة الله تعالى
١٠٣	النهي أن يستنجي بعظم أو روث وقال أيضاً لا يظهران
١٠٤	أكثر حذاب القبر من البول
١٠٥	يكره أن يبول قاتلاً من غير حذر
	المعمود على اليسرى ونصب اليمنى ولا تطيل المعمود عند قضاء الحاجة
١٠٦	
١٠٧	الاستبراء من البول
	قوله تعالى وفيه رجال يهتدون أن يظهرهم الله تعالى على مسجد قباء وكانوا يستنجونهم
١٠٨	
١٠٩	الأفضل أن يجمع في الاستنجاء بين الحجارة والماء
١١٠	باب الفصل وحكم الجنب
١١٠	الذي يوجب الإغتسال أربعة أشياء
١١١	الإغتسال من الإيلاج في فرج المرأة وإن لم ينزل
١١٢	حدثت أم سلمة على حلى المرأة من غسل إذا احتلثت
	لورثل امرأة فاحس بالفتنة التي وتزولها فامسك ذكره هل يجب عليه الغسل أم لا ؟
١١٣	
١١٤	يستحب الإغتسال للمعدين والمكسولين ويوجب الجمعة
١١٥	إذا أسلم الكافر استحب أن يتصل والقول العلاء في ذلك
١١٦	إذا أراد الكافر الإسلام فليأمر به ولا يؤخر الإغتسال
١١٧	السنة لمن أراد الجمعة أن يغتسل ويتطهّر يسواك ونحوه
١١٨	لا يقرأ الجنب القرآن ولا عرفاً واحداً بنية القراءة
١١٨	إذا أراد أن يعود للمجامع فليتوضأ
١١٩	كرامة التوب قبل الوضوء للجنب
١١٩	احكام الصورة في الجسد والسنن
	كيفية الإغتسال من الجنابة / الوضوء أثناء الغسل من الجنابة
١٢٠	
١٢١	ترك التشيّد والبقاء على أثر العبادة من الغسل
١٢١	ليصل الله إلى أصول الشعر عند الإغتسال
١٢٢	لا يقرب الجنب المساجد ومواضع الصلاة
١٢٢	لا يميز إقامة الفرائض في المساجد الآن
١٢٣	لمحت كل شعرة جناية . كان ﷺ يغسل الشعر ويغني البشرية
١٢٤	باب التيمم - الزايد ظهور السلم إذا لم يجد الله
١٢٥	قوله ﷺ وأعطيت حساً لم يعطهن أحد من قبل

الشفاعة وإتباعها وبعث النبي ﷺ إلى الناس عامة

- ١١٦ التيمم بأجزاء الأرض
- ١١٧ كيفية التيمم . صح الوجه واليدين في التيمم
- الصعيد الطيب - الأرض الطاهرة - الاكتفاء على اليدين صح في
- ١١٨ الرواية ووجوب الذراعين أشبه بالأصول وأصح في القياس
- ١١٩ التيمم قبل الوقت وأقوال العلماء في ذلك
- ١٢٠ من صلى بالتيمم في السفر لم يجد الماء لا إعادة عليه
- ١٢١ للرأس ثلاثة ضرب بالنسبة إلى التيمم
- ١٢٢ لو اغتسل الماء على الجرح فهو ميمز بين أشياء
- ١٢٣ الجريح يلزمه غسل الصحيح إن لم يخف ضرراً الجائر وحكمتها
- ١٢٤ هل تيمم لكل صلاة . أقوال العلماء في ذلك
- ١٢٥ باب الخيش
- ١٢٦ تعريف الخيش وما يجرى على الخافض لعله . الاستحسانة وتبرئها
- ١٢٧ المادة تثبت بمرة والمرجع في ذلك إلى المرأة نفسها
- ١٢٨ الكثرة والصغرة بعد الطهر . أقوال العلماء في ذلك
- ١٢٩ اجتمع المسلمون على تحريم هذه الخافض
- ١٣٠ يتعلق بالخيش الحكم اعتداعاً يمنع صحة الطهارة . . . الخ
- ١٣١ التكفارة عند هذه الخافض وأقوال العلماء في ذلك
- ١٣٢ تؤمر الخافض بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة
- ١٣٣ القياس تبرئها . مدته . إذا ولدت نولمين بينها زمان
- ١٣٤ كتاب الصلاة - باب المواقيت
- ١٣٥ فضل الصلاة - أحاديث شريفة في فضل صلاتي الصبح والمغرب
- ١٣٦ وقت الظهر . طريقة معرفة الزوال
- ١٣٧ وقت العصر . وقت المغرب . وقت العشاء . وقت الصبح
- يستحب فعل الصلاة في وقتها وأقوال العلماء في الوقت
- ١٣٨ المستحب
- ١٣٩ للعشاء أربعة أوقات : فضيلة وجواز واعتبار وعلم
- ١٤٠ للظهر أوقات فضيلة واعتبار وعلم
- لثلاث لا تؤخرها الصلاة إذا أنت والمخلاة إذا حضرت والأيام إذا وجدت
- ١٤١ لها كنزاً
- ١٤٢ من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح
- ١٤٣ إذا زال الصبح وأجترن في آخر الوقت لزمت تلك الصلاة
- ١٤٤ الأولات التي لا يصلح فيها نافلة
- ١٤٥ الشفق وتبرئها وأقوال العلماء في ذلك
- ١٤٦ اجتمعت الأمة على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق



الصفحة

الموضوع

١٥٧	افضل الاعمال الصلاة في اول وقتها
١٥٨	تأخير العشاء عن اول وقتها
١٥٩	قوله ﷺ "لا صلاة بعد الفجر الا مسجدين" .
١٦٠	باب الاذان . الاذان جامع لجميع لفظة الاذان
١٦١	لفظ الاذان . الصلاة غير من النوم في اذان المنبر
١٦٢	بدء الاذان وحديث عطاء بن زيد
١٦٣	الترجيع في الاذان . الاقامة للصلاة
١٦٤	عدد كلمات الاذان والاقامة وقول العلماء فيها
١٦٥	لا يؤذن للمسلمين ولا للاستسقاء . رفع الصوت للاذان
١٦٦	اذا جمع بين صلاتين اذن والماء للارلى والماء للثانية
١٦٨	الاذان للصبح قبل الوقت وبعده
١٦٩	مناسبة المؤذن في كلمات الاذان
١٧٠	المؤذنون واحد بعد الآخر يختص استحباب الثانية بالاول
١٧١	فضيلة الاذان . يستحب ان لا يكتمني اهل المساجد الخشوية بآذان بعضهم
١٧٢	يستحب ان يقف المؤذن على نواحي الكلمات في الاذان
١٧٣	المستحب ان يؤذن على طهارة . من اذان فهو يسمي
١٧٤	المؤذن امك بالاذان والامام امك بالاقامة
١٧٥	اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة . . . بعد الاذان
١٧٧	باب شروط الصلاة . استئناف الصلاة بعد الحدث وقول العلماء فيه
١٧٨	نجاسة القدم ووجوب غسله من التوب واليدن
١٧٩	يكره ان يعلى الرجل في التوب الواحد ليس على عاتقه معش .
١٨٠	جميع بدن الحرة عورة الا وجهها وكفيها في الصلاة
١٨١	الاستقبال القبلة . وما علم بالحطأ وهو في الصلاة استعار
١٨٢	وضي
١٨٣	محرم الدخلة الى غير القبلة في السفر
١٨٤	المواضع التي تذكر فيها الصلاة
١٨٥	الصلاة في الارض المقصورة حرام بالاجماع
١٨٦	صلاة الفرض في المساجد افضل من غير المساجد
١٨٧	لزلة النجاسة شرط في صحة الصلاة
١٨٨	تحقق الصلاة بالكلام العميد
١٨٩	لا ينسخت العاطس في الصلاة
١٩٠	اليكاه من خشية الله في الصلاة مستحب
١٩١	لا تستعج من غير علم
١٩٢	لو سلم المصلي على انسان لم يصح رد السلام في الصلاة

الموضوع	الصفحة
الفعل الذي ليس من جنس الصلاة ان كان كثيراً أبطلها	١٩٣
باب ستره المصلي	١٩٤
المرور بين يدي المصلي مذموم واختلف في تحريم ذلك	١٩٥
هل يقطع الصلاة شيء . . القول العالي . في ذلك	١٩٦
الأصل في السترة انها مستحبة	١٩٨
باب الحث على الخشوع في الصلاة	١٩٩
لا يصح المحصى في الصلاة ذات الرخصة تراجمه	٢٠٠
ان تحول بصره عن القبلة بطلت صلاته	٢٠١
اذا عرض للمصلي بصلاتي بعض في طرف ثوبه	٢٠٢
منع النظر من الاستدلاء الى ما يشغل قلبه في الصلاة	٢٠٣
التكلم من الشيطان لانه يصدر عن الامتلاء والكسل	٢٠٤
باب المساجد . حسن بناء المساجد وممازجها	٢٠٥
يكره ان يصلي الى القبر . جواز دخول الكافر المسجد لحاجة	٢٠٧
انقاذ الشعر الحلق في المسجد . ويحرم المرور والكلام الساقط	٢٠٨
شعر حسان بن ثابت رضي الله عنه . لا تقام الحفود في المساجد	٢٠٩
لا يتخذ المسجد مهلاً للبيع والشراء . يستحب عقد حلق المعلم في	٢١٠
المسجد	٢١٠
جنوا مساجدكم صلبانكم ومجانبتكم	٢١١
المسجد موضوع الامر جماعة المسلمين والنفقة الدين واحله	٢١٢
الخصائي في المسجد عطيفة وكفارتها وغيا	٢١٣
المنهي عن تزويق المساجد والمباهلة بها	٢١٤
ينقض صلاة ركعتين عند دخول المسجد . تحية المسجد سنة الاجماع	٢١٥
وقت تحية المسجد قبل الجلوس	٢١٦
مصادر ومراجع الكتاب	٢١٧

تم بفضل الله تعالى الجزء الأول وقد حدثت بعض الأخطاء الطبعية الأملانية
والغفيرة لا تخفى على القاري الكريم ليرجى ملاحظة ذلك وشكراً
المؤلف محمد ياسين عبدالله

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٨٣٠ لسنة ١٩٨٣

انتهى الطبع في ١٥/٨/١٩٨٣

﴿ طبع في مطبعة الزهراء الحديثة بالموصل ﴾

باب الحزم

من كتاب الترهيب والترهيب

عن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما اكتسب مكتسب مثل فضل علم يهدي به صاحبه إلى هدى، أو يرده عن ردى، وما استقام دينه حتى يستقيم عمله» رواه الطبراني

وروي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يُبعث العالم والعابد، فيقال للعابد: أدخل الجنة، ويقال للعالم أثبت حتى تشفع فيها أحسن أدبهم» رواه البيهقي

الديم أنفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا وزدنا علماً،
والحمد لله على كل حال، وأعوذ بالله من حال أهل النار.